أهل السنّة

في

إيران



الكتاب: **أهل السنّة في إيران**

المؤلف: **مجموعة باحثين**

الناشر: **مركز المسبار للدراسات والبحوث**

التصنيف: **- الدين والسياسة**

- تاريخ معاصر

- الجماعات والأحزاب الدينية

الطبعة الأولى: يناير (كانون الثاني) 2012

الرقم الدولي المتسلسل للكتاب: ISBN 978-9948-443-47-6



www.almesbar.net

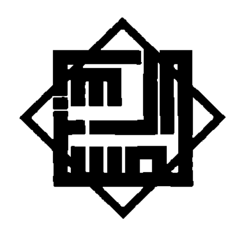
ص.ب. 333577
دبي الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 77 151 36 4 971+
فاكس: 78 151 36 4 971+

info@almesbar.net

مركز المسبار للدراسات والبحوث هو مركز مستقل متخصص في دراسة الحركات الإسلامية والظاهرة الثقافية عموما، ببعديها الفكري والاجتماعي السياسي، يولي المركز اهتماماً خاصاً بالحركات الإسلامية المعاصرة، فكراً وممارسة، رموزاً وأفكاراً، كما يهتم بدراسة الحركات ذات الطابع التاريخي متى ظل تأثيرها حاضرا في الواقع المعيش.

يضم مركز المسبار مجموعة مختارة من الباحثين المتخصصين في الحركات الإسلامية المعاصرة والتاريخية والظواهر الثقافية والاستراتيجية، ويتعاون المركز في هذا الاتجاه مع الباحثين والمراكز والمؤسسات المختلفة التي تتقاطع اهتماماتها مع اهتمامه، وهو ما يضمن تبادل الخبرات وتطوير المهارات الذي يتم عبر تنشيط الحوار بين المتخصصين وتدوير الأفكار بين مختلف الآراء والاتجاهات.



مركز المسبار للدراسات والبحوث

Al Mesbar Studies & Research Centre

تقديم

هذا الكتاب هو محاولة لعرض التيار السنّي في إيران -على امتداد التاريخ- ومحاولات التعايش، والنضال من أجل الاندماج، والرهانات لخلق أرضية وطنية تتجاوز حدود الطائفية الضيّقة أوالمذهبية المحدودة. ولكن ذلك لا يتم إلا إذا توفّر حوار جادٌّ مبنيٌّ على معرفة بالواقع السنّي في إيران والمزيج المكوِّن للدولة الإيرانية.

تناول الكتاب إيران بين التاريخ والواقع المعاصر، وبحث مسألة "الأقليّة" السُّنية في إيران، وناقش تدبير التنوع المجتمعي في وضع السُّنة، وقدم موجزًا لحاضرهم، و اشتمل على دراسة أحوال تشكّل الوعي الجماعي للطائفة، وعرض شخصيات الفكر السُّني في إيران المعاصرة، والتكوينات المهمة، والتأثيرات الخارجية على ملف السُّنة في إيران، كما تناول الملف الحقوقي للسُّنَّة في إيران.

رئيس المركز



إيران التاريخ والواقع المعاصر

طلال عتريسي(*)

لا يمكن فصل التحوّلات التي شهدتها إيران في العقود الأخيرة، حتى بعد انتصار الثورة فيها، عن التاريخ السياسي والاجتماعي والديني لهذا البلد. فقد عرفت إيران إمبراطورية عظمى على امتداد السنين هي الإمبراطورية الفارسية التي تركت -مع الإسلام الذي دخل إليها- تأثيراً قوياً على شخصية الإيرانيين، وعلى ثقافتهم، وعلى تطلعاتهم السياسية الداخلية والخارجية. كما عرفت إيران في العصر الحديث تهديداً لوحدة أراضيها واحتلالاً مباشراً لها أثناء الحربين العالميتين.

(*) أستاذ علم الاجتماع في الجامعة اللبنانية.

كما تعرّضت في أثناء الحكم الشاهنشاهي الأخير (محمد رضا بهلوي) إلى هيمنة أميركية مباشرة على مقدّراتها النفطية والسياسية. بحيث تحوّلت إلى تابع للسياسات الأميركية في منطقة الشرق الأوسط. وكانت -كما هو معلوم- جزءاً من الحلف الأطلسي الذي يحمي المصالح الأميركية ويدافع عنها في مواجهة حلف وارسو السوفياتي. لذا عندما ستنتصر الثورة العام 1979 ستكون ذاكرة قادتها مثقلة بكل هذا التاريخ الذي حفل بحكم استبدادي، وبتدخل خارجي، وبتربة دينية خصبة. فقد أصبحت إيران دستورية للمرة الأولى في تاريخها في العقد الأول من القرن العشرين. وشهدت أول انقلاب عسكري قام به العسكريون بزعامة رضا بهلوي الذي أنهى حكم القاجاريين (1790-1925)، وبدأ بعده حكم آل بهلوي (1925-1979) والذي قضي عليه وأطاحت به الثورة الإسلامية العام 1979. وستعكس هذه الثورة جدلية العلاقة بين السلطة والفقهاء، أو بين العسكر والفقهاء داخل السياق الاجتماعي الإيراني من ناحية وطبيعة النظام السياسي البهلوي من ناحية ثانية، وعلاقة هذا النظام بالمتغيّر الخارجي الإقليمي أو الدولي. كما رسم العامل الجغرافي أيضاً بعداً آخر للأحداث في إيران[1]. وسوف نلاحظ أن هذه العلاقة بين الأبعاد الجغرافية والسياسية وبين الأدوار المحلية والإقليمية والدولية ستبقى عقدة السياسات الإيرانية وهواجسها حتى بعد انتصار الثورة فيها العام 1979.

دخلت إيران في النصف الثاني من القرن السابع عشر مرحلة جديدة في تاريخها، تميّزت بالاضطراب الاقتصادي والسياسي. وزاد من

---

(1) راجع سعيد الصباغ، تاريخ إيران السياسي، جذور التحوّل 1900-1941، الدار الثقافية، القاهرة 2000.

تفاقم هذا الاضطراب أن إيران التي ظلت تؤلّف على مدى مئات السنين حلقة وصل رئيسة، بين الشرق الأقصى الآسيوي والغرب الأوروبي، فقدت أهميتها بصورة مفاجئة بعد الاستكشافات الجغرافية الكبرى في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، والتي أدّت إلى إيجاد طرق مائية مباشرة تربط أوروبا ببلاد البهارات والعطور. ولقد حاول الحكام وكبار الإقطاعيين التعويض عن الخسائر التي لحقت بهم من خلال زيادة الضرائب على الفلاحين وحرفيّي المدن.

تضاعفت هذه الضرائب في عهد آخر شاه صفوي، السلطان إسماعيل (1694-1722) ثلاث مرات، لم تنجُ منها حتى العشائر المتنقّلة، التي لم تخضع يوماً للضرائب الحكومية[2]. ولا شك أن الذاكرة الإيرانية لم تنسَ تلك الحقبة التي فقدت فيها إيران الدور الإستراتيجي، بعد اكتشاف الطرق البحرية إلى الشرق الأقصى. وهي بلا شك تخشى تكرار هذه الخسارة التي سترتدّ إلى داخلها اضطرابات وأزمات اقتصادية وسياسية. وهذا ربما يفسّر المخاوف الإيرانية المعاصرة من التهميش، ومن التطويق، ومن عدم الاعتراف بدورها الإقليمي، ومن العقوبات التي تتعرض لها «الثورة الإسلامية»، خصوصاً أن الدول الغربية سبق وفرضت العقوبات، وهي ما تزال تلوّح بها ضد إيران لإرغامها على التراجع عن برنامجها النووي، الذي يقلق هذه الدول ويجعلها تخشى من تحوّله إلى برنامج عسكري نووي.

---

(2) د. كمال مظهر أحمد، دراسات في تاريخ الحديث والمعاصر، بغداد 1985، ص9.

استمرت المواجهات الصفوية - العثمانية طوال القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين، تحرّكها الاعتبارات الاستراتيجية والجيوبوليتيكية، وليس بالضرورة الدوافع الطائفية. لكن النظام الصفوي كان يحمل في داخله عوامل ضعف بالغة، أفقدته في النهاية القدرة على المقاومة، من افتقاد الدولة لتقاليد وراثة مستقرة للحكم إلى الصراع المكلف مع العثمانيين، إلى حروب التوسّع المستمرّة، والعجز عن تأسيس نظام إداري وضرائبي، ثم الإخفاق في التعامل مع التعدّد الإثني والديني للسكان... بحيث غزت القبائل الأفغانية السنّية، في ردّ فعل على سياسة التشييع الصفوية، إيران وأطاحت بحكم تلك الأسرة[3].

لقد شهدت مناطق واسعة من إيران من أواخر القرن السابع عشر، وطيلة القرن الثامن عشر، اضطرابات متلاحقة وعدداً من الانتفاضات والحركات الثورية بسبب فساد الحكام وزيادة الضرائب، لتعمّ فوضى سياسية في البلاد استمرت حتى أواخر القرن الثامن عشر، ليبدأ بعدها العهد القاجاري منذ 1796، والذي تعمّقت خلاله الأزمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية[4]. ومن المعلوم أن قسماً من الأراضي الإيرانية في تلك الأثناء تعرّض للاحتلال من الروس أيام القيصر بطرس الأكبر، في حين توغّلت تركيا في المناطق الشمالية الغربية الإيرانية. وقد وقّع الطرفان الروسي والتركي معاهدة لتقسيم مناطق النفوذ بينهما فوافقت تركيا على ضم روسيا جميع المناطق التي تنازل عنها الشاه طهماسب، ووافقت روسيا على أن تضم تركيا إليها كل أذربيجان وكردستان الإيرانيّتين إلى تخوم

(3) بشير نافع، طلال عتريسي، إيران الدولة والأزمة، مركز الجزيرة للدراسات، سلسلة أوراق الجزيرة 3، الدوحة 2008، ص 26.

(4) كمال مظهر أحمد، ص 7.

مدينة همدان[5].

مع سقوط النظام القيصري في روسيا، وانتصار الثورة الاشتراكية، طرأ تغيّر كبير في موازين القوى العالمي يشبه الحرب الباردة في الخمسينات. وكانت آثار هذا التغيير شديدة الوطأة على إيران أكثر من أجزاء المنطقة الأخرى. ففي العهد القاجاري تحولت إيران شبه مستعمرة تابعة لروسيا القيصرية وبريطانيا العظمى، حتى إن الدولتين قامتا بموجب اتفاقية 1907 بتقسيم البلاد إلى منطقتي نفوذ تابعتين لهما، وبعد سقوط روسيا القيصيرية العام 1917 حاولت بريطانيا أن تحلّ محلها في شمال إيران لتنطلق بعد ذلك إلى مناطق القفقاس وما وراء قزوين وحتى آسيا الوسطى، وهي مناطق مغرية اقتصادياً واستراتيجياً. وعندما لم تتحقق الأحلام البريطانية دفعوا إيران لتكون سدّاً أمام «الخطر البلشفي»[6]. وستبقى إيران في إطار هذا الدور في العصر الحديث، عندما باتت جزءاً من الحلف الأطلسي الذي تزعمته الولايات المتحدة، لمواجهة النفوذ السوفياتي في الشرق الأوسط مع بداية الحرب الباردة في الخمسينات حتى سقوط نظام الشاه العام 1979.

دب الانحلال والضعف في جسد الدولة الإيرانية مع انتهاء الحرب العالمية الأولى، سياسياً واجتماعياً وثقافياً. وازداد اهتمام البريطانيين بإيران لمحاولة ربطها نهائياً بعجلة إمبراطوريتهم، وفرضوا عليها معاهدة جديدة في العام 1919 واختاروا لها اسم: «المساعدة البريطانية من أجل

---

(5) المرجع نفسه، ص18.

(6) د. أمال السبكي، تاريخ إيران بين ثورتين (1906-1979) سلسلة عالم المعرفة، عدد 250، أكتوبر 1999، ص 41-45.

تقدّم إيران ورفاهها». ومنحت هذه الاتفاقية البريطانيين حق استخدام مستشاريهم في أهم المؤسسات الرسمية الإيرانية بما في ذلك الجيش الإيراني، إلى أن انتهت المعاهدة بسقوط الأسرة القاجارية العام 1921 وصعود الأسرة البهلوية[7].

لم تنجُ الأسرة البهلوية من التدخل الخارجي في شؤون الحكم وفي إدارة البلاد. حتى إن الدول الكبرى آنذاك، أي السوفيات والأميركيون والبريطانيون، اتفقوا في ما بينهم على خلع رضا بهلوي وتنصيب ابنه محمد رضا العام 1941. كما كشفت الوثائق المتعلقة بتلك المرحلة من تاريخ إيران[8]. وقد استكملت الدول الكبرى سياسة التدخل المباشر في شؤون إيران مع الشاه الجديد. فعلى الصعيد الديبلوماسي بادر السفير البريطاني في طهران الى أخذ تعهد من محمد رضا بمنع تعامل الحكومة الإيرانية مع السفارة اليابانية، لأنه يعد تعاوناً غير مباشر مع المحور. كما اقترح السفير السوفياتي إعادة انتخاب أعضاء المجلس البرلماني وزيادة أعضاء الحكومة الإيرانية الجديدة. وأشار وزير الخارجية البريطانية (إيدن) إلى أن الشاه الجديد قدّم ضمانات عديدة لحكومته، وتبنى الإصلاحات التي كانت تراها الحكومة البريطانية ضرورية.

كان الشاه الجديد محمد رضا بهلوي قد استوعب تماماً درس إرغام والده على التنازل عن العرش من جانب الدول الكبرى. فتطلع منذ تسلمه السلطة الى الولايات المتحدة لحمايته، وأعلن رغبته في الانضمام

---

(7) مظهر أحمد، ص 110.

(8) السبكي، ص 156.

الى الحلف الأطلنطي والاستفادة منه، مؤكداً على دور الولايات المتحدة في حماية استقلال بلاده وأمنها.

أدرك الشاه الشاب مبكراً أهمية بناء جيش قوي يحمي به «عرش الطاووس» من الانتفاضات العرقية، التي كانت تخرج عليه من حين إلى آخر، مثلما كان الحال في عهد أبيه. لأن إيران تشهد تنوعاً ديمغرافياً بالغ التعقيد على المستويين الإثني والديني. وتعتبر إيران واحدة من أكثر الدول الإسلامية الحديثة تعداداً إثنياً ودينياً وطائفياً، فالفرس وهم السكان الأصليون يتحدّرون من أصول هندو أوروبية، ويشكلون نصف السكان ويعتبرون أنفسهم الحماة الحقيقيين لإيران الحضارة والتاريخ. ويوجد الآذاريون في منطقة أذربيجان في أقصى الشمال والشمال الغربي، وهم ينقسمون بين أذربيجان الإيرانية، وجمهورية أذربيجان التي استقلت عن الاتحاد السوفياتي في 1991. وينحدر الآذاريون من الشعوب التركية. ويجاور الآذاريون على ساحل بحر قزوين الجنوبي الغربي كل من المازندارانيين والجيلانيين. ويوجد في المنطقة نفسها وفي العاصمة طهران أقلية أرمنية صغيرة تبقّت بعد هجرة معظم الأرمن إلى جمهورية أرمينيا السوفياتية خلال الحربين العالميتين. إضافة إلى عشائر اللور والبختياريين، والبلوش في شمال شرق إيران، والتركمان والعرب، إلى أقليات من اليهود والبهائيين والزرادشت والسريان، ويبلغ تعداد سكان إيران الحالي (العام 2010) نحو 70 مليوناً، واستناداً إلى إحصاءات غير رسمية يشكّل الإيرانيون الفرس ما نسبته 51 في المئة، يليهم الآذاريون بنسبة 24 في المئة، والجيلانيون والمازندارانيون 8 في المئة، والأكراد 7 في المئة، والعرب 3 في المئة، والبلوش 2 في المئة، وقبائل اللور 2 في المئة والتركمان 2 في المئة،

والمجموعات الأخرى مثل السريان واليهود والشركس نحو واحد في المئة، والأغلبية العظمى من الإيرانيين من المسلمين الشيعة، الذين يشكلون زهاء 90 في المئة من السكان، يليهم المسلمون السُّنّة ويصلون إلى 8 في المئة.

أما الأقليات الصغيرة مثل الزرادشت والمسيحيين والبهائيين واليهود فتصل نسبتهم مجتمعين إلى 2 في المئة. ومثلما وضع الشاه نصب عينيه أهمية بناء جيش قوي، يساعده على فرض تماسك الدولة ووحدة الأمة، بالإضافة إلى أهمية المؤسسة العسكرية التقليدية في حماية العرش[9]، وضعت الثورة الإسلامية بعد انتصارها العام 1979 الأهداف نفسها: أي تأسيس جيش قوي ولكن إلى جانبه حرس الثورة، من أجل المحافظة على وحدة الأمة وحمايتها وحماية النظام من التهديدات الخارجية والداخلية.

كانت العشرينات والثلاثينات، من القرن الماضي، حقبة صعود الروح القومية الفاشية في أوروبا، وحقبة بروز أنظمة اليمين الأوروبي الديكتاتورية. وقد أثار نجاح مصطفى كمال أتاتورك في الحفاظ على استقلال تركيا ووحدتها إعجاب الكثير من الزعماء، ومنهم محمد رضا شاه، الذي حاول إعادة بناء إيران الموحدة القوية حول الفكرة القومية، وإيران الحديثة ذات المحتوى الثقافي الغربي. وقد اصطدم توجه الشاه التحديثي والتغريبي بالمؤسسة الدينية في إيران. خصوصاً وأن الشاه لجأ إلى الاعتماد على الخبراء والمستشارين الأميركيين المدنيين والعسكريين، الذين بلغوا نحو 40 ألفاً. ترافق الأمر مع محاولات الشاه إضعاف الرموز

---

(9) السبكي، ص 182.

الاسلامية (مثل إلغاء الالتزام بالقسم على القران لأعضاء البرلمان)، والمبالغة في حركة الإحياء القومي الفارسي، وعلاقات واسعة وشبه رسمية مع الدولة العبرية[10].

شجعت الولايات المتحدة الشاه على الانفراد بالسلطة، فسحق المعارضة بكل أجنحتها، وأنشأ دولة تحت حكمه الفردي المباشر، وأعلن الأحكام العرفية في البلاد، التي واجهها الإيرانيون بمعارضة شديدة بقيادة الجبهة الوطنية العام 1950 بزعامة مصدق، وبتأييد من المرجع آية الله كاشاني. وقد نجحت هذه الجبهة في دفع المجلس النيابي إلى تأميم النفط. فأصبح مصدق من أقوى الشخصيات في البلاد، فاضطر الشاه الى تعيينه رئيساً للوزراء. لكنه سرعان ما أطاح به بانقلاب رتّبته المخابرات المركزية الأميركية العام 1953 لتدخل إيران بعد ذلك في مواجهات مفتوحة بين نظام الشاه والشعب وقياداته الدينية والسياسية المختلفة، منذ بداية الستينات إلى نهاية السبعينات لحظة انتصار الثورة الإسلامية، التي قادها الإمام الخميني الذي اتهم الشاه بأنه «باع البلاد للأميركيين»، مكرراً أن «القرآن الكريم والإسلام معرّضان للسقوط في قبضة الصهيونية» و «أن الإسلام في خطر». ولتبدأ بعد تأسيس «الجمهورية الإسلامية» العام 1979 مرحلة جديدة في تاريخ إيران.

حملت الثورة الجديدة إرث التاريخ الإيراني الثقيل. أي المخاوف من تفتّت الأمة وتقسيمها، ومن التدخل الخارجي الذي يترافق مع السيطرة والاحتلال، كما شهدته إيران في عهودها الصفوية والقاجارية والحديثة.

---

(10) بشير نافع، طلال عتريسي، ص 40-46.

وقد أضافت الثورة إلى هذا الإرث تحديات جديدة لا تقل ثقلاً وتعقيداً. فقد التزمت نظاماً إسلامياً أرادت من خلاله أن تقدّم نموذجاً معاصراً للحكم الإسلامي هو «الجمهورية الإسلامية». أي الدمج بين الفكرة الغربية «الجمهورية» والفكرة «الإسلامية» الدينية التقليدية. وأن هذه الجمهورية هي أساس الاستقلال المنشود عن الشرق وعن الغرب. ولعل مؤسس هذه الجمهورية كان يعبّر، من خلال إصراره على هذه الاستقلالية، عن تلك المخاوف من إلحاق إيران بهذا المحور الدولي أو ذاك كما حصل في تاريخها القريب والبعيد. وغالباً ما كانت هذه الرؤية تجد التعبير الواضح عنها في خطابات وبيانات الخميني التي كان يلقيها على انصاره: «إن من الواضح أن بقاء وترسّخ جمهورية إيران الإسلامية يعتمد على سياسة تنبذ الشرق والغرب معاً». إن نبذ مثل هذه السياسة خيانة للإسلام والمسلمين، وستؤدي إلى هبوط الشأن والكرامة، وإلى اضمحلال استقلال وسمعة أرض إيران وأمتها[11].

تكشف مؤسسات صنع القرار المختلفة في إيران جانباً آخر من الهواجس الإيرانية المتعلقة بالتفرّد والاستبداد. فقد جعل الدستور الإيراني -كما سنبيّن لاحقاً- مرشد الثورة، وهو أعلى سلطة في البلاد، خاضعاً لمجلس الخبراء الذي يقيّم عمله ويحاسبه، وله الحق في إقالته. وجعل البرلمان تحت رقابة مجلس صيانة الدستور. وأتاح لمجلس تشخيص مصلحة النظام التدخل لحل الخلاف بين البرلمان ومجلس صيانة الدستور. وهكذا تبدو شبكة العلاقات بين المؤسسات متداخلة ومعقدة إلى حد ما، بحيث لا تتيح لأي مؤسسة أن تتفرّد أو تطغى، ولكن في الوقت نفسه قد يسبب هذا

---

(11) د. أصغر شيرازي، السياسة والدولة في الجمهورية الإسلامية، دستور إيران، دار المدى دمشق 2002 ص 118.

الأمر بيروقراطية في الإدارة وفي سرعة اتخاذ القرار.

كما قدمت الثورة نموذجها الخاص في الحكم «ولاية الفقيه». وبات عليها أن تثبت قدرة هذا النموذج على النجاح في إدارة البلاد، وفي حل مشكلاتها الاجتماعية والفقهية والسياسية. ومن المعلوم أن هذا النموذج أثار الكثير من النقاش حتى في داخل الوسط الفقهي الشيعي، باعتباره وجهة نظر فقهية ليست محل إجماع بين الفقهاء. وما يزال كثير من الأوساط الإيرانية الجامعية والحوزوية تناقش هذه القضية، تارة من زاوية انتقادها، وطوراً من جانب الدفاع عنها وتأييدها. وقد اعتبر بعض الباحثين أن هذه الولاية سيّدت الفقيه على الدستور[12]، كما أثيرت صلاحيات الولي الفقيه بعد وصول الإصلاحيين إلى السلطة في عهد الرئيس محمد خاتمي (1997 - 2005)، ثم تراجعت لتعود مجدداً إلى صدارة الأحداث السياسية مع أزمة الانتخابات الرئاسية، وما رافقها من احتجاج وتظاهر وانقسام سياسي عمَّ البلاد.

ومثلما يشكّل التعدد الإثني أحد عوامل القلق الإيراني من التفتت، أو من التدخل الخارجي، كذلك يلعب موقع إيران الجغرافي في مثل هذا الدور نظراً لطبيعة هذا الموقع الذي تحيط به الاضطرابات والعلاقات غير المستقرة مع جواره.

(12) د. أصغر شيرازي، المرجع السابق، ص 107-134.

موقع إيران الجيو- استراتيجي

مَنْ يتأمل في موقع إيران الجغرافي، وفي دول الجوار التي تحيط بها، سوف يدرك بسهولة الأهمية الاستراتيجية لهذا الموقع، وللدور الذي يتيحه لإيران، مهما كانت طبيعة النظام الحاكم فيها. فمساحة إيران تمتد على 1648000 كلم^2، وهذه المساحة تمنحها فرصاً مهمة ولكن في الوقت نفسه تجعلها عرضة للكثير من التهديدات.

فمن الشمال ينشغل بال إيران بما يجري في بحر قزوين والدول المحيطة به. وهذا البحر (أو البحيرة بحسب الاختلاف على تسميته) غني بالنفط والغاز. ومن المعروف أن الكمية المؤكدة من المخزون المتوافر من النفط لا تقل عن 30 مليار برميل. ويمكن ان يصل الرقم إلى 200 مليار برميل بمجرد بدء أعمال الحفر اللازمة(13). وهذا يعني أن هذه المنطقة تحوّلت بعد تفكّك الاتحاد السوفياتي إلى مركز لجذب القوى الدولية التي تزداد حاجاتها من استهلاك النفط والغاز. وفي أوزبكستان أكبر منجم لإنتاج الذهب في العالم (50 طناً سنوياً)، وفي طاجيكستان أكبر منجم للفضة في العالم، وفي كازاخستان يبلغ احتياط النفط نحو 25 مليار برميل، أما في أذربيجان فمن المتوقع أن تتمكن مع كازاخستان وتركمانستان من إنتاج نحو 5 ملايين برميل يومياً. ونتيجة لذلك بدأ الحديث عن «لعبة كبرى جديدة» و«تدافع نحو الذهب الأسود».

---

(13) جيفري كمب، إيران والطاقة في بحر قزوين: احتمالات التعاون والصراع في مصادر الطاقة في بحر قزوين الانعكاسات على منطقة الخليج العربي، مركز الإمارت للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي 2001، ص80.

وفتحت تركمانستان وكازاخستان وأذربيجان أبوابها لشركات الطاقة الأجنبية. ومع هذا الواقع النفطي والسياسي، الذي انفتح على مصراعيه بعد غياب الاتحاد السوفياتي، تخوض الدول المجاورة لهذه المنطقة منافسة محمومة لتوفير المسارات التي ستمر عبرها خطوط نقل الغاز والنفط إلى الأسواق العالمية. ولهذا الغرض طرحت كل من روسيا والصين والولايات المتحدة وتركيا وجورجيا وإيران وباكستان وأفغانستان عروضاً، لرؤيتها لمسارات خطوط الأنابيب التي ترى أنها ستخدم مصالح المنطقة وسوق الطاقة العالمية على أفضل وجه»[14].

وما يثير قلق إيران في هذا المجال هو الدخول الأميركي على خط التنافس والتأثير، خصوصاً وأن الولايات المتحدة تعتمد -في سياسة الطاقة على المستوى القومي - التوسعَ في زيادة إنتاج النفط خارج الولايات المتحدة، وتنويع مصادر إمداداتها منه. ومن الواضح أن نفط بحر قزوين يلبي هذه المتطلبات[15].

يعني هذا أن المنطقة المحاذية لشمال إيران هي منطقة صراع حادّ، ومحل أطماع الدول الكبرى ودول المنطقة الإقليمية. وأن على إيران أن تأخذ بالاعتبار في سياساتها الإقليمية ما يجري في هذه المنطقة؛ لتعرف كيف تتعامل مع مصالح الدول الأخرى، وكيف تحمي مصالحها في وقت واحد. ويمكن أن نذكر على سبيل المثال النموذج الأبرز لتأثير ما يجري في هذه المنطقة على العلاقات الأميركية الإيرانية: فالولايات المتحدة تعارض

---

(14) جيفري كمب، المرجع نفسه، ص 77.

(15) روبرت ابيل، إيران والطاقة في بحر قزوين، المرجع السابق، ص 11.

بشدة أي مشروع لمرور أنابيب النفط والغاز من بحر قزوين وجواره عبر الأراضي الإيرانية إلى أوروبا والعالم، لأن هذا الأمر سوف يعزّز من وضع إيران الإقليمي، ويحسن عائداتها المالية، ويجعل العالم أكثر حرصاً على الاستقرار فيها.

لذا تريد الولايات المتحدة بسبب خلافها مع إيران أن تمرّ تلك الخطوط عبر أفغانستان أو باكستان (حليفها الاستراتيجي). لكن المشكلة في هذا الخيار أن إيران هي أقصر الطرق وأفضلها (خط مستقيم)، في حين أن الطرق الأخرى المقترحة، بما فيها الطريق عبر تركيا، أكثر كلفة، وأكثر صعوبة على المستوى الجغرافي. ومن المؤكد في هذا المجال أن أي حوار، أو أي تفاهم إيراني أميريكي، لا بد وأن يشمل هذا الخط من الأنابيب من ضمن المسائل الأخرى العالقة بين الطرفين.

وفي الجنوب تطل إيران على منطقة الخليج العربية (1880 كلم)، حيث أهم إنتاج للنفط في العالم (يمرّ يومياً أكثر من 50 ناقلة نفط عبر مضيق هرمز. أي 62% من موارد النفط العالمي و 70% من استهلاك أوروبا و22% من استهلاك الولايات المتحدة). ومن المعلوم أن هذه المنطقة كانت دائماً، وبسبب هذه الثروة الهائلة فيها التي تعتبر شريان حياة العالم موضع تدخل مباشر، واهتمام الدول الكبرى الدائم، ومحط أطماع هذه الدول لممارسة النفوذ والتأثير. ولا تخفي الولايات المتحدة، من دون تمييز بين اتجاهاتها الديمقراطية والجمهورية، أن حماية تدفق النفط هو أحد ركائز مصالحها الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط. أما الركيزة الأخرى فهي أمن اسرائيل.

ما يعني أن إيران ستكون من جهة موضع مراقبة وتطويق من الجانب الأميركي، لمنعها من التأثير على إنتاج النفط وأسعاره، في حين ستعمد إيران من جهة ثانية إلى استخدام موقعها المهم في هذه المنطقة إلى التلويح بسلاح النفط وإغلاق مضيق هرمز إذا فكرت الولايات المتحدة بشن أي هجوم عليها بسبب الخلاف معها حول برنامجها النووي. كما أن معظم آبار إيران النفطية تقع بمعظمها في مناطق الجنوب الإيراني المطل على مضيق هرمز أيضاً وعلى الدول العربية المنتجة للنفط. وإذا علمنا أن نسبة مساهمة النفط والغاز قدرت بـ 86% من إجمالي الصادرات الإيرانية في السنة المالية 2005-2006، أمكن تفسير حجم الضغوط التي يمكن أن تمارسها الولايات المتحدة لخفض أسعار النفط وإرباك الخطط التنموية الإيرانية.

وكذلك التقديرات الغربية – الأميركية، التي تستبعد أن تلجأ إيران إلى قطع إمداداتها النفطية إذا حصلت المواجهة بينها وبين الولايات المتحدة، بسبب عدم قدرة إيران على تحمل الخسائر الناجمة عن هذا التوقف، في حين أن الدول الأخرى المنتجة للنفط يمكن أن تعوّض فقدان النفط الإيراني الذي يرتفع استهلاكه في السوق المحلية الإيرانية مع مصادر الطاقة الأخرى، وقد وصل في العام 2005 إلى نحو 41% من الإنتاج الكلي للطاقة (بسبب زيادة عدد السكان وتوسع الخدمات التنموية، الكهرباء والغاز...إلى أنحاء البلاد كافة). وهذا يشجع على الاعتقاد – بحسب التقديرات الغربية- أن إيران لن تتمكن من إيقاف تصدير نفطها لفترة طويلة (في حالة الحرب مع الولايات المتحدة) في حين أنها يمكن أن تعمد إلى إيقاف التصدير الشامل عبر مضيق هرمز الذي سيؤثر سلباً على

40% من المعروض العالمي للنفط.

ومع العراق تمتد الحدود الإيرانية إلى 1200 كلم. وقد خاض النظام السابق (صدام حسين) حرباً مع إيران استمرت ثماني سنوات (1980-1988)، تكبدت بسببها إيران خسائر هائلة في الأرواح (مئات آلاف الشباب)، والممتلكات والثروة (مئات مليارات الدولارات). وسترحب إيران بالتخلص من هذا النظام. لكنها ستشعر بالقلق من وجود 150000 جندي أميركي في العراق وبالمخاوف من تطويقها بعد التواجد العسكري الأميركي في أفغانستان، وفي بعض دول آسيا الوسطى. وستتبنى إيران ما ستطلق عليه «الحياد الايجابي» في أثناء التحضير الأميركي للحرب على العراق: أي عدم التدخل إلى جانب النظام العراقي وعدم التدخل ضد القوات الأميركية، وعدم تقديم التسهيلات من أي نوع إلى طرف في الحرب.

وتفسر هذه الاستراتيجية الإيرانية عدم الرغبة في التصادم مع الولايات المتحدة (بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001)، وعدم معارضتها إسقاط النظام العراقي وعدم رغبتها في أن تكون طرفاً في هذه الحرب. لكن استراتيجية إيران ستكون بعد احتلال العراق بذل كل الجهود لعدم تشكيل أية حكومة عراقية يمكن أن تستعيد الحرب أو العداء مع إيران كما حصل في العهد السابق. ولن تترك إيران «الساحة» العراقية للقوات الأميركية لوحدها. بل ستعمل على كل المستويات السياسية والأمنية والعسكرية لمنع تهديد أمنها القومي من الساحة العراقية. كما ستعمل على جعل العراق نقطة ضعف للقوات الأميركية بدل أن يكون مركز تهديد فقط لإيران. أي أن ما جرى في العراق في عهد الرئيس صدام حسين وما

يجري اليوم بعد الاحتلال الأميركي (بين 1980 و 2007) لم يبعث على الاطمئنان بالنسبة إلى إيران.

وفي الغرب من إيران حدود مع أفغانستان تمتد إلى 936 كلم. وقد بلغت العلاقات الإيرانية الأفغانية إبان حكم طالبان حداً من التوتر الذي وصل إلى حافة الحرب بين البلدين. إضافة إلى الخلاف المذهبي بين الطرفين، وإلى تكفير طالبان للشيعة... وهذا يعني أن هذا الجوار لم يكن مطمئناً لإيران ولأمنها القومي لا في سنوات الاحتلال السوفياتي لأفغانستان (1980-1990)، ولا في أثناء اقتتال المجاهدين في بينهم للسيطرة على السلطة، ولا في السنوات التي حكمت فيها طالبان. كما سيعني ذلك أن إيران لن تأسف لاحقاً على الإطاحة بهذه الحركة على يد تحالف الشمال بدعم الولايات المتحدة، لا بل ستقدّم المساعدة إلى هذا التحالف للمساهمة في التخلص من طالبان (بعد الحادي عشر من سبتمبر). كان الجوار الأفغاني طوال عشر سنوات من الاحتلال السوفياتي لأفغانستان، مصدر قلق واضطراب لإيران خاصة بعد تدفّق اللاجئين إليها (مليون أفغاني على الأراضي الإيرانية). وبعد الاحتلال الاميركي - الأطلسي لأفغانستان استمر القلق الإيراني والمخاوف من التهديد الجديد على حدودها الغربية. لذا ستشارك إيران في دعم النظام الجديد في كابول حتى لا يبقى رهينة القوى الغربية والولايات المتحدة خصوصاً. وستقدم إليه المساعدات المالية وتوقّع معه المعاهدات التجارية، والاقتصادية، والأمنية لمكافحة مهربي المخدرات... من دون أن تقطع علاقتها في الوقت نفسه ببقية الأطراف الأفغانية.

ومع باكستان تمتد الحدود الإيرانية إلى 939 كلم. وهي دولة نووية وشريك استراتيجي للولايات المتحدة. ومدارسها الدينية أرض خصبة لحركة طالبان.. والخلاف المذهبي بين السنّة والشيعة يتّخذ في معظم الأحيان طابعاً عنيفاً. وهي خط عبور مهرّبي الأفيون من أفغانستان إلى إيران. ومن الطبيعي ألا يبعث هذا الجوار على الاطمئنان، إذ ينبغي على طهران أن تبقى متيقّظة لكل ما يجري في هذا الجوار على المستويات الأمنية والسياسية والدينية.

وتركيا دولة مجاورة لإيران 499 كلم. ونظامها علماني يسيطر عليه الجيش. ولها علاقات قوية مع الولايات المتحدة ومع إسرائيل. وهذا مبعث قلق لإيران. لكن وصول حزب العدالة والتنمية (أردوغان - غول) قبل سنوات الى رئاسة الحكومة ثم إلى رئاسة الجمهورية وتوقيع اتفاقيات اقتصادية ونفطية بين البلدين عزّز جانب الاطمئنان لدى إيران أكثر من القلق من جوارها التركي.

ما تقدّم يعني أن إيران يحيطها جوار غير مريح من كل الجهات، يثير لديها القلق على أمنها القومي وعلى مصالحها. بعدما تعرّضت من هذا الجوار للحرب وللتهديد بالحرب، وتخشى في الوقت نفسه التطويق من القوات الأميركية التي باتت في قلب هذا الجوار بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001. أي أن على إيران، وهي تفكر في أمنها القومي وفي سياساتها الاقليمية، أن تأخذ بالاعتبار كل هذا الجوار المعقد الذي يحتاج إلى سياسات معقّدة ومختلفة ومتفاوتة الشدة والليونة.

لكن إيران (على مستوى الفرص) تقع في قلب منطقة الشرق الأوسط، وعلى طريق الحرير، وهي ملتقى لتبادل السلع والبضائع بين شرق القارة الآسيوية وغربها، وبين شمال الشرق الأوسط ومركز دول آسيا الوسطى وما وراء القوقاز. تبلغ مساحة إيران 1648000 كلم مربع، وعدد سكانها نحو سبعين مليون نسمة، ويزداد هؤلاء على الرغم من سياسة الحد من النسل التي اعتمدها النظام بمعدل 950000 نسمة كل سنة. والمجتمع الإيراني مجتمع شاب، وبعد الثورة افتتحت المدارس والجامعات في كل المدن الإيرانية، وبلغت نسبة المتعلّمين نحو 80%، مع أكثر من مليوني طالب جامعي و 20 مليون تلميذ، ونسبة خمسين في المئة منهم من الفتيات. لكن هذه النسبة العالية من الطلاب الجامعيين تفرض على إيران توفير 700000 فرصة عمل سنوياً، وهذا غير ممكن لذا تبلغ نسبة البطالة بين 12 إلى 15%. وفي حين نجحت السياسات الاجتماعية في تحسين المؤشرات الصحية والتعليمية، إلا أن المستوى الحياتي للناس بقي منخفضاً وبقي نحو 16% من السكان يعيشون تحت خط الفقر.

إن موقع إيران الاستراتيجي وثرواتها ومساحتها وعدد سكانها يجعل منها قوة إقليمية مهمّة؛ لا يمكن التهاون بها، أو تجاهل مصالحها في أي مشروع إقليمي سياسي أو أمني أو اقتصادي أو استراتيجي، لأن بمقدورها على الأقل أن تعرقل أي مشروع لا تشعر معه بالاطمئنان إلى مصالحها وأمنها واستقرار نظامها[16].

---

(16) طلال عتريسي، جيو- استراتيجية الهضبة الإيرانية - الإشكاليات والبدائل، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت 2009.

مؤسسات صنع القرار في إيران

ثمة نظام معقد من المجالس التي تعمل في إيران، وتؤثر في صناعة القرار. وغالباً ما يكون قرار المرشد هو محصلة التوازنات بين هذه المجالس أو تغليب لوجهة نظر على أخرى. من دون أن ينفي هذا الأمر الصلاحيات الواسعة التي يتمتع بها المرشد، والتي نص عليها دستور الجمهورية الإسلامية نفسه. ومن هذه الصلاحيات على سبيل المثال: قبول تنصيب رئيس الجمهورية، تعيين (وإقالة) القائد العام لحرس الثورة، ورئيس أركان القيادة المشتركة، وقيادة قوى الأمن الداخلي، ورئيس هيئة الإذاعة والتلفزيون، وتعيين مسؤول السلطة القضائية، إلى حل الخلافات بين السلطات الثلاث، وإعلان الحرب والسلم. وهذا يعني أن مرشد الثورة بحسب الدستور هو صاحب المركز الأول في إيران وليس رئيس الجمهورية.

لقد سبق لإيران أن اختبرت منصب رئيس الحكومة (السيد مير حسين موسوي 1981-1989) إلى جانب رئاسة الجمهورية في بداية الثورة، ومع وجود الإمام الخميني. إلا أن هذه التجربة اصطدمت بتضارب الصلاحيات بين المواقع. ما أدى إلى إلغاء منصب رئاسة الحكومة لتصبح صلاحياتها بيد رئيس الجمهورية الذي يرأس الحكومة في البلاد. ويطلب الثقة من مجلس الشورى لهذه الحكومة لكل وزير بمفرده وليس للتصويت بالجملة على الحكومة كلها، (رئيس الجمهورية مسؤول أمام الشعب والقائد ومجلس الشورى، المادة 122 من الدستور).

لكن كيف يصل المرشد صاحب هذه الصلاحيات الواسعة إلى

موقعه؟ من ينتخبه، أو من يعيّنه؟

أ - مجلس الخبراء: هو المجلس الذي ينتخب القائد (مرشد الثورة)، ومهمته بعد انتخابه الإشراف على عمله، وعزله إذا تبيّن عدم أهليته. وأعضاؤه من العلماء المجتهدين (نحو 86 عالماً). وينتخب هؤلاء من الشعب مباشرة، ولا يتم تعيينهم (المادة 107 والمادة 108 من الدستور). ولا يمكن تغيير صلاحيات هذا المجلس وقوانينه إلا إذا قرّر هو نفسه ذلك.

ب - مجلس الشورى (البرلمان): وينتخب مباشرة من الشعب. ولم تنقطع انتخابات هذا المجلس منذ انتصار الثورة إلى اليوم حتى في أثناء الحرب مع العراق بين 1980-1988. وتراوحت الغالبية التي سيطرت عليه بين المحافظين وبين الإصلاحيين.

ج - مجلس صيانة الدستور: ومهمته التأكد من مطابقة ما يصدر عن مجلس الشورى مع الأحكام الإسلامية والدستور. ويتكون أعضاؤه من ستة فقهاء (يختارهم القائد)، ومن ستة متخصصين في مختلف فروع القانون (يرشحهم رئيس السلطة القضائية ويصادق عليهم مجلس الشورى)، ومدته ست سنوات. ومن مهام المجلس الإشراف على كل الانتخابات التي تجري في البلاد، وعلى الاستفتاء العام، ما يعني أن مجلس الشورى حتى لو سيطرت عليه أية أغلبية إصلاحية أو غير إصلاحية لا يستطيع أن يمرّر القرارات التي يريد قبل موافقة مجلس صيانة الدستور. وقد ألغى هذا المجلس ترشيح مئات الإصلاحيين لانتخابات مجلس الشورى، كما ألغى ترشيح العشرات لانتخابات الرئاسة العام 2005. ومن المآخذ على عمل هذا المجلس أنه لا يحدّد الأسباب التي تبرر له منع ترشيح هذا الشخص أو ذاك. ما يسمح، كما فعل المرشحون الإصلاحيون، باتهامه

بالتحيّز إلى جانب المحافظين.

د - مجلس تشخيص مصلحة النظام: تم تشكيل هذا المجلس رسمياً العام 1988 بأمر من القائد، الذي يعيّن أعضاءه. ومهمته النظر في الخلاف الذي ينشأ بين مجلس الشورى ومجلس صيانة الدستور (المادة 112 من الدستور). ورئيسه الحالي الشيخ هاشمي رفسنجاني.

هـ - مجلس الأمن القومي: يتشكّل من رؤساء السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية)، ومن رئيس هيئة أركان القيادة العامة للقوات المسلحة، ومن وزراء الخارجية والداخلية والأمن، بالإضافة إلى مندوبَين يعينهما القائد. ويرأس رئيس الجمهورية هذا المجلس.

و - السلطة القضائية: يعيَّن رئيسها من قبل المرشد. وقد لعب القضاء دوراً مهماً في المواجهة مع الإصلاحيين عندما أمر بين العامين 1997 و 2000 بإقفال معظم الصحف الإصلاحية، وتوقيف العشرات من محرريها ورؤساء التحرير فيها. وقد أدى هذا الإقفال إلى حرمان الحركة الإصلاحية من منابر مهمة كانت تستخدمها في التعبير عن وجهة نظرها في القضايا الداخلية والخارجية.

ز - الحوزة الدينية: تلعب الحوزة الدينية في مدينة قم دوراً مهمّاً ومؤثراً في المجتمع الإيراني؛ لما تتمتع به من مكانة تاريخية (إلى جانب النجف في العراق) في المحافظة على المذهب الشيعي، وتخريج العلماء والمجتهدين، وبروز بعض المراجع فيها مثل الإمام الخميني، الذي تصدى للشاه ونجح في قيادة الثورة وتأسيس «الجمهورية الإسلامية». وفي الحوزة تيارات فقهية وسياسية بعضها يشجع مزج الديني بالسياسي، وبعضها لا يرى ذلك ضرورياً بل يعارضه ويقف ضده. ويتمتع مراجع التقليد (أي المجتهدون الذين وصلوا إلى مرتبة استنباط الأحكام الفقهية بأنفسهم)

باستقلالية تامة عن السلطات. فيعمل المرجع برأيه فيفتي بجواز هذا الأمر أو ذاك في القضايا الدينية أو السياسية. ولا يتبع المرجع لرأي مرجع آخر، إلا إذا قرر المرجع مبايعة مرجع آخر في موقع سياسي، لكنه لن يفعل ذلك على المستوى الفقهي الديني. وهذا ينطبق على أي مرجع في إيران وفي خارجها. لذا لا يمكن القبول بالفرضية التي تتحدث عن تبعية السيد السيستاني في العراق (وهو مرجع تقليد) لمرجعية مرشد الثورة في إيران السيد علي خامنئي. طالما أنه لم يعلن عن هذه المبايعة السياسية له.

ح - **البازار:** لعب البازار دوراً مهماً في أثناء الإعداد للثورة في إيران، فقد كان المموّل الرئيس للمؤسسة الدينية. وشارك التجار بفاعلية في الإضرابات التي دعت إليها قيادة الثورة. ويشكل تجار البازار مورداً مالياً مهمّاً للمراجع الدينية في الحوزة العلمية في قم نظراً للأموال الشرعية التي يدفعونها لهم (الخمس والزكاة)، والتي ينفقها هؤلاء على المدارس الدينية، وعلى المكتبات ومنح الطلاب، وعلى تقديم المساعدات الاجتماعية إلى الفقراء والمحتاجين. ومن الطبيعي أن يؤيد تجار البازار الخصخصة لكن تجار البازار يخشون التحوّلات الاقتصادية في إيران، والتي يمكن أن تشكّل تهديداً لموقعهم التقليدي، خاصة وأن طهران -موقع البازار- تشهد منذ سنوات نمواً لقطاع حديث من التجار خارج منطقة البازار.

ط - **المجتمع المدني:** ما يمكن أن يطلق عليه تنظيمات المجتمع المدني في إيران يندرج في إطار الجمعيات الإسلامية والسياسية والهيئات الإعلامية وغيرها؛ كرابطة علماء الدين المناضلين (روحانيات مبارز)، وتجمع علماء الدين المناضلين (روحانيون مبارز) والجمعيات الإسلامية مثل جمعية المؤتلفة، وحزب جبهة المشاركة الإسلامية، وكوادر البناء، وبعض الهيئات الطلابية، وعشرات الصحف التي اتسع انتشارها بعد

وصول الرئيس خاتمي العام 1997. يتوزع انتماء معظم هذه الجمعيات والهيئات بين التيارين الإصلاحي والمحافظ. وغالباً ما تشارك هذه الصحف والجمعيات في النقاشات حول القضايا الداخلية والخارجية التي تعيشها إيران؛ مثل الحوار مع الولايات المتحدة، أو إعادة العلاقات مع مصر، أو صلاحيات الولي الفقيه، أو الحريات الإعلامية. وعلى الرغم من محدودية دور المجتمع المدني في إيران، حيث ترعى الدولة معظم الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، فإن الجمعيات السياسية الإسلامية والصحف المختلفة (يصدر في إيران نحو 600 مطبوعة يومية وأسبوعية وشهرية في كل المجالات السياسية والفنية والأدبية والفكرية والرياضية وسواها.

ي - المؤسسة العسكرية، الحرس الثوري: تتوزع القوى العسكرية في إيران بين الجيش والحرس الثوري. لكن الحرس يحظى باهتمام عالمي ومحلي –إيراني– أكثر من الجيش. فعندما يتم تعيين قائد جديد للحرس تتجه الأنظار إليه، لمعرفة تاريخه وتجربته والدور المنوط به في الظروف السياسية والأمنية والعسكرية، والتهديدات التي تتعرض لها إيران. في حين أن تغيير قائد الجيش لا يحظى بالاهتمام نفسه، علماً بأن تعيين الاثنين يصدر عن مرشد الثورة.

تأسس الحرس الثوري بعد انتصار الثورة مباشرة لسببين: عدم الثقة بالجيش، الذي تدرّب معظم قادته في الولايات المتحدة، وحماية الثورة والنظام بقوة شعبية تنتمي إلى الثورة، وإلى أيديولوجيتها الإسلامية. وقد اكتسب الحرس مكانته الخاصة من التضحيات العالية التي قدمها في أثناء الحرب العراقية الإيرانية (1980-1988). ويعتبر الحرس من مؤسسات المحافظين في إيران. وأهمية الحرس الإضافية هي في مسؤوليته المباشرة

عن قوات التعبئة (الباسيج)، التي يبلغ عدد أفرادها الملايين من الشبان، الذين خضعوا للتدريب ويمكن استدعاؤهم عند الحاجة.

تبين هذه الخارطة «المعقّدة» لمجالس صنع القرار في إيران محورية موقع القائد فيها؛ من دون التقليل من دور المؤسسات الأخرى. لذا يصعب القول إن باستطاعة أي مسؤول مهما كان موقعه (مثل ما قيل عند انتخاب أحمدي نجاد رئيساً للجمهورية، أو عند انتخاب هاشمي رفسنجاني رئيساً لمجلس الخبراء) أن يبدل في استراتيجية إيران، سواء نحو دول الجوار، أو نحو الولايات المتحدة، أو نحو إسرائيل، أو بقية العالم، من دون موافقة أو تأييد موقع القيادة أولاً. ولعل الولايات المتحدة أدركت، متأخرة، هذا الدور المحوري للمرشد، فقد وجّه أوباما أكثر من رسالة إلى «قائد الثورة السيد علي خامنئي» يدعوه فيها إلى الحوار لحل المشكلات العالقة بين البلدين من الملف النووي إلى الملفات الأخرى في العراق وأفغانستان وفلسطين.

يبدو أن تجربة إيران «الجمهورية الإسلامية» وبسبب موقعها الجيو-استراتيجي وطبيعة نظامها السياسي، ستبقى مفتوحة على كل التعقيدات والصعوبات التي شهدتها في العقود الثلاثة الماضية. أي تحديات تقديم «النموذج الإسلامي»، وتعقيدات إدارة العلاقات مع القوى الإقليمية والدولية للمواءمة بين ما تعتبره إيران «مبادئ الثورة» و«مصالحها القومية». ويتجلى ذلك على سبيل المثال في التردّد بين الحوار والمواجهة مع الولايات المتحدة، وبين التعاون الذي يعترف بالمصالح المتبادلة وبين التهديد الذي تخشى معه إيران تهميش دورها أو الإطاحة بنظامها، خصوصاً وأن الملفات الشائكة ما تزال على حالها من التعثر: من البرنامج النووي الذي يثير

«استفزاز الغرب»، ويجلب العقوبات على إيران، وهي تصرّ على استقلاليته وسلميته، إلى ملفات العراق، وأفغانستان ولبنان وفلسطين. لكن وفي كل الأحوال، ومهما كانت الصعوبات التي تواجه التجربة الإيرانية يبدو من الصعب، على أي قوة إقليمية أو دولية أن تتجاهل إيران في أي مشروع أو أي تصوّر لمستقبل منطقة الشرق الأوسط.

أزمة الأقليات السّنية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية

رضوان زيادة(*)

تاريخ الدولة الحديثة في إيران:

انبعثت الدولة الإيرانية الحديثة، في القرن السادس عشر، مع إرساء حكم سلالة الصفويين. فقد قرّر اسماعيل الأول، الذي أراد التأكيد على استقلال بلده في مواجهة الإمبراطوريّة العثمانيّة، التركيّة والسُّنّية القويّة، تحويلها إلى المعتقد الشيعيّ، وإنْ عن طريق الإكراه. ونظراً لعدم وجود عددٍ كافٍ من علماء الدين لفرض المذهب الجديد، «استورد» منهمْ من جبل عامل (جنوب لبنان الحالي)، لتكون بداية علاقات لن تتوقّف أبداً بين شيعة لبنان وشيعة إيران[1].

(*) باحث زائر في مركز هاكوب كفوركيان لدراسات الشرق الأدنى في جامعة نيويورك-الولايات المتحدة.

(1) آلان غريش، إيران: قوميّة شديدة الحذر تغذّيها التدخّلات الأجنبية، اللوموند ديبلوماتيك، تموز/يوليو 2009.

وبالرغم من توحيده، سيبقى هذا البلد رهينة الخصومات بين الإمبراطورية العثمانية، والإمبراطورية الروسية والإمبراطورية البريطانية التي تتحكّم بالهند. فتتعاقب الأزمات؛ وفي نهاية القرن الثامن عشر، نشهد على ظهور سلالة القاجار. بحيث ستقود هذه الأخيرة العديد من الحروب الخاسرة ضدّ القياصرة الروس (حتّى خسرت سيطرتها على جنوب القوقاز)، وضدّ لندن (حتّى اضطرّت للعدول عن نفوذها في أفغانستان). وتحطّمت محاولات التحديث بفعل التدخّلات الأجنبية؛ ففي العام 1906 اندلعت ثورة دستوريّة (ثورة المشروطية) مزجت بين المطالبة بالحرّيات الديمقراطية وإدانة تعدّيات روسيا والمملكة المتّحدة في نفس الوقت. لكن في العام 1907، وقّع هذان النظامان الملكيّان على اتفاقية تقسيم إيران إلى مناطق نفوذ[2].

تزعزع هذا البلد الذي تحوّل إلى حلبة صراع خلال الحرب العالمية الأولى. وجرى انقلابٌ عسكريّ أوصل رضا خان إلى السلطة في العام 1925. هكذا سيعلن نفسه إمبراطوراً تحت اسم الشاه رضا بهلوي. وإن كانت الثورة البلشفيّة قد ألغت دور روسيا، مؤقّتاً، من اللعبة الجيوسياسيّة، فقد حافظت بريطانيا على نفوذٍ مهيمن، خصوصاً عبر شركة النفط الأنجلو-إيرانية التي استثمرت الثروات النفطيّة المُكتشَفة مؤخراً.

في أغسطس (آب) 1941، تمّ اجتياح إيران (الاسم الجديد لفارس منذ 1934)، التي كانت محايدة في بداية الحرب العالمية الثانية، من قبل الجيوش السوفياتية التي تمركزت شمالاً، والبريطانية التي تمركزت جنوباً. وأُرغم الشاه على التخلّي عن العرش لمصلحة ابنه، محمّد

(2) للمزيد انظر: نيفين مسعد، تاريخ إيران السياسي، سلسلة عالم المعرفة، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون، 1990.

رضا الذي سيحكم حتى العام 1979. وسيحاول السوفيات، خلال العامين 1945 و 1946 ، إنشاء جمهوريّتيْن مُستقلّتيْن على الأراضي الإيرانية، إحداهما كرديّة عاصمتها مدينة مهاباد والثانية آذريّة في تبريز؛ لكنّهم اضطرّوا إلى الرضوخ أمام الضغوطات الأميركية والبريطانية والتخلّي عن حلفائهم.

وقد ساهمت محاولات التقسيم هذه كافة في إشعال الحماسة القوميّة الإيرانية التي سيتمّ التعبير عنها من خلال الرغبة باستعادة النفط المُستثمَر من قبل الأجانب. وسيساهم رفض شركة النفط الأنجلو-إيرانية، بالتباحث حول توزيع جديدٍ للإيرادات مع الدولة، في تجذّر الرأي العام. بحيث سيهتف المتظاهرون: «النفط هو دمُنا، والنفط هو حرّيتُنا». وفي 21 رجب 1370هـ / 28 نيسان (أبريل) 1951م، سيصبح محمد مصدّق، القوميّ المعتدل، رئيساً للوزراء بتعيين من البرلمان، وسيقرّر تأميم النفط. ثمّ سيقع انقلابٌ عسكريّ في آب (أغسطس) 1953، بتنظيم من وكالة المخابرات الأميركية (CIA)، بحسب ما اعترف به الرئيس باراك أوباما مؤخراً في خطابه في القاهرة، بالتعاون مع لندن، بحيث سيعاد الشاه إلى السلطة. وستسيطر الولايات المتحدة، مقابل خدماتها، على 40 في المئة من النفط الإيرانيّ. وسيستتبّ الأمن في طهران، والثمن كان بضعة آلافٍ من عمليّات الإعدام ومحو المعارضة الديمقراطية. لكن مصدّق سيبقى رمز الحلم المُجهَض باستقلالٍ حقيقيّ[3].

ستشهد الستينات والسبعينات، من القرن الماضي، على تأكيد

(3) آلان غريش، إيران: قوميّة شديدة الحذر تغذّيها التدخّلات الأجنبية، اللوموند ديبلوماتيك، تموز (يوليو) 2009.

الطابع الديكتاتوري لنظام الشاه، وسلوك إيران وجهة تحديث غربيّ سطحيّ. فوجود 30 ألف مستشار أميركي والعديد من القواعد الأجنبيّة سيصطدم مع المشاعر الشعبيّة. ثمّ ستخلق الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي وُلِدَت جرّاء انخفاض أسعار النفط، خلال العامين 1975 و 1976، والقمع على جميع الأصعدة وهيمنة الولايات المتحدة، مزيجاً متفجّراً قد يشتعل عند وقوع أيّة حادثة، مهما كانت عادية.

وستأتي الشرارة في 27 محرم 7/1398 كانون الثاني (يناير) 1978م، حين نشرت صحيفة حكوميّة مقالة مُهينة بحقّ آية الله روح الله الخميني، أحد أعلى ممثّلي السلطة الدينية الشيعيّة المنفيّ إلى العراق. طوال عدّة أيام، سيحتجّ آلاف طلاب ودارسي الفقه الديني في شوارع مدينة قُم؛ وتطلِق الشرطة النار وتقتُل العديد من الأشخاص. وبعد بضعة أسابيع، في 10 و 11 ربيع الأول / 18 و 19 شباط (فبراير)، ستندلِع انتفاضة تُشعِل مدينة تبريز عاصمة مقاطعة أذربيجان الإيرانيّة: وستكون الحصيلة ثقيلة مع وقوع أكثر من مئة قتيل. وستنطلق حينها حلقة التظاهر، الذي يليه القمع، ثمّ يليه إحياء ذكرى أربعين الشهداء. وستتسارع هذه الحلقات، شيئاً فشيئاً، وسيتخلّلها آلاف القتلى. وستصرخ الحشود «الموت للشاه، الموت لأميركا»، وهي تمزج رفض الديكتاتورية برفض القوة العظمى الداعمة لها.

وفي تشرين الأول (أكتوبر) 1978 أيضاً، ستتنبّأ تقارير أجهزة المخابرات الأميركية ببقاء النظام لأعوام طوال. لكن لا دعم الرئيس جيمي كارتر للشاه ولا اللجوء الكثيف للجيش، سيفيان بالغرض: فعقب ما سيكون

بلا شكّ أوسع ثورة شعبيّة يشهدها النصف الثاني من القرن العشرين، سيطاح بنظام الشاه وستُعلَن الجمهوريّة الإسلامية بين ليل الأول وصبيحة الثاني من 4 جمادى الأول 1399هـ / نيسان (أبريل) 1979م. أمّا احتلال السفارة الأميركية في طهران، في 13 ذو الحجة 1399هـ/4 تشرين الثاني (نوفمبر) من العام نفسه، فسيكوّن علامة على تجذّر الثورة والرفض الواسع من قبل الشعب لسياسات التدخّل الغربيّة التي كبحت البلاد طوال الحقبة المعاصرة[4].

الأقليات الدينية في إيران:

تنتمي الغالبية العظمى من الشعب الإيراني إلى المذهب الشيعي الاثني عشري، أحد الفروع الرئيسية المنبثقة عن الإسلام أي ما يعادل 90%، أما المسلمون السنّة فتعدادهم يعادل 8%، أما الـ 2% المتبقية فهم ينتمون إلى المسيحية أو اليهودية أو البهائية أو المندائية أو الزرادشتية[5].

وتعتبر إيران من الدول النادرة في العالم التي لا تتّخذ من الدين الإسلامي ديناً رسمياً للدولة (هناك العديد من الدول التي تعتبر الإسلام أو المسيحية ديناً رسمياً للدولة) فحسب، فإيران قد حددت المذهب الشيعي مذهباً رسمياً للدولة، وهو ما يجعلها باستمرار تبدو وكأنها المدافع والحامي عن الشيعة حول العالم بالرغم من أن بعض المرجعيات الشيعية لاسيما في النجف في العراق تُعتبر أكثر قِدماً وعراقة وتأثيراً داخل المذهب الشيعي

---

(4) آلان غريش، إيران: قوميّة شديدة الحذر تغذّيها التدخّلات الأجنبية، اللوموند ديبلوماتيك، تموز (يوليو) 2009.

(5) Eliz Sanasarian. Religious Minorities in Iran. Cambridge University Press. 2000

نفسه.

سنرى كم يبدو أثر ذلك واضحاً على مواد الدستور الإيراني التي جاءت لتكرّس نوعاً حادّاً من المذهبية الدينية، وهو ما انعكس بالضرورة على حقوق الأقليات الدينية الأخرى الموجودة في إيران، بما فيهم المسلمون أنفسهم ولكن من أتباع المذاهب الأخرى سيما السنّية منها.

وبالإضافة إلى خارطة الأقليات الدينية تلك، تُعتبر إيران غنية أيضاً بالأقليات العرقية أو الإثنية المختلفة، إذ يتوزّع السكان بين عدة جماعات عرقية أهمها: الفارسي 51%، والآذري 24%، والجيلكي والمازندراني 8%، والعربي 3%، والكردي 7%، واللور 2%، والبلوش 2%، والترك 2%، وعناصر أخرى 1%[6].

وبالرغم من أن الأقليات الدينية الثلاث: المسيحيون واليهود والزرادشت الفرس يحظون باعتراف رسمي منصوص في الدستور وتمثيل داخل البرلمان الإيراني (مجلس الشورى)، إلا أن حقوقهم السياسية والدينية تبقى عرضة للانتقاص الدائم بسبب غياب الفصل بين دور الدين وهو هنا المذهب الشيعي وبين مؤسسات الدولة.

فالكثير من المناصب الرسمية سواء أكانت تلك الصلاحيات غير محدودة لمرشد الثورة أو القائد بحسب الدستور (الخميني المؤسس وخليفته خامنئي) أو رئيس الدولة، فإنها تعتبر حكراً تاماً على معتقني

(6) Eliz Sanasarian. Religious Minorities in Iran. Cambridge University Press. 2000.

المذهب الشيعي وفقاً للدستور الإيراني الذي أُقرّ بعد استفتاء العام 1979 والتعديل إثر استفتاءٍ آخر عام 1989.

يبقى إذاً تمثيل الأقليات الأخرى مقتصراً على وجودها في مجلس الشورى الذي يمثل جميع طوائف الشعب من آذريين وفرس وعرب ويهود وأرمن، وفق كوتا محدّدة ولا يحق لأبناء هذه الديانات الترشّح من خارج هذه الكوتا، بمعنى أن عددها لن يزيد أبداً خارج العدد المقرّر في الكوتا.

حقوق منقوصة وفقاً للدستور الإيراني:

ينطبق وصف الدولة الدينية كما هو متعارف عليه في القرون الوسطى الأوروبية على الجمهورية الإسلامية الإيرانية اليوم، فهي أشبه بالأوليغارشية التي يسيطر عليها رجال الدين والذين يؤمنون أنه من خلالهم وعن طريقهم يتم تنفيذ إرادة الله -عز وجل- دون وضع أية مسافة أو احتمال للخطأ البشري في تنفيذ هذه الإرادة[7].

يعتبر الولي الفقيه في إيران الحاكم الأعلى للبلاد، ولا يتم انتخابه عن طريق الاقتراع الحر المباشر بل يتم انتخابه عن طريق مجلس خبراء القيادة، وهو ما سنتطرّق إليه فيما بعد.

(7) رأى ممثل المرشد الأعلى في الحرس الثوري «الباسدران» مجتبي ذو النور، أنه لا يمكن إقالة المرشد لأن شرعيته تأتي من الله. وقال أمام حشد لممثلي المرشد الأعلى في جامعات إيرانية إن مجلس الخبراء الذي اختار خامنئي للمنصب لا يستطيع إقالته. وأضاف: "أعضاء المجلس لا يعيّنون المرشد الأعلى لكنهم يكتشفونه، ولا يعني هذا أن في إمكانهم إقالته وقتما يشاؤون. يأتي منصب المرشد الأعلى في النظام الاسلامي وشرعيته من الله والنبي والأئمة الشيعة ولا يكون الأشخاص هم من يمنحون المرشد الأعلى الشرعية، فلا يمكنهم إقالته». صحيفة النهار، بيروت، السبت 14 تشرين الثاني 2009.

إن أساس الدولة الدينية في إيران ينبع من الدستور، فالمادة الرابعة منه تنص صراحة على أن «الموازين الإسلامية أساس جميع القوانين والقرارات المدنية والجزائية والمالية والاقتصادية والإدارية والثقافية والعسكرية والسياسية وغيرها، هذه المادة نافذة على جميع مواد الدستور والقوانين والقرارات الأخرى إطلاقاً وعموماً. ويتولى الفقهاء في مجلس صيانة الدستور تشخيص ذلك»[8]. فالفقهاء هنا منوط بهم وضع الدستور وتفسيره والسهر على تطبيقه عبر مجلس صيانة الدستور، هذا الجهاز غير المنتخب والذي يعمل تحت إمرة القائد أو المرشد الأعلى مباشرة.

ومن المعروف أنه بعد سقوط نظام الشاه في عام 1979 وعودة الخميني من باريس ونجاح الثورة، دار خلاف كبير داخل العلماء والفقهاء في إيران حول الشكل الأفضل لإدارة الدولة تحت المظلة الإسلامية، وفي النهاية انتصرت نظرية «ولاية الفقيه»، التي تبنّاها واعتمدها الخميني بالرغم من خلافه مع عدد من أبرز آيات الله بشأنها لاسيما آية الله منتظري الذي رفض النظرية فجُرّد من مناصبه وخضع للإقامة الجبرية حتى وفاته في نهاية العام الفائت[9].

---

(8) الدستور الإيراني، طهران، 1996 (والإشارة دوماً إلى هذه الطبعة).

(9) ومنذ اختلافه مع زعيم الثورة الإسلامية الإيرانية الإمام الخميني عام 1989، قضى آية الله علي حسين منتظري حياته في صفوف المعارضة الإصلاحية حتى وفاته مساء السبت 19-12-2009. كان الخميني قد عيّنه نائباً له وأطلق عليه لقب «الفقيه الأعظم»، ثم أمر بعزله واعتقاله، وقد كان مرشحاً بقوة لخلافة الخميني، لكنه بعد وفاة زعيم الثورة امتدت معارضة منتظري إلى خلفائه في القيادة الحالية وعلى رأسهم مرشد الثورة الحالي علي خامنئي الذي رفض منتظري مبايعته، بل واصل انتقاده والتقليل من كفاءته وأهليته للحكم، وهو ما أبقاه رهن الإقامة الجبرية في منزله لسنوات.

وجد الخميني تبريره لهذه النظرية في ما يسمى لدى أتباع المذهب الشيعي «غيبة الإمام المهدي أو المنتظر»، وبالتالي فالولي الفقيه هنا ينوب عن الإمام المهدي حتى ظهوره، وهنا تظهر أقصى حالات المزج بين الديني والدنيوي، أو بالأحرى بين الإلهي المنزّه وبين السياسي المتغيّر حيث تنص المادة الخامسة من الدستور على أنه «في زمن غيبة الإمام المهدي (عجل الله تعالى فرجه) تكون ولاية الأمر وإمامة الأمة في جمهورية إيران الإسلامية بيد الفقيه العادل، المتقي، البصير بأمور العصر، الشجاع القادر على الإدارة والتدبير وذلك وفقاً للمادة (107)»[10]. والمادة 107 هي التي تفصّل صلاحيات الولي الفقيه أو القائد، فتنص على أنه «بعد المرجع المعظم والقائد الكبير للثورة الإسلامية العالمية ومؤسس جمهورية إيران الإسلامية سماحة آية الله العظمى الإمام الخميني (قدس سره) الذي اعترفت الأكثرية الساحقة للناس بمرجعيته وقيادته، توكل مهمة تعيين القائد إلى الخبراء المنتخبين من الجامعين للشرائط المذكورة في المادتين الخامسة، والتاسعة بعد المائة، ومتى ما شخّصوا فرداً منه باعتباره الأعلم بالأحكام والموضوعات الفقهية، أو المسائل السياسية والاجتماعية، أو حيازته تأييد الرأي العام، أو تمتّعه بشكل بارز بإحدى الصفات المذكورة في المادة التاسعة بعد المائة، انتخبوه للقيادة، وإلا فإنهم ينتخبون أحدهم ويعلنونه قائداً، ويتمتع القائد المنتخب بولاية الأمر ويتحمل كل المسؤوليات الناشئة عن ذلك»[11].

وتحدّد المادة 110 صلاحيات القائد كالتالي:

---

(10) الدستور الإيراني.

(11) الدستور الإيراني.

تعيين السياسات العامة لنظام جمهورية إيران الإسلامية بعد التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام.

- الإشراف على حسن إجراء السياسات العامة للنظام.
- إصدار الأمر بالاستفتاء العام.
- القيادة العامة للقوات المسلحة.
- إعلان الحرب والسلام والنفير العام
- نصب وعزل وقبول استقالة كل من:

أ - فقهاء مجلس صيانة الدستور.
ب - أعلى مسؤول في السلطة القضائية.
ج - رئيس مؤسسة الإذاعة والتلفزيون في جمهورية إيران الإسلامية.
د - رئيس أركان القيادة المشتركة.
هـ - القائد العام لقوات حرس الثورة الإسلامية.
و - القيادات العليا للقوات المسلحة وقوى الأمن الداخلي.

- حل الاختلافات وتنظيم العلاقات بين السلطات الثلاث.
- حل مشكلات النظام التي لا يمكن حلها بالطرق العادية من خلال مجمع تشخيص مصلحة النظام.

إمضاء حكم تنصيب رئيس الجمهورية بعد انتخابه من قبل الشعب. أما بالنسبة لصلاحية المرشحين لرئاسة الجمهورية من حيث

توفّر الشروط المعيّنة في هذا الدستور فيهم، فيجب أن تنال قبل الانتخابات موافقة مجلس صيانة الدستور، وفي الدورة الأولى تنال موافقة القيادة.

عزل رئيس الجمهورية مع ملاحظة مصالح البلاد وذلك بعد صدور حكم المحكمة العليا بتخلّفه عن وظائفه القانونية أو بعد رأي مجلس الشورى الإسلامي بعدم كفاءته السياسية، على أساس من المادة التاسعة والثمانين.

العفو أو التخفيف من عقوبات المحكوم عليهم في إطار الموازين الإسلامية بعد اقتراح رئيس السلطة القضائية. ويستطيع القائد أن يوكل شخصاً آخر أداء بعض وظائفه وصلاحياته[12].

بالطبع هذه الصلاحيات المطلقة تجعل من النظام السياسي بأكمله رهينة لأوامره، فضلاً عن كونها غير منضبطة المعنى، فما معنى أن يعطى صلاحيات «حل الاختلافات وتنظيم العلاقات بين السلطات الثلاث» أو «حل مشكلات النظام التي لا يمكن حلّها بالطرق العادية» إلا معنى تنصيبه ملكاً مطلقاً لتنفيذ الإرادة الإلهية وتحقيقها على الأرض. لقد رأينا التعسّف في تطبيق هذه الرؤى عبر انحيازه لتأييد أحمدي نجاد في الانتخابات الرئاسية الأخيرة التي جرت في إيران عام 2009، والتي هي بشكل من الأشكال أسقطت الشرعية الشعبية عن المرشد لدى الكثير من قطاعات الشعب الإيراني.

وفوق هذه الصلاحيات المطلقة التي يتحلى بها القائد فإنه يمتلك عدداً من الأجهزة غير المنتخبة والتي تسيطر على الأجهزة المنتخبة في

---

(12) الدستور الإيراني.

تزوير كبير لحقيقة أن الشعب هو مصدر السلطات أو لفكرة «الجمهورية» أو «الديمقراطية الإسلامية»، فما دامت هذه الأجهزة غير المنتخبة تسيطر على الأجهزة المنتخبة من مثل موقع الرئيس ومجلس الشورى.. إذاً لا معنى للانتخابات ذاتها لأنها ستبقى ضمن الإطار المحدّد والمرسوم وفق رغبات القائد ومجلس صيانة الدستور أو مجلس تشخيص مصلحة النظام[13].

فمثلاً تنص المادة الحادية والتسعون على أنه «يتم تشكيل مجلس باسم: مجلس صيانة الدستور، بهدف ضمان مطابقة ما يصادق عليه مجلس الشورى الإسلامي مع الأحكام الإسلامية والدستور. ويتكون على النحو التالي:

ستة أعضاء من الفقهاء العدول العارفين بمقتضيات العصر وقضايا الساعة، ويختارهم القائد.

ستة أعضاء من الحقوقيين المسلمين من ذوي الاختصاص في مختلف فروع القانون، يرشّحهم رئيس السلطة القضائية ويصادق عليهم مجلس الشورى الإسلامي[14].

(13) هناك جملة مشهورة منسوبة للإمام الخميني وهي أن «المعيار في الحكم هو أصوات الشعب»، وهذا يتفق تماماً مع طبيعة النظام الجمهوري الذي يعظّم من أهمية أصوات الناخبين «الشعب»، والانتخابات هي أبرز سبل معرفة رغبات الشعب من خلال فرز أصواتهم، لكن النظام في إيران تحوّل من نظام «الجمهورية الإسلامية» إلى نظام «الجمهورية الولائية»، والدليل أن نسبة أصوات الشعب يحدّدها الولي الفقيه حالياً، وهو يمكن أن يقوم بنقض أصوات الشعب في أي أمر لا يريده، وليس أدلّ على ذلك من مسألة إشراف مجلس صيانة الدستور على الانتخابات تحت مسمّيات من أهمها «الإشراف الاستصوابي» أي تزكية الأشخاص للترشّح، «وهذا المجلس هو إحدى أدوات ولاية الفقيه في الصلاحيات المطلقة» حسب تعبير محسن كديور أحد زعماء الإصلاحيين.

(14) الدستور الإيراني.

أما المادة الثالثة والتسعون فتنص صراحةً على أنه «لا مشروعية لمجلس الشورى الإسلامي دون وجود مجلس صيانة الدستور». كما أنه «يجب على مجلس الشورى الإسلامي إرسال جميع ما يصادق عليه إلى مجلس صيانة الدستور»[15] وفقاً للمادة الرابعة والتسعين أي إن روحية دستور الجمهورية الإسلامية ومواده قد جعلت أعضاء «مجلس صيانة الدستور» بمثابة أعضاء في محكمة دستورية عليا لها صلاحيات تشريعية أرفع من مجلس الشورى... ومن أهم صلاحيات هذا المجلس وفقاً للمادة التاسعة والتسعين أنه «يتولى الإشراف على انتخابات مجلس خبراء القيادة ورئيس الجمهورية وأعضاء مجلس الشورى الإسلامي، وعلى الاستفتاء العام»[16].

يعد مجلس صيانة الدستور[17] إذاً المؤسسة الدستورية الإيرانية الأرفع، والتي تعطي الطابع المميز لدستور إيران ولخصوصية نظامها السياسي، إذ لا نظير لمجلس كهذا في كل دساتير العالم. يكون من واجب المجلس الموافقة على نتيجة الانتخابات الرئاسية والمصادقة عليها، ولا تكون النتيجة نافذة دستورياً إلا بعد مصادقة المجلس. يحقّ لأعضاء مجلس صيانة الدستور فحص «صلاحية» المرشحين لخوض الانتخابات الرئاسية والنيابية، واستبعاد من يرونه «غير مستوف للشروط»، استناداً إلى معايير عدة، منها المنطلقات الفكرية للمرشحين، وخصوصاً الإيمان بنظرية «ولاية الفقيه» الحاكمة في إيران..

ومن أصل 475 مرشحاً تقدموا للانتخابات الرئاسية العاشرة،

---

(15) الدستور الإيراني.

(16) الدستور الإيراني.

(17) مجلس صيانة الدستور يطلق عليه بالفارسية «شوراي نكاهبان قانون أساسي».

أجاز المجلس ترشيح أربعة فقط هم: محمود أحمدي نجاد، مير حسين موسوي، محسن رضائي ومهدي كروبي[18].

ويتكوّن المجلس حالياً من اثني عشر عضواً، نصفهم من الفقهاء يعيّنهم مرشد الجمهورية الإسلامية الولي الفقيه مباشرة، وينتخب مجلس الشورى النصف الآخر من رجال القانون المتخصصين في فروع القانون المختلفة، بناءاً على ترشيح من رئيس السلطة القضائية، الذي يعيَّن بدوره مباشرة بقرار من المرشد الولي الفقيه. وتحدد المادة 96 من الدستور آلية اتخاذ القرار في "مجلس صيانة الدستور" تلك التي تقسم أعضاء هذا المجلس فئتين متفاوتتين، من حيث الأهمية. فأعضاء الفئة الأولى الممتازة هم الفقهاء الذين يملكون وحدهم حق التصويت في المجلس، وذلك في ما يتعلق بمطابقة قرارات مجلس الشورى لأحكام الشريعة الإسلامية، أي تكون غالبية أربعة أصوات كافية لاتخاذ القرار. أما أعضاء الفئة الثانية فيستطيعون التصويت في مجلس صيانة الدستور بجانب الفقهاء، إذا ما طرحت قضية تماشي قرارات مجلس الشورى مع دستور الجمهورية الإسلامية. وفي هذه الحال تكون الغالبية المطلوبة هي ثلاثة أرباع عدد أعضاء المجلس، كما نصت المادة 98 من الدستور، أي تسعة أصوات من أصل 12 صوتاً. وليس خافياً أن شرط غالبية الأعضاء التسعة قد قصد منه ألا يتّخذ مجلس صيانة الدستور أية قرارات لا تحظى بغالبية الأعضاء الستة من الفقهاء، الذين نصبهم الدستور قيّمين وأوصياء على أحكامه.

---

(18) صحيفة النهار، بيروت، 16 حزيران (يونيو) 2009.

وأعضاء مجلس صيانة الدستور هم:

- الفقهاء: آية الله جنّتي (رئيس المجلس)، صادق لاريجاني، محمد رضا مدرسي يزدي، محمد مؤمن، غلام رضا رضواني، محمد يزدي.

- الحقوقيون: محمد رضا عليزاده، عباس علي كد خدائي، إبراهيم عزيزي، غلام حسين إلهام، محسن إسماعيلي، عباس كعبي[19].

بالإضافة إلى مجلس صيانة الدستور، هناك ما يسمّى مجلس تشخيص مصلحة النظام، وهو وفقاً للمادة الثانية عشرة بعد المائة من الدستور: «يتم تشكيل مجمع تشخيص مصلحة النظام - بأمر من القائد- لتشخيص المصلحة في الحالات التي يري مجلس صيانة الدستور أن قرار مجلس الشورى الإسلامي يخالف موازين الشريعة أو الدستور -في حين لم يقبل مجلس الشورى الإسلامي رأي مجلس صيانة الدستور- بملاحظة مصلحة النظام. وكذلك للتشاور في الأمور التي يوكلها القائد إليه وسائر الوظائف المذكورة في هذا الدستور. ويقوم القائد بتعيين الأعضاء الدائمين والمؤقتين لهذا المجمع. أما المقررات التي تتعلّق بهذا المجمع فتتم تهيئتها والمصادقة عليها من قبل أعضاء المجمع أنفسهم وترفع إلى القائد لتتم الموافقة عليها»[20]. إنه جهاز آخر غير منتخب من أجهزة الدولة ويخضع لإدارة القائد وسلطته بشكل كامل.

وقد تأسس «مجلس تشخيص مصلحة النظام» المؤلّف من 34 عضواً عام 1988؛ وهو مكلّف حلّ النزاعات بين البرلمان ومجلس صيانة

(19) صحيفة النهار، بيروت، 16 حزيران (يونيو) 2009.

(20) الدستور الإيراني.

الدستور. ويرأس المجلس اليوم الشيخ هاشمي رفسنجاني، ويُعيّن من قبل المرشد، وله صلاحيات تشريعية استثنائية، إذ يمكنه عند الضرورة اقتراح تدابير لا تتناسب حتّى مع الشريعة. والهيئة في عداد المؤسسات الثانوية، مثل «المجلس الأعلى للأمن القومي» (10 أعضاء دائمين)، التي أقيمت للدفاع عن مصالح الثورة وسيادة البلاد على أراضيها.

و لا بد من القول أن مجمع تشخيص مصلحة النظام لم يكن ينص عليه الدستور الأساسي وأنشأ لاحقاً وفق تعديل دستوري. أما مجلس الخبراء فهو يضم ثمانين مجتهداً ومهمّته انتخاب المرشد الأعلى ومراقبة أدائه وإقالته عند الضرورة أو عند ارتكابه ما يخالف الإسلام أو أسس النظام وهو ينتخَب مباشرة.

كما يضمّ النظام أخيراً منظّمات ومؤسّسات انبثقت عن الثورة وتعمل بالتوازي مع جهاز الدولة وهي مرتبطة كليّاً بالمرشد: الحرس الثوري (الباسداران) وهو جهازٌ دائمٌ مقابلٌ للجيش النظامي، و«الباسيج»، وهي ميليشيا شعبية (يقدّر عددها بعشرة ملايين)، والمحاكم واللجان الثورية.. الخ. وللمرشد أيضاً ممثلٌ في كل مقاطعة وكلّ وزارة[21].

يمكن القول بعد ذلك إن الحقوق السياسية والمدنية كما تقرّها المواثيق المنصوص عليها في المعاهدات الدولية، وخصوصاً العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، في عام 1969 ليست مضمونة أبداً للمواطنين الإيرانيين بمجملهم، وأظهرت ذلك التجربة، وخاصة الانتخابات الأخيرة وما شابها من تزوير وانتقاص لهذه الحقوق لعموم المواطنين، وبالتالي من الأحرى أن يكون أبناء الأقليات عرضة للانتقاص من حقوقهم سيما

(21) أوليفيه بيرونيه، بنية النظام الإيراني، اللوموند ديبلوماتيك، تموز (يوليو) 2009.

حريتهم الدينية التي تتعارض تماماً مع التوجهات السياسية للجمهورية الإسلامية. فكما قلنا، تعتبر إيران فريدة لجهة تبنّي مذهب رسمي في دستورها، إذ تنص المادة الثانية عشرة على أن «الدين الرسمي لإيران هو الإسلام والمذهب الجعفري الاثني عشري، وهذه المادة تبقى إلى الأبد غير قابلة للتغيير»[22].

وعلى الرغم أن المادة تضيف بأن «المذاهب الإسلامية الأخرى والتي تضمّ المذهب الحنفي والشافعي والمالكي والحنبلي والزيدي تتمتع باحترام كامل، وأتباع هذه المذاهب أحرار في أداء مراسمهم المذهبية حسب فقههم، ولهذه المذاهب الاعتبار الرسمي في مسائل التعليم والتربية الدينية والأحوال الشخصية (الزواج والطلاق والإرث والوصية)، وما يتعلق بها من دعاوى في المحاكم. وفي كل منطقة يتمتع أتباع أحد هذه المذاهب بالأكثرية، فان الأحكام المحلية لتلك المنطقة -في حدود صلاحيات مجالس الشورى المحلية- تكون وفق ذلك المذهب، هذا مع الحفاظ على حقوق أتباع المذاهب الأخرى. «فإن الممارسة السياسية بدت مختلفة تماماً عن ذلك. فكما تشير تقارير منظمات حقوق الإنسان وتقارير إعلامية فإن أتباع المذهب السنّي مُنعوا من بناء المساجد وفقاً لطريقتهم، حيث لا يوجد مسجد سنّي في المدن الكبرى التي يمثّل الشيعة فيها الأغلبية، مثل أصفهان وشيراز ويزد، وكذلك في العاصمة طهران التي يوجد فيها أكثر من مليون سنّي[23].

معظم المسلمين السنّة في إيران هم من التركمان، والكُرد حيث

(22) الدستور الإيراني.

(23) Discrimination against religious minorities in IRAN. Report presented by the FIDH and the Ligue de Défense des Droits de l'Homme en Iran. 63rd session of the Committee on the Elimination of Racial Discrimination. August 2003

محافظة كردستان، وأقلية صغيرة منهم هم من العرب في محافظة الأهواز، وهناك قسم ينتمي إلى البلوش، ويتبع المسلمون السنّة في إيران في غالبيتهم المذهب الحنفي[24]. وقليل من العرب في إقليم عربستان (الأهواز)، ويسكنون بالقرب من خطوط الحدود التي تفصل إيران عن الدول المجاورة ذات الأغلبية السنية مثل باكستان وأفغانستان والعراق وتركمنستان، أما المسلمون السنّة من العرق الفارسي فوجودهم نادر.

ونظراً لأن أتباع المذهب السُّنّي في إيران من الشعوب غير الفارسية، فقد عاشوا في ظل النظام الملكي السابق لقيام الثورة الإسلامية في إيران أوضاعاً سيئة، فكانوا مواطنين من الدرجة الثانية، أولاً بسبب بعدهم عن المدن الكبرى والعاصمة، ثم بسبب اعتقادهم المخالف للفرس الشيعة، فالشاه كان يرفع لواء القومية الفارسية، وبالتالي لم ينالوا حظّهم من القسط الاجتماعي والإداري والوظيفي.

وتتّهم الأقلية السُّنّية أيضاً السلطات الإيرانية بعدم منحهم تمثيلاً في البرلمان يتناسب مع حجمهم الحقيقي، إذ لا يمثلهم في البرلمان سوى 12 نائباً فقط من 14 إلى 19 مليون نسمة، في حين يمثّل الشيعة في البرلمان نائب عن كل 200 ألف نسمة تقريباً، وهناك اعتقاد كبير لديهم بأن الحكومة تعمل على إنجاح العناصر السنّية الموالية لها وليس المعبّرة عن مطالب السُّنّة.

(24) تعتبر مدينة زاهدان عاصمة إقليم سيستان المركز الرئيسي لأهل السُّنّة هي وبلوشستان التي يقع فيها المسجد المكي (أكبر جامع لأهل السُّنّة في إيران)، وكذلك «جامعة دار العلوم» (أكبر مركز علمي لأهل السُّنّة في إيران)، ويشتغل في هذه الجامعة جمع كبير من الطلبة الذين قدموا من جميع مناطق إيران.

ويبقى وضع الأقليات الدينية الأخرى أكثر سوءاً بكل تأكيد، فالبرغم من أن المادة الثالثة عشرة من الدستور تقرّ أن: «الإيرانيون الزرادشت واليهود والمسيحيون هم وحدهم الأقليات الدينية المعترف بها، وتتمتع بالحرية في أداء مراسمها الدينية ضمن نطاق القانون. ولها أن تعمل وفق قواعدها في الأحوال الشخصية والتعاليم الدينية»[25]، فإنها أسقطت الاعتراف بحق الأقليات الدينية الأخرى مثل الصابئة في الأهواز، والبهائيين الذين يفتقدون لأبسط الحقوق المدنية فضلاً عن السياسة[26].

كما أن عدداً من المواقع السياسية نص الدستور فيها واضح على حصرها بيد أبناء المذهب الشيعي، فينص الدستور أن على القائد أن يكون شيعي المذهب، ورئيس الجمهورية وفقاً للمادة المادة الخامسة عشرة بعد المائة، التي تنص على أن: ينتخب رئيس الجمهورية من بين الرجال المتديّنين السياسيين الذين تتوفر فيهم الشروط التالية:

- أن يكون إيراني الأصل ويحمل الجنسية الإيرانية.
- قديراً في مجالس الإدارة والتدبير.
- ذا ماض جيد.
- تتوفر فيه الأمانة والتقوى.

مؤمناً ومعتقداً بمبادئ جمهورية إيران الإسلامية والمذهب

(25) الدستور الإيراني.

(26) Discrimination against religious minorities in IRAN. Report presented by the FIDH and the Ligue de Défense des Droits de l'Homme en Iran. 63rd session of the Committee on the Elimination of Racial Discrimination. August 2003

الرسمي للبلاد[27].

كما أن المادة المادة الحادية والعشرين بعد المائة والتي تنص على قسم رئيس الجمهورية، فإنه ينص على أنه عليه أن يكون «حامياً للمذهب الرسمي، ولنظام الجمهورية الإسلامية، وللدستور...»[28].

وكذلك لا يحق لأبناء الأقليات الدينية تبوّأ مناصب عليا في الجيش أو القضاء وفقاً للمواد 144 و 162، وإن لم تنصّ على ذلك صراحةً[29].

يبلغ عدد ممثلي الأقلية السُّنّية الآن نحو عشرين ممثّلاً من مجموع 280 ممثلاً في مجلس الشورى الإيراني، وكان الرئيس السابق محمد خاتمي قد شكّل لجنة لمتابعة شؤونهم مؤلّفة من ابن شقيقة الرئيس خاتمي والذي كان مديراً للمخابرات قبل ذلك في أحد الأقاليم ذات الأغلبية السنّية، واثنين من المسلمين السُّنّة.

وقد أصدرت جماعة «الدعوة والإصلاح» السُّنّية في إيران بيانها السياسي الأول، في 30 مايو 2005م، طالبت فيه الحكومة الإيرانية بتطبيق العدالة، ورفع جميع أشكال التمييز المذهبي والقومي، التي تمارَس ضد أهل السُّنّة. وحمل البيان، الذي جاء عشية بدء الحملة الانتخابية لمرشحي

---

(27) الدستور الإيراني.

(28) الدستور الإيراني.

(29) المادة الرابعة والأربعون بعد المائة تنص على أنه «يجب أن يكون جيش جمهورية إيران الإسلامية جيشاً إسلامياً وذلك بأن يكون جيشاً عقائدياً وشعبياً. وأن يضم أفراداً لائقين، مؤمنين بأهداف الثورة الإسلامية، ومضحّين بأنفسهم من أجل تحقيقها». أما المادة الثانية والستون بعد المائة فتنص على أنه «يجب أن يكون رئيس المحكمة العليا والمدّعي العام للبلاد مجتهدَين عادلَين، وعارفَين بشؤون القضاء ويعيّنهما رئيس السلطة القضائية بالتشاور مع قضاة المحكمة العليا ولمدة خمس سنوات».

الدورة التاسعة لرئاسة الجمهورية، التي فاز بها أحمدي نجاد، عشر نقاط طالبت فيها بتطبيق البنود المعطلة من الدستور الإيراني، ورفع جميع الممارسات والسياسات التمييزية.

وشددت الجماعة على ضرورة أن تراعى جميع الحقوق الإنسانية والدينية والقومية لأهل السنة وفق البنود الثالث والخامس عشر وما نص عليه في الفصل الثالث من الدستور الإيراني وما نصت عليه المادة الثانية والعشرون والمادة الثالثة والعشرون من المنشور الإسلامي لحقوق الإنسان الصادر عن إعلان القاهرة في عام 1990، والتي تؤكد جميعها على ضرورة أن يتمتع جميع المواطنين بحقوقهم الأساسية.

وطالبت الجماعة في بيانها:

1 - تحقيق مطالب عامة الشعب الإيراني، ووحدة التضامن الوطني لا تتحقق إلا بمشاركة الجميع.

2 - إجراء حوار متساوٍ وعادل بين الأقوام والمذاهب في البلاد، وذلك بعد رفع الإجراءات التمييزية وتطبيق البنود المعطلة من الدستور.

3 - تنفيذ المادة 12 من الدستور، والتي تنص على أنه في كل منطقة

يتمتع أتباع أحد المذاهب بالأكثرية، فإن الأحكام المحلية لتلك المنطقة

تكون وفق ذلك المذهب مع الحفاظ على حقوق أتباع المذاهب الأخرى

وعدم التدخل في شؤونهم المذهبية.

4 - حماية الهوية القومية واحترام ومراعاة الأقليات، وتنفيذ المادة

15 من الدستور التي تنص على وجوب تدريس لغات تلك القومية في مختلف المراحل التعليمية.

5 - عدم حرمان أهل السُّنّة من استلام الحقائب الوزارية، طالما منع الدستور المسلم السنّي من الوصول لمنصب رئيس الجمهورية.

6 - إعمال التنمية والتوسعة الثقافية في مناطق أهل السُّنّة، ومنح التراخيص لإصدار النشرات، ورفع الرقابة عن الكتب الخاصة بهم.

7 - تفويض شؤون الأوقاف السُّنّية وإدارة سائر الأمور الدينية، ومنها

على الأعم انتخاب أئمة الجمعة والجماعة وإدارة المدارس الدينية وإقامة الأعياد لأهل السُّنّة أنفسهم.

8 - التنمية الاقتصادية لمناطق أهل السُّنّة، بإقامة البنى التحتية وبناء المؤسسات الصناعية، واستخراج الثروات الطبيعية، وإيجاد فرص عمل من أجل القضاء على معضلة البطالة وتعيين ميزانية خاصة لتلك المناطق.

9 - الاستفادة من طاقات أهل السُّنّة في المناصب الإدارية في الوزارات والسفارات وحكام الأقاليم والمحافظات والمراكز العلمية والثقافية والجامعات، وذلك بهدف تطبيق العدالة في توزيع المناصب الإدارية.

10 - إعادة النظر في محتوى الكتب والتعاليم الدينية والاهتمام بأصول عقيدة أهل السُّنّة والجماعة.

وفي حوار مع الشيخ عبد الحميد إسماعيل الزهي، المرجع الديني لأهل السُّنّة في إيران[30]، قال إن السُّنّة في إيران «محرومون من تولي منصب الرئاسة أو التعيين في مختلف الوزارات والدوائر الحكومية، على الرغم من أنهم مؤهلون لذلك». وقال إنه لا يوجد في طهران مركز أو مؤسسة رسمية لمتابعة قضايا أهل السُّنّة إلا ممثلوهم في مجلس الشورى، وهم قليلون، لافتاً إلى أن السبب في قلة هذا العدد هو أن مجلس صيانة الدستور في الغالب يرفض صلاحية معظم المرشحين من أهل السنة من ذوي الخبرة والصلاحية.

كما أضاف أنه بالرغم من «أن الدستور لم يمنع توظيف أهل السُّنّة في الدوائر واستخدامهم في المناصب، ففي هذه السنوات الثلاثين لم يوظف من أهل السُّنّة شخص واحد لمرة واحدة كنائب للرئيس أو كوزير في وزارة، أو كنائب للوزير، أو كسفير للبلاد، أو كرئيس لمحافظة من المحافظات. والأغرب من ذلك أن مشاركتهم أيضاً ضعيفة في إدارة المحافظات التي الأغلبية فيها للسنّة، وأن التمييز الطائفي واضح في قضية توظيف نخب أهل السُّنّة وتوليتهم المناصب. أما بالنسبة إلى قوات الشرطة فلم يجرِ لأهل السُّنّة توظيف فيها إلا في أوائل الثورة لمدة قليلة. فليس لأهل السُّنّة تواجد في القوات المسلّحة حالياً، فنظراً إلى هذه التمييزات يعيش أهل السُّنّة في نوع من القلق والاضطراب والانزواء»[31].

(30) الشرق الأوسط، لندن، الأربعاء 6 يناير 2010، العدد 11362. ويشغل الشيخ عبد الحميد أيضا منصب رئيس جامعة «دار العلوم» بزاهدان، فضلاً عن كونه إمام وخطيب الجمعة بالجامع المكي لأهل السُّنّة في زاهدان ورئيس منظمة «اتحاد المدارس العربية الإسلامية لأهل السُّنّة في بلوشستان».

(31) المرجع نفسه.

ولخّص الشيخ الزهي معاناة الأقلية السنّية في إيران بأنها:

1 - الحرية المذهبية.

2 - التمييزات وعدم المساواة في تولية المناصب الحكومية والتوظيف الإداري[32].

خارطة الحركات السُّنّية[33]

تتوزع خارطة الحركة الإسلامية (السُّنّية) في إيران بحسب التنوّع القومي والمناطقي للبلاد، حيث لعب هذا التنوع دوراً كبيراً في تعدّد الحركات وتنوّع مناهجها الفكرية والسياسية. ففي مناطق الأكراد الواقعة غرب البلاد نجد أن الحركة الإسلامية تتوزع على ثلاثة تيارات، هي: الصوفية، والإخوان المسلمون، والسلفية. ومن بين أبرز الحركات الإسلامية العاملة في الساحة الكردية:

1 - جماعة الدعوة والإصلاح (إخوان مسلمون): تأسست عام 1979، وكان من أبرز مؤسسيها المرحوم العلامة أحمد مفتي زادة، والمرحوم الأستاذ ناصر سبحاني، وهما من الشخصيات الإسلامية

---

(32) أصدر المجلس الأعلى للثورة الثقافية في إيران، الذي يترأسه رئيس الجمهورية محمود أحمدي نجاد، قراراً في جلسته رقم 613 التي عقدت بتاريخ 86/8/8 هـ.ش (التاريخ الإيراني) الموافق 28 كانون الأول 2007، و قضى بتشكيل لجنة حكومية تقوم بالتخطيط ووضع المناهج التعليمية والإدارية للمدارس الدينية السنّية. وجميع أعضاء هذه اللجنة من الشيعة وليس فيهم أحد من علماء السُّنّة، وفي شهر سبتمبر الماضي 2009 وجّه حوالي عشرون مندوباً سنّياً في البرلمان الإيراني رسالة إلى الرئيس الإيراني انتقدوا فيها هذا القرار واعتبروه تدخلاً في الشؤون الدينية لأهل السُّنّة، واعتبروا القرار فيه تمييز طائفي صريح لكونه لا يشمل الحوزات الدينية الشيعية التي لا تخضع لسلطة الحكومة وتدفع باستقلاليتها.

(33) علي عبدالعال، خارطة الحركات السنّية في إيران، موقع إسلام أون لاين. 3 مارس 2009. في حوار مع صباح الموسوي الكاتب العربي الأحوازي المقيم في كندا، مدير موقع «المركز العربي الكندي» لمتابعة قضايا الأقليات في إيران والخبير في الشؤون الإيرانية.

الكردية المعروفة على المستوى الإيراني، وقد أُعدم أحدهما واغتيل الآخر على يد السلطات الإيرانية.

2 - منظمة «خبات» الثورية الإسلامية: تأسست عام 1980م، وكلمة «خبات» باللغة الكردية تعني: النضال أو الكفاح، ومؤسس المنظمة هو الشيخ خضر عباسي.

3 - جماعة «الموحدون الأحرار»: تأسست في عام 1992م بزعامة موسى عمران، وهي تعبّر عن نفسها بأنها حركة توحيدية اجتهادية، وتدعو إلى إسقاط نظام ولاية الفقيه وإقامة جمهورية إيرانية شعبية اتحادية.

4 - شورى المسلمين السُّنّة «شمس»: وهو تجمّع للحركات والشخصيات الإسلامية السنّية تأسس مطلع عام 1980 ولكنه تعرّض إلى ضربة قوية من السلطات الإيرانية، حيث أُعدم الكثير من مؤسّسيه، وأُجبر بعضهم على الخروج من البلاد نتيجة تعرّضهم لملاحقة الأجهزة الأمنية، وبقي التجمّع يعمل بشكل سرّي. ومن أبرز العلماء الذين ساهموا في إنشاء هذا المجلس العلامة الشيخ عزالدين الحسيني، الشخصية الإسلامية الكردية المعروفة والذي يعيش حالياً في المهجر بسبب ملاحقة السلطات الإيرانية له.

كما يوجد في الساحة الكردية أيضاً العديد من العلماء والشخصيات الإسلامية التي تميل إلى المنهج السلفي، ولها شعبية وأثر واضح في الساحة، ولكنها تعمل بشكل فردي، ومن هذه الشخصيات على سبيل المثال، الشيخ أيوب كنجي، والشيخ حسن زارعي، والشيخ حسين الحسيني، وغيرهم. وأغلب هؤلاء معتقلون في السجون الإيرانية بتهمة حملهم أفكاراً وهابية، حسب زعم السلطات الإيرانية التي تعتبر السلفية

جماعة وهابية يجب مطاردتها وتصفية كل من ينتمي إليها[34].

- حركات البلوش والتركمان:

موجودون في الشرق وتحديداً في إقليم (سيستان وبلوشستان) حيث موطن السُّنّة البلوش، والحركة هناك تتوزع بين تيارين رئيسيين، هما: التيار السلفي، وجماعة التبليغ والدعوة، ويعود نشاط الحركة الإسلامية في إقليم بلوشستان إلى مرحلة بعيدة. وقد لعب علماء هذه المنطقة دوراً كبيراً في مقارعة نظام الشاه السابق وإسقاطه. ومن بين هؤلاء العلماء الكبار كان مولوي عبد العزيز ملا زادة (الذي تم اعتقاله عقب انتصار الثورة الإيرانية ضمن أربعمائة عالم دين ومثقّف سنّي، بتهمة تأسيسهم شورى المسلمين السُّنّة «شمس»، وبعد إطلاق سراحه أسّس الحركة المحمّدية السُّنّية)، والدكتور مولانا عبد العزيز كاظمي، والشيخ مولوي حبيب الله حسين، والشيخ مولوي عبد الستار، ومولوي عبد الملك ملا زاده، والعلامة محمد سربازي، وهؤلاء كلهم إما أُعدموا وإما تم اغتيالهم على يد نظام الجمهورية الإيرانية. ولكن هذا القمع لم ينهِ دور الحركة الإسلامية وعلماء الدين في بلوشستان، بل على العكس من ذلك نجد اليوم أن الحركة الإسلامية نشطة جداً في هذه المنطقة[35].

ويوجد اليوم في بلوشستان تنظيمات إسلامية عديدة، ومن أبرزها يمكن ذكر:

1 - حزب الفرقان، الذي تأسّس عام 1996 على يد الشيخ جليل

---

(34) المرجع نفسه.

(35) المرجع نفسه.

قنبر
زهي شه بخش، ويعد الحزب من أبرز الحركات المنضوية تحت لواء التيار السلفي.

2 - حركة جند الله، بزعامة الشيخ عبد المالك ريكي، وقد تأسست العام 2002.

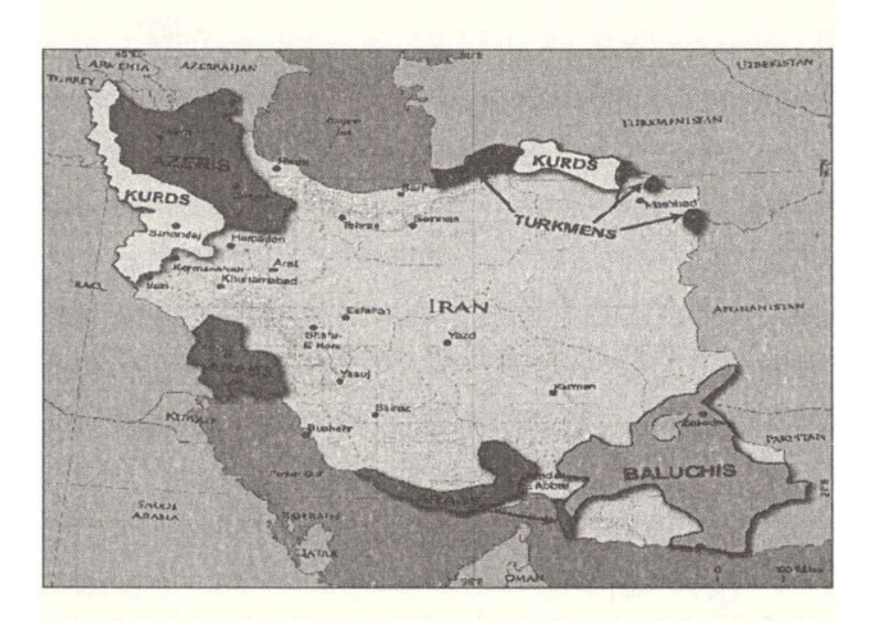
3 - حركة الجهاد الإسلامي، بزعامة صلاح الدين البلوشي، وقد تأسّست قبل عامين تقريباً ولها نشاط ملموس في بلوشستان. وإلى جانب هذه الحركات توجد جماعات وحركات أخرى تنشط في الإقليم.

- التركمان السُّنَّة:

في محافظة (تركمن صحرا) شمال شرق إيران حيث أغلب السكان من التركمان السُّنّة، فإن السائد في تلك المنطقة هو تيار التصوّف على الطريقة الجيلانية، والنشاط الإسلامي في تلك المنطقة يتمثّل بدور المدارس الدينية التي يديرها المشايخ والعلماء. وعلى الرغم من وجود أكثر من مليون ونصف المليون مسلم سنّي في (تركمن صحرا) إلا أنّ المنطقة لم يعلن فيها عن وجود تنظيم إسلامي سياسي. والأمر كذلك في إقليم خراسان حيث يوجد ما يقارب المليون مسلم سنّي من أصول عربية وطاجيكية وأوزبكية، فلا يوجد تنظيم أو حركة سياسية للسنّة في تلك المنطقة، والولاءات في تلك المنطقة تتوزع بين التيار السلفي والصوفية والإخوان.

- الحركة السُّنّية في الأحواز:

بالنسبة لأهل السُّنّة في المناطق الجنوبية على الساحل الشمالي والشرقي للخليج العربي، وفي جزره المأهولة، فإن السائد في تلك المناطق المنهج السلفي وجماعة الدعوة والتبليغ. ويجري العمل الدعوي فيها بواسطة الدعاة والمشايخ الذين يديرون نشاطهم من خلال المدارس الدينية حيث تكمن الزعامة الدينية هناك في مدرسة الشيخ سلطان العلماء، التي مركزها ميناء «لنجة».



الشكل (1): خارطة إيران وتوزيع الأقاليم المذكورة في الدراسة.

تدبير التنوّع المجتمعي في إيران ووضع السُّنة

إدريس لكريني(*)

تشير بعض الاحصائيات إلى أن عدد المسلمين السُّنة في إيران يفوق العشرين مليون نسمة من أعراق مختلفة (عرب وأكراد وبلوش وتركمان) وذلك بنسبة تتجاوز الربع من مجموع السكان. وعلى الرغم من أن الأمر يتعلق بأقلية مسلمة لها خصوصياتها المذهبية المختلفة عن المذهب الشّيعي داخل مجتمع مسلم، فقد عانى السُّنّة على امتداد قرون من الزمن من أشكال مختلفة من التضييق والتمييز داخل هذا البلد الإسلامي، وبخاصة على مستوى إنشاء المساجد والمدارس الخاصة وتعرضهم في مناطق استقرارهم لتهميش اجتماعي واقتصادي واضح، بل إن هناك من اعتبر بأن تمثيلهم في مراكز القرار من حكومة وبرلمان ومراكز إدارية سامية، لم ترقَ إلى حجم عددهم وثقلهم داخل المجتمع.

(*) أستاذ الحياة السياسية، كلية الحقوق مراكش - المغرب.

مع قيام الثورة الإسلامية التي أطلقت شعارات الوحدة الإسلامية والعدالة، لاحت بعض الآمال على طريق تجاوز مظاهر التضييق والتهميش والتمييز. غير أن الأمور لم تتغيّر كثيراً، وظلت علاقة الدولة بهذه «الأقلية» علاقة حذر، وريبة من حيث الشكّ في حقيقة ولائها. ويشير الكثير من الباحثين إلى أن المشاكل المختلفة التي يعيشها أهل السُّنّة في إيران تعود في أساسها إلى جوانب مذهبية من حيث اختلافها عن المذهب الشيعي، وإلى جوانب عرقية مرتبطة بتحدّر السُّنّة من أصول غير فارسية.

لقد أكّدت التجارب والممارسات الميدانية أن درجة انصهار وتعايش مختلف الأجناس والثقافات والأديان داخل المجتمع الواحد، تظل في جانب مهم منها متوقّفة على طبيعة التعامل الذي تسلكه السلطات السياسية والاجتماعية تجاهها. فالنَّأْيُ عن العدالة والحرية والديمقراطية يحرّض مختلف المكوّنات الاجتماعية على الاختباء خلف الخصوصية، والميل نحو الانغلاق عن المحيط العام، والبحث عن مشاريع بديلة خاصة بها، مما يفضي إلى مظاهر من الصراع والاضطراب والتعصب والانقسام، فيما التشبّث بهذه القيم والمبادئ يرسّخ الوحدة الوطنية ويدفع نحو التعايش والاندماج.

إن التنوع بشتى مظاهره (الثقافية، الإثنية، الدينية، اللغوية) يحتمل وجهين: الأول إيجابي وذلك بالنظر للدور الهامّ الذي يمكن للتعدّد أن يسهم به في تحصين وتقوية كيان الدولة، إذا كانت تستوعب أهمية هذه التعدّدية وترسّخها ميدانياً، والثاني سلبيّ لما يمكن أن يشكّله من خطر على استقرار الدولة ووحدتها، وبخاصة داخل الدول التي تتميّز فيها مقاربة

هذا الملف بالعقم والانحراف[1].

فالحيف والتهميش والإقصاء الذي يمكن أن يطال أحد مكوّنات المجتمع، سيؤدي حتماً إلى تدهور التضامن الداخلي وتهديد وحدة المجتمع، ويسبّب في بروز أزمات اجتماعية وسياسية واقتصادية خطيرة في كثير من الأحيان. في حين أن الممارسة الديمقراطية واعتماد العدالة بأبعادها السياسية والاجتماعية والثقافية، تشكّل مدخلاً كفيلاً بتدبير المشاكل والاختلافات، وضمانة للتعايش المجتمعي والوحدة الوطنية، وبتحصين المجتمع ضد أيّة مؤامرات خارجية.

وإذا كانت بعض الدول قد توفّقت، إلى حد كبير، في تدبير التعددية الثقافية واللّغوية والدّينية والعرقية داخل مجتمعاتها، مثلما هو الشأن بالنسبة لبلجيكا وفرنسا، فإن دولاً أخرى شهدت انفجاراً للصراعات العرقية والدينية بالشكل الذي عكس قصوراً واضحاً في تدبير هذا الملف (الاتحاد اليوغوسلافي السابق، رواندا، الصومال، اليمن، العراق، السودان)، فيما تحاول دول أخرى إيجاد حلول لهذه المسألة من خلال تدابير وإجراءات تتباين في مظاهرها وفعاليتها من منطقة إلى أخرى، وبخاصة في ظل التحوّلات المتسارعة التي شهدتها الساحة الدولية في العقود الأخيرة، وانتقال مجموعة من القضايا الداخلية إلى دائرة الاهتمام الدولي (الديمقراطية، حقوق الإنسان، تلوّث البيئة، الهجرة، مكافحة الإرهاب).

---

(1) إدريس لكريني: التنوع المجتمعي والممارسة الديمقراطية، القدس العربي، لندن، العدد 5912 بتاريخ 6 يونيو (حزيران) 2008. والعرب، قطر، العدد 7734، بتاريخ 15 أغسطس (آب) 2009.

فهذه القضايا، وبعد أن ظلّت لسنوات طويلة، محكومة بطوق أمني، وخضعت في العديد من الأحيان لتدابير صارمة باعتبارها شأناً سيادياً داخلياً يرتبط بقضايا «حسّاسة»، استأثرت باهتمام دولي كبير في العقدين الأخيرين، نتيجة للتحوّلات الكبرى التي شهدها العالم (انهيار الاتحاد السوفياتي الذي فرض سياسة صارمة في مواجهة الأقليات والإثنيات)، وما تلاها من تدويل لقضايا حقوق الإنسان وحرياته، حيث أصبحت تحتل مكانة بارزة ضمن خطاب مختلف الفاعلين الدوليين من منظمات حكومية وغير حكومية ودول ورأي عام دولي، إلى جانب قضايا حيوية أخرى ظلت منسيّة ومهملة بفعل ظروف الحرب الباردة، مثلما هو الشأن بالنسبة لتلوّث البيئة، والإرهاب، والديمقراطية، والأمراض الخطيرة العابرة للحدود

كان لهذه التحوّلات أثر ملحوظ في تزايد المطالب والنّضالات، التي باشرها العديد من الأقليات في مناطق مختلفة من العالم، من أجل تحسين أوضاعها، ورفع الحيف والتهميش الذي تعانيه من خلال استحضار مصالحها في السياسات العامة للدول، وقد أثّر بشكل ملموس تزايد الاهتمام الحقوقي والإعلامي والثقافي الدولي بالمسألة، على تعاطي عدد من الدول مع هذا الملف الحيوي. وتتنوّع المطالب الإثنية وتتباين، ما بين مطالب رمزية يأتي في مقدمتها اللغة والدين والعادات والرموز الخاصة بالجماعة، ومطالب مادية، كالتمثيل في المؤسسات والمناصب العامة، ونصيب الجماعة في الإنفاق العام وملكية الأرض والاستقلال بشقّيه الإداري والسياسي[2].

(2) محمد عاشور مهدي: التعددية الإثنية، إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية، المركز العلمي للدراسات السياسية، الأردن 2002، ص 174.

ومعلوم أن الأطراف الخارجية، المترصّدة أو المعادية للدولة، غالباً ما تسعى إلى استثمار هذا التعدّد في شكل مؤامرات قد تعصف بالاستقرار الداخلي للدول الضعيفة[3]، من أجل تحقيق مصالحها (الأطراف الخارجية) والضغط عليها (الدول الضعيفة)، وذلك باللّعب على هذه القضايا الحساسة، ويبدأ الأمر في إثارة النزاعات العرقية والطائفية، تحت دعاوى سياسية وإنسانية كثيرة، مما يساعد الخصوم المعادين للإقليم سواء كانوا من داخله أو من خارجه على بلوغ أهدافهم[4].

على الرغم من وجود مجموعة من المقتضيات في الدستور الإيراني التي تكفل حقوق أتباع مختلف المذاهب وحقوق الأقليات، وتأكيد السلطات الإيرانية على تمتع أهل السُّنّة بحقوقهم كباقي المواطنين داخل البلاد، فإن الواقع يبرز حجم التناقض بين هذه المقتضيات والممارسة الميدانية من حيث وجود مجموعة من الاختلالات على مستوى تدبير التنوع المجتمعي في إيران بمختلف أوجهه.

فعلى مستوى الواقع والممارسة، تشير الكثير من الأبحاث والدراسات، وتقارير المنظمات الحقوقية إلى أن حجم التضييقات والمعاناة التي يلاقيها أهل السُّنّة في إيران على مستويات عدة، سياسية واقتصادية واجتماعية ومذهبية وثقافية، على الرغم من كونهم أقلية مذهبية تعيش في مجتمع مسلم وديانته الرسمية هي الإسلام.

---

(3) برز ذلك بشكل جليّ خلال أحداث أبريل (نيسان) 2001 بالجزائر في منطقة القبايل عندما اعتبر وزير الخارجية الفرنسي آنذاك «أن فرنسا لا يمكنها أن تظل صامتة بصدد ما يقع من قمع وعنف في الجزائر».

(4) ياسر الغرباوي: حركات التغيير والحراك الجماهيري، سلسلة الجغرافيا في خدمة الشعوب، المجموعة الجيو-استراتيجية للدراسات، الطبعة الأولى 2007، ص 78.

ويشير البعض[5] في هذا السياق، إلى أن «معاناة السُّنّة تبدأ مع أهم المسائل إلى أبسطها، وهذه المعاناة بعضها ناتج عن إجراءات دستورية وقانونية، وبعضها الآخر ناجم عن ممارسات فوقية لموظفين طائفيين في أجهزة الدولة». فعلى المستوى المذهبي والثقافي، تشير بعض التقارير والدراسات إلى عدد من التدابير المتخذة في سبيل تهميش ثقافة وخصوصية أهل السُّنّة، بالإضافة إلى التضييق بصورة كبيرة على إحداث المدارس التقليدية والمساجد الخاصة بهم[6]، وممارسة الضغط على المدارس والمساجد السُّنّية القائمة.

وفي هذا الإطار، يشير الدكتور سعد بن محمد بن نامي[7] إلى «إن أهل السُّنّة في إيران هم الذين يتعرّضون وحدهم لمضايقات تؤثّر على حريتهم في العبادة»، وممارسة مختلف الطقوس والشعائر الدينية.. الأمر الذي يدفعهم لإقامتها في البيوت. فبرغم العدد الكبير للسُّنّة في مدينة طهران، والذي يقدّره البعض بحوالي المليوني نسمة، بنسبة عددية تفوق جميع الأقليات الدينية الأخرى الموجودة بالمدينة، يشير الدكتور ابن نامي إلى أنه لا يوجد مسجد للسنّة في طهران.. مع أنه يوجد أماكن عبادة للزرادشت واليهود والمسيحيين في هذه المدينة[8]، والشيء نفسه يمكن أن يقال عن المدن الكبرى كأصفهان وشيراز.

---

(5) صباح الموسوي، نظام ولاية الفقيه وظلم أهل السُّنّة في إيران، مصر الجديدة، بتاريخ 17 أكتوبر (تشرين الأول) 2008.

(6) علاوة عن ذلك غالبا ما تمنع السلطات الإيرانية بناء مساجد للسنّة في المناطق الشيعية.

(7) د. سعد بن محمد بن نامي: جريدة الرياض، مرجع سابق.

(8) المصدر نفسه.

وهناك مَنْ لاحظ[9] حجم التناقض الحاصل بين ما تؤكد عليه المادة 12 من الدستور، التي تتيح لمختلف أتباع المذاهب الإسلامية (الحنفي الشافعي المالكي الحنبلي والزيدي) حرية أداء مراسمهم فيما يتعلق بالتعليم والتربية الدينية والأحوال الشخصية من جهة، وما تقوم به الحكومة من تدخّلات في الشؤون الدينية لأهل السُّنّة من جهة أخرى، من قبيل «إغلاق المدارس الدينية المعتبرة وتعيين أئمة المساجد، وعزل بعض رجال الدين البارزين الذين يحظون باحترام وتقدير في الوسط السُّنّي، والتقليل من أهمية مشايخ السُّنّة، وإهانتهم من خلال دفع رواتب متدنّية لهم، وجعلهم يقفون في الطوابير لاستلام رواتبهم، والتدخل في طريقة ومناهج التعليم في المدارس الدينية التي لها جذور في ثقافة مذاهب أهل السُّنّة، وتأسيس مدارس دينية جديدة تعمل تحت إشراف المركز الإسلامي الكبير الذي هو عبارة عن مركز حكومي تأسّس بإشراف وزارة الأمن»[10] الذي يشرف عليه مسؤولون من رجال الدين الشيعة. بل وصل الأمر في بعض الأحيان، بحسب الإعلام[11] إلى حد اغتيال عدد من الشخصيات السُّنّية (علماء، قادة، رجال دين..)، أو اعتقالهم في أفضل الأحوال.

كما سُجّلت بعض مظاهر التضييق التي تطال حقوق السُّنّة في التعليم، أو إصدار صحف ومجلات بلغاتهم، وتعبّر عن قضاياهم ومشاكلهم. ناهيك عن الندرة التي تطبع إحداث المراكز الثقافية في المناطق

---

(9) صباح الموسوي: نظام ولاية الفقيه وظلم أهل السُّنّة في إيران، مرجع سابق.

(10) المصدر نفسه.

(11) نشير إلى ما شهدته محافظة سيستان – بالوشستان الواقعة جنوب شرقي إيران من اغتيالات عدة لرجال الدين السُّنة، انظر في هذا الشأن وكالة إيله نيوز الإخبارية منشورة ضمن الموقع الإلكتروني للوكالة بتاريخ 12 نوفمبر (تشرين الثاني) 2008: http://www.ilanews.net/news/404.html

التي يستقر بها السّنة بكثافة، والتضييق على بناء المراكز والمؤسسات الدينية السُّنّية داخل البلاد. ويشتكي السُّنّة في إيران من تعرّض عدد من مدارسهم ومساجدهم للهدم، بذرائع مختلفة من ضمنها المسّ بالنظام العام، وعدم الحصول على تراخيص لبنائها أو استغلال المساجد لأغراض تمسّ بكيان وأمن الدولة.

ونجد على المستوى السياسي أن الدستور ذاته يشترط في المرشّح لرئاسة الجمهورية أن يكون من الشيعة الاثنى عشرية (كما رأينا سابقاً). وهذا عملياً سلب من أهل السُّنّة حقّ تولّي هذا المنصب مستقبلاً، بحيث لا يمكن في ظل ذلك تصوّر وجود رئيس سنّي للجمهورية، في الوقت الذي نجد فيه اسم الدولة والنظام هو الجمهورية التي تعني القيادة الشعبية، وتعني المساواة بين الجميع في الحقوق، ومصطلح إسلامي يعني مسلماً ومتديّناً بدين الإسلام[12].

كما يشتكي السُّنّة في إيران من وجود تهميش ملحوظ على مستوى توليهم للمناصب العليا، ضمن هرم السلطة واتخاذ القرارات الحيوية داخل الدولة، ذلك أن تمثيلهم في مؤسسة البرلمان (مجلس الشورى الإسلامي)، أو مؤسسة الحكومة هزيل ولا يعكس في عمقه حجم عددهم داخل المجتمع الإيراني. فعدد الأعضاء الممثلين من السّنة داخل مجلس الشورى الإسلامي لم يتجاوز العشرين عضواً في أحسن الأحوال عن أكثر من عشرين مليون مواطن سنّي بحسب بعض الإحصائيات ومن ضمن

---

(12) صباح الموسوي: نظام ولاية الفقيه وظلم أهل السُّنّة في إيران، مرجع سابق.

مجموع 270 عضواً[13] في هذا المجلس.

وفي ظل هذه المعطيات يُطرح السؤال، حول الدور الذي يمكن أن يلعبه السُّنّة على مستوى التأثير في السياسات العامة بالبلاد.

يُشار إلى أن «القوانين والإجراءات التمييزية تزيد من عمق الهوّة بين الفرس وسائر القوميات من جهة، وبين السُّنّة والشيعة من جهة أخرى، كما أنها تزيد أكثر وأكثر في ابتعاد غير الفرس وأهل السُّنّة عن النظام الحاكم»[14]. ويشير عدد من علماء السُّنّة في إيران إلى أن علاقة الدولة بالسُّنّة يكتنفها الحذر والشّك وعدم الثقة في ولائهم لمؤسسات الدولة، وغالباً ما تلصق بهم تهم التخابر مع الأنظمة المعادية في الخارج وممارسة التهريب، مما سبّب لكثير منهم الشعور بكونهم مواطنين من درجة ثانية.

أما على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، فتشير الكثير من الدراسات والتقارير إلى مظاهر التهميش التي تطال المناطق التي يستقرّ فيها السُّنّة، والتي تؤثّر سلباً على مسارات التنمية في هذه المناطق. وفي هذا السياق، تتحدّث الكثير من التقارير عن حجم الفقر الذي يعاني منه السُّنّة في إيران، ذلك أنهم يستقرون في مناطق حدودية نائية عن الحواضر الكبرى، وفقيرة من حيث ثرواتها وإمكانياتها، ومهمّشة على مستوى البنيات التحتية الأساسية مقارنة بمناطق أخرى من البلاد، بالإضافة إلى كونهم الأكثر تضرراً على مستوى الاستفادة من التعليم.

(13) عدد نواب مجلس الشورى الإسلامي هو مائتان وسبعون نائبًا، بمقتضى المادة 64 من الدستور الإيراني.

(14) صباح الموسوي: نظام ولاية الفقيه وظلم أهل السُّنّة في إيران، مرجع سابق.

وإذا كانت معاناة السُّنّة تتحكم فيها الخلفية المذهبية المتباينة بين السُّنّة والشيعة، الذين يمتلكون زمام القرارات السياسية والاقتصادية الحيوية بالبلاد، بالإضافة إلى عامل الصراعات والعداءات التاريخية، فإن هذه المعاناة تتعمّق أكثر عندما تقف خلفها اعتبارات عرقية، على اعتبار أن معظم السُّنة هم من أصول عرقية غير فارسية، تتركز في العرب والبلوش والتركمان والكرد.. وهي المعطيات التي تجعل مستقبل السُّنّة في إيران محفوفاً بالغموض والمخاطر.

نحو تدبير عادل وبنّاء للتنوّع المجتمعي في إيران

عندما قامت الثورة الإسلامية في إيران 1979، أطلق روّادها عدداً من الشعارات، ووعدوا بتحقيق مجموعة من المكتسبات لأهل السُّنّة في إطار الوحدة الإسلامية. ونظراً لتعدد معاناة السُّنّة، خلال عهد النظام الملكي الذي كان قائماً، فقد كان انتظارهم وطموحاتهم ورهاناتهم على الثورة ورجالاتها كبيرة على طريق تجاوز مختلف الإكراهات والصعوبات، التي عانوا منها على امتداد قرون وعقود عديدة. غير أن الأمور تبدّلت بمجرّد التمكّن من السلطة، بعدما أصبح المذهب الشيعي هو مذهب الدولة رسمياً، وبعدما أضحى رجال الدين الشيعة هم المتحكّمون في صناعة القرارات داخل الدولة.

ذلك أن الشعارات الرامية لإعادة توزيع الثروة والأراضي، ومصادرة الشقق الخالية من السكان، ومحاربة الاستغلال وتأميم الشركات الكبرى، لم تنفّذ بطريقة سليمة، ولهذا ازدادت حدة الخلافات

العرقية بين الإيرانيين والأقلّيات من الأكراد والتركمان والعرب والبلوش الذين لم يشاركوا في مكاسب الثروة[15]. فعلى الرغم من الشعارات، التي يردّدها القادة الإيرانيون في كل حين بصدد الدفاع عن المستضعفين وتأهيل مناطقهم، «إلا أنهم لم يتّخذوا أية خطوة حقيقية نحو إعمار هذه المناطق، لكي يعطوا مصداقية لشعارهم، حيث إن جميع الميزانيات الحكومية التي رُصدت لخدمة مناطق أهل السُّنّة طوال العقود الثلاثة الماضية، لا تعادل ميزانية محافظة واحدة من المحافظات المركزية»[16].

لكن، ومع كل ما تقدم، هناك إشارة إلى السنوات الأخيرة من حكم الرئيس السابق محمد خاتمي، بأنها تميّزت بإيلاء بعض الاهتمام إلى أوضاع أهل السُّنّة، بعدما عمل هذا الأخير على إحداث لجنة لمتابعة شؤونهم وتحسين أوضاعهم[17]. كما سعى إلى تشكيل لجنة أخرى تشرف على تنفيذ الدستور ومتابعته[18] وبخاصة على مستوى المقتضيات التي تضمن حقوق الأقليات العرقية والمذهبية. غير أن ذلك لم يمنع من استمرار كثير من الإكراهات والمشاكل بمختلف تجلياتها لدى السُّنة.

وخلال الحملة الانتخابية لمرشحي الانتخابات الرئاسية 2005، والتي تميّزت بفوز أحمدي نجاد بمنصب الرئاسة، طرحت جماعة «الدعوة والإصلاح» السُّنّية بإيران مجموعة من المطالب التي تسمح بإعادة الاعتبار

---

(15) د.آمال السبكي، تاريخ إيران السياسي بين ثورتين (1906 - 1979)، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 250، أكتوبر (تشرين الأول) 1999، ص 241.

(16) صباح الموسوي، نظام ولاية الفقيه وظلم أهل السُّنّة في إيران، مرجع سابق.

(17) د. همام عبد المعبود، الدستور الإيراني يفرّق بين الشيعة والسُّنّة في إيران، مرجع سابق.

(18) محمد خاتمي: التنمية السياسية، التنمية الاقتصادية والأمن، ترجمة سرمد الطائي، دار الفكر سورية، الطبعة الأولى 2002، ص 251.

إلى السُّنة، وتجاوز مختلف مظاهر التميز والتضييق المذهبي والعرقي، التي تكرّس معاناتهم وتجعلهم على هامش المجتمع.

وذلك من خلال تحقيق العدالة بين جميع المواطنين(19)، بغض النظر عن مذاهبهم وأعراقهم، وتفعيل مقتضيات الدستور ذات الصلة (المواد 12 و15)، وتمكين أهل السُّنّة من تولّي مناصب وزارية، مع الالتفات إلى مناطقهم وتنميتها، وعدم التضييق على إصدار الكتب والجرائد التي تهتم بشؤونهم، وتمكينهم من تدبير شؤونهم الدينية، وإدراج معالم المذهب السُّنّي في البرامج التعليمية بالبلاد، وتولّي مختلف المناصب الإدارية في جو من العدالة وتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين.

من جانبها تؤكد السلطات الإيرانية على أن أهل السُّنّة في إيران يحظون بتمثيل هامّ داخل مجلس الشورى الإسلامي وصل حدود العشرين نائباً؛ و «يعيشون مع الشيعة كمواطنين في جو من العدالة والمساواة في الحقوق والواجبات». كما تشير إلى وجود أكثر من 250 مسجداً للسُّنة في مختلف أنحاء البلاد، وتنوّه بأن مساجد الشّيعة مفتوحة أمام جميع المسلمين بمن فيهم السُّنّة، مما يسهم في نظرها في المحافظة على وحدة المجتمع.

وتؤكد الحكومة الإيرانية، في معرض ردّها على الاتهامات التي تشير إلى تورّطها في اغتيال علماء ورجال دين من أهل السّنة بالبلاد، على أن مظاهر العنف التي ارتُكبت في حق هؤلاء لا تعكس موقف النظام

(19) د. همام عبد المعبود، الدستور الإيراني يفرّق بين الشيعة والسُّنّة في إيران، مرجع سابق.

الإيراني، بل هي حالات معزولة تعبّر عن سلوك مرتكبيها.

يبدو من خلال ما سبق أن إيران لم تتوفّق بعد في تدبير تنوّعها المجتمعي بصورة بنّاءة وكفيلة بتحصين وحدة الدولة والمجتمع، فتدبيرها لهذا الملف الحيوي يندرج ضمن ما يسمّيه أحد الباحثين باستراتيجية الهيمنة التي تعَدّ من أكثر الاستراتيجيات القسرية شيوعاً واستخداماً من جانب النظم السياسية في دول العالم النامي، على اختلاف توجهاتها السياسية ونظمها الاجتماعية[20]. وبالقدر نفسه الذي يعتبر هذا التدبير مضرّاً ومسيئاً للسُّنّة وأوضاعهم باعتبارهم مكوّناً من مكوّنات المجتمع الإيراني، فإنه سيشكّل في ذات الوقت أحد العوامل التي ستظل تهدّد مستقبلاً استقرار المجتمع والدولة، وتشوّش على إنجازات إيران المشرقة في مختلف المجالات والميادين.

إن إدارة التنوع المجتمعي، بشكل يدعم وحدة الدولة والمجتمع، يفترض نهج مقاربة شمولية تستحضر مختلف العناصر القانونية والاجتماعية والثقافية، واعتماد العدالة واستحضار كل مكوّنات المجتمع في العملية الديمقراطية والتنموية، وجدير بالذكر أن المنطق الديمقراطي والدولة المعاصرة يفرضان تجاوز المنطق الطائفي.

وتشير إحدى الدراسات إلى أهمية دور الدستور والقانون الانتخابي والمؤسسات الحكومية (التشريعية والتنفيذية) والمؤسسة العسكرية في هذا الشأن[21]. وإذا استحضرنا أن في داخل إيران «رصيد من التعصب

(20) محمد مهدي عاشور، التعددية الإثنية، إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية، مرجع سابق، ص 137.
(21) محمد مهدي عاشور، التعددية الإثنية، إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية، مرجع سابق، ص 177.

الموروث بين عامة الشيعة الذي غذّته مدرسة لها تراثها الفكري المكتوب والمتداول، ولها رموزها النشيطة في الحوزات العلمية»[22]، فإن هناك من يعتقد بأن الاستراتيجية الكفيلة بتحقيق التقارب بين الطائفتين السُنّية والشيعية اليوم بالعالم الإسلامي، هي تلك القائمة على المراجعات الفكرية النقدية للتراث الفكري والسياسي الذي باعد بين أطراف الأمة ومكوّناتها المختلفة[23].

إن عناصر التقارب بين مختلف المذاهب الفقهية الإسلامية متعدّدة، يؤكّد عليها علماء الدين. وخصوصاً أن أتباع هذه المذاهب «يتّفقون حول وحدانية الله وألوهيّته وعلى رسُله، كما يقرّون برسالة محمد، صلى الله عليه وسلم. و«ينتسبون في مذاهبهم إليه ويُجمعون على مرجعية القرآن الكريم وعلى القيم الأخلاقية والاجتماعية والسّياسية التي وردت فيه، رغم اختلافهم في بعض تفسيره، ويرون في الإسلام وقيَمه مرجعية عامّة للفرد والمجتمع». كما أنهم «يتوجّهون نحو قبلة واحدة.. ويصلّون بنفس الكيفية بالإجمال وإن اختلفوا بشأن المواقيت، ويحجّون إلى الكعبة في مكّة، ويصومون شهر رمضان من الفجر إلى المغرب.. ويجمعون أحياناً على بعض المسائل الفرعية رغم اختلافهم في طرق إثباتها»[24].

لقد ذكر المفكر الإيراني علي شريعتي أن مثيري الفتن المذهبية، لدى الشيعة، يركّزون على بعض الاجتهادات التي لا تخلو من مغالاة وتطرّف

---

(22) فهمي هويدي، إيران من الداخل، مركز الأهرام للترجمة والنشر، مصر، الطبعة الرابعة 1991، ص 315.

(23) د. محمد جبرون، المراجعات الفكرية واستراتيجية التقريب بين السُنّة والشيعة، القدس العربي، الأربعاء 2 أبريل (نيسان) 2008، العدد 5856.

(24) شفيق شقير، المشتركات الدينية بين المذاهب الإسلامية الأساسية، ضمن التقريب بين المذاهب الإسلامية، مرجع سابق، ص 15.

لفقهاء السُّنّة، بصورة كرّست العداء بين الطرفين. ولذلك ففي معرض دعوته إلى الوحدة، ونبذ الفرقة والتشرذم، اعتبر شريعتي أن «الخلاف بين الشيعة والسُّنّة هو خلاف بين مجتهدين من دين واحد، يستنبطون حُكماً من مرجع واحد»[25].

(25) فهمي هويدي: إيران من الداخل، مرجع سابق، ص 319.

أهل السُّنة والجماعة في إيران

علي لافي(*)

مقدمة

يعود تاريخ الحضارة الإيرانية وثقافتها، إلى أكثر من ألفي سنة عندما استقرت قبائل البدو الرحل الآرية في إيران، ودخلت من بعد جماعات مختلفة من الأصل الآري مثل الماديين (الميديين وهم الأكراد)، والبارسيين (أي الفرس)، والفريتيين (أي الاشكانيين).

ولم تكن حكومات ما قبل البارسيين تعرف الوحدة المتكاملة والاستقرار، بل كانت مستغرقة في حروب قبلية، إذ يمكننا أن نعدّ قيام الدولة الأخمينية (حكم كورش الكبير، 500 قبل الميلاد) بداية لتاريخ الحكم الإمبراطوري، الذي يقوم على توارث الحكم في الأسرة الملكية، والتي قامت على التسلط والاستبداد، واستمر هذا في السلالات الملكية التي تلت السلالة الأخمينية مثل الأشكانية والساسانية. أما عقيدة الشعب في تلك الحقبة فكانت غالباً الزرادشتية.

(*) كاتب وباحث تونسي.

أ - التاريخ الإيراني القديم:

حضارة عيلام: هي واحدة من أولى الحضارات في المنطقة، وينتمي شعبها إلى الشعوب الهندو- أوروبية. توجد في محافظة إيلام (عيلام) وإقليم خوزستان، واستمرت بين عامي 7000 قبل الميلاد و 539 قبل الميلاد.

المانيون: استوطنوا الأراضي التي تعرف حالياً بأذربيجان الإيرانية، في الفترة ما بين القرن العاشر قبل الميلاد والقرن السابع قبل الميلاد. وكانوا من الشعوب الهندو-أوروبية.

حضارة جيرفت: توجد في بلوشستان.

الديلم: استوطنوا الهضبة الإيرانية.

ب - الإمبراطورية الفارسية:

الآريون هم قبائل آسيوية بدوية من الرحل مثل: الماديين (الميديين)، البارسيين (الفرس)، والفريتيين (الاشكانيين)، تنتمي إلى العرق الأبيض، شكلت نواة الشعوب الهندو- أوروبية. هاجرت تلك القبائل على دفعات إلى الهضبة الإيرانية. وجاءت من آسيا الوسطى ومن منطقة بين بحر الخزر والبحر الأسود. وكان السكان الأصليون في إيران يمثّلون 15 شعباً -منهم الجيروفت والعيلاميون- يعيشون حياة مسالمة، وهم أصحاب حضارة عريقة.

ومن أهم الممالك التي نشأت في بلاد فارس بعد الهجرة الآرية:

الإمبراطورية الميدية (728-550 ق.م): الميديون كانوا أحد الأقوام التي استوطنت الشمال الغربي لما يعرف الآن بإيران.

الإمبراطورية الأخمينية (648-330 ق.م): لا تكاد توجد أي نقوش تتكلم عن الفرس قبل كوروش الكبير (الثاني). قام كوروش باحتلال مملكة ماديا أولاً، ثم قام بالهجوم على بابل، ثم توسّع إلى بلاد الشام، وكذلك إلى غرب الأناضول إلى بحر إيجة. وتوسع شمالاً إلى جبال القوقاز. كما توسع شرقاً في آسيا الوسطى إلى أقصى ما وصلت إليه الحضارة. وقام ابنه من بعده باحتلال مصر، ثم انشغل أحفاده بحروب ضد اليونان وشعوب البحر الأسود.

الإمبراطورية السلوقية (330-150 ق.م): بعد قضاء الإسكندر الأكبر على الإمبراطورية الاخمينية تم تقسيم مملكته بين ضباطه. حيث شكّل بعضهم الإمبراطورية السلوقية ذات الثقافة اليونانية.

الإمبراطورية البارثية (250ق.م – 226م) (الاشكانيين).

الإمبراطورية الساسانية (226-650م): عرفت بازدهار الفن والثقافة والسياسة فيها، وشهدت ازدهاراً اقتصادياً حتى بداية الفتح الإسلامي.

إيران فى العصور السُّنّية

بدأ وصول الإسلام لفارس في أواخر خلافة أبي بكر، بعد انتهاء حروب الردّة. لكن معظم الفتح تم في عهد عمر. وتم فتح الأقاليم المحيطة بفارس خلال عهد عثمان. تعاقبت على حكم بلاد الفرس خلال الحكم الإسلامي دول متعددة بداية بالأمويين (661-750م)، ووصولاً إلى الدولة الخوارزمية (1077-1231م)، أي الأتراك الوافدين من جبال ألطاي.

أ - تطوّر الصبغة السُنّية من الفتح الإسلامي الى سقوط العباسيين:

لقد أعجب الإيرانيون بما في الإسلام من عدل ومساواة وسماحة، ويسر فاستظلّوا بظلّه، وحَسُن إسلامهم فأخلصوا له، وحرصوا على نشره، وقد ساعد على انتشاره في إيران وظهور الصبغة السُّنّية فيها هجرة كثير من القبائل العربية إلى الأراضي الإيرانية والإقامة فيها، ثم اختلاط أفراد هذه القبائل العربية بالإيرانيين وارتباطهم بهم برباط المصاهرة، مما أدى إلى اختلاط الدماء وتداخل الأنساب وزيادة النفوذ الإسلامي والتأثير العربي في الأراضي الإيرانية.

غلبت الصبغة السُّنّية على إيران المسلمة ما يقارب تسعة قرون من الزمان – من العام 21هـ إلى 907هـ (642م إلى 1502م) – لأن موقعة نهاوند التي سمّيت فتح الفتوح قد حدثت في العام 21هـ (642م)، وكانت موقعة حاسمة، لم تقم لدولة الساسانيين بعدها قائمة، فُتحت

بعدها أبواب إيران على مصراعيها أمام جند المسلمين، فأخذوا يسيطرون على الأقاليم الإيرانية المختلفة إقليماً إثر إقليم، ودون مقاومة تذكر بعد أن تمزق جيش يزدجرد الثالث آخر ملوك الساسانيين، إلى خراسان ومنها إلى مرو في إقليم ما وراء النهر في محاولة يائسة لجمع الجند، وانتهى أمره بالقتل في العام 31هـ (652م)، مما مثل نهاية فعلية لزوال الدولة الساسانية، وظلّت الصبغة السنّية غالبة على إيران في ظل الإسلام طوال العصر العباسي من العام 132هـ (749م) إلى العام 656هـ (1258م). وقد ساعد انتقال الخلافة إلى العباسيين على ازدياد نفوذ الإيرانيين في الدولة العباسية منذ بدايتها، فقد احتل الإيرانيون منصب الوزارة في هذه الدولة أكثر من نصف قرن من الزمان - من العام 132هـ (750م) إلى 187هـ (803م) - أي منذ عهد أبي العباس السفاح أول خليفة عباسي إلى عهد هارون الرشيد خامس خلفائهم.

في العام 205هـ (820م) أراد الخليفة المأمون أن يكافئ قائده طاهر بن الحسين على انتصاره على أخيه الأمين، فأسند إليه أمر خراسان فانتهز طاهر الفرصة، وأسّس دولة سماها الدولة الطاهرية ظلت حاكمة لأكثر من خمسين عاماً في إقليم خراسان من العام 205هـ (820م) إلى العام 259هـ (873م).

وهكذا ظهرت نزعة الاستقلال عن العرب في إيران منذ أوائل القرن الثالث الهجري، وازدادت بعد ذلك في عهود الدولة التي خلفت الدولة الطاهرية كالدولة الصفارية والدولة السامانية، والدولة الغزنوية، ولكن الصبغة السنّية ظلت غالبة على مظاهر النشاط البشري في إيران

طوال حكم العباسيين.

وفي العام 259هـ (873م) أقام يعقوب بن الليث الصفاري دولة جديدة في خراسان وسماها الدولة الصفارية ظلت تحكم بواسطة أبنائه وأحفاده من بعده إلى العام279هـ (892م).

في العام 279هـ (892م) بدأ الصراع بين معسكر الصفاري ومعسكر الساماني إلى أن انتهى بانتصار السامانيين، وانتزاعهم السيطرة على شرق إيران وتأسيس دولة جديدة عرفت باسم الدولة السامانية ظل حكامها ممثَلين في إسماعيل الساماني مؤسس الدولة وأبنائه وأحفاده يحكمون هذه المنطقة الشرقية التي تضم خراسان وما وراء النهر، أكثر من قرن من الزمان من العام 279هـ (892م) إلى العام 389هـ (999م) .

وصلت الدولة السامانية إلى أوج قوتها في عصر نصر بن أحمد الساماني فسيطرت على أقاليم ما وراء النهر، وخراسان، وسجستان، وطبرستان، والري، وكرمان، وعلى الرغم من أن السامانيين أحيوا كثيراً من مظاهر الحضارة الإيرانية القديمة، إلا أنهم كانوا يتبعون المذهب السنّي مما جعل علماء ما وراء النهر يشدّون أزرهم باستمرار.

ومن ناحية أخرى قام السامانيون بحروب في تركستان وانتصروا فيها وبذلك دخل العديد من الأتراك في الدولة السامانية، وبمرور الزمن تمكّنوا من إسقاط الدولة السامانية، فبدأ عصر جديد، هو عصر نفوذ العناصر التركية في إيران الإسلامية وأصبح الأتراك يكوّنون دولة قوية كان لها شأن في التاريخ الإسلامي عامة، وفي تاريخ إيران خاصة، وهو عصر

بلغت فيها الصبغة السنّية أرقى درجاتها في إيران.

وقد أخذ الخلفاء العباسيون يستعينون بالأتراك منذ عهد الخليفة العباسي المعتصم بن المأمون –من العام 218هـ إلى 227هـ (833م إلى 842م)– والذي كانت أمّه تركية، وقد شهدت إيران دوراً متميزاً وخاصة في عصر السلطان محمود الغزنوي، وهو المشهور بشجاعته وكثرة فتوحاته وانتصاراته، كما كان شاهداً قوياً على ازدهار الحضارة الإسلامية ذات الصبغة السنّية. وشهدت أيضاً بعد عصر الغزنوي من بعد هزيمة السلطان محمود الغزنوي بداية عصر السلاجقة في العام 429هـ (1038م) بقيام دولتهم في إقليم خراسان، وكانت الدولة السلجوقية ذات صبغة سنّية شديدة الوضوح، فسلاطين السلاجقة كانوا شديدي التمسّك بالمذهب السنّي، وكانوا يعدّون أنفسهم جنوداً للخلافة العباسية. وبعد عصر السلاجقة تمكّنت دولة الخوارزمية في العام 590هـ (1194م)، وهو العصر الذي ظهرت فيه الصبغة السنّية في جميع مظاهر الحضارة الإيرانية، وقد ظلت غالبة على المسلمين في إيران بعد سقوط الخلافة العباسية في بغداد في العام 656هـ (1258م).

إيران بعد سقوط خلافة العباسيين:

كان سقوط دولة السلاجقة في إيران والعراق العام 590هـ (1194م) بداية النهاية بالنسبة للخلافة العباسية في بغداد، فقد صادف سقوط السلاجقة ظهور المغول وبروز حرصهم على العالم الإسلامي السُنّي. كان المغوليون من القبائل التركية الوثنية المقيمة في وسط آسيا.

وأول سلاطينهم (تموجين) جنكيز خان وقد وصل المغول إلى حدود الدولة الخوارزمية في العام 599هـ (1203م). وفي العام 656هـ (1258م) قُتل الخليفة المستعصم بالله أحد الخلفاء العباسيين السنّة فأصبح المغول يسيطرون على إيران والعراق سيطرة عامة، واستقر المغول في إيران واتخذوا مدينة السلطانية عاصمة لدولتهم في إيران.

وبالرغم من وثنية المغول، فإن الصبغة الإسلامية السنّية ظلت سائدة واضحة في إيران بعد سقوط دولة الخلافة العباسية السنّية، بل إن قوة الحضارة الإسلامية المستقرة في إيران لم تلبث أن أثّرت فيهم فبدأوا يغيّرون من عاداتهم وأخلاقهم ويلبسون أنماطاً جديدة من الملابس ويؤمنون بمعتقدات دينية تخالف ما اعتادوا عليه في حياتهم القبلية الوثنية. ووجد المغول بعد استقرارهم في إيران أنهم محتاجون إلى موظفين من الإيرانيين في المناصب الإدارية المختلفة مما يسّر للإيرانيين الوصول إلى المناصب الإدارية الرفيعة في الدولة المغولية، فظلت الصبغة الإسلامية السنّية سائدة في مظاهر النشاط البشري في إيران في العصر المغولي، حتى سمي تكودار أخو أبي خان –في قيادة المغول–«اسمع أحمد»، وكان ذلك في العام 680هـ (1281م) بعد مرور أقل من ربع قرن على سقوط دولة الخلافة العباسية السنّية على أيدي المغول الذين انتصروا عسكرياً والذين تم استيعابهم حضارياً من طرف المسلمين فتركوا وثنيّتهم ودخلوا في الإسلام وصاروا من جنوده المدافعين عنه.

بعدها ظهر التيموريون في النصف الثاني من القرن الثامن الهجري بقيادة تيمور، وتمكّنوا من الاستيلاء على أقاليم خُراسان، ومازندران وسجستان، ثم لم يلبثوا أن بسطوا سيطرتهم على أجزاء من

إيران وهاجموا العراق والشام، واتخذ تيمور مدينة سمرقند عاصمة للدولة وتمكّن من السيطرة على جزء من التركستان وجزء من الهند، وبقيت الصبغة السنّية ظاهرة غالبة في إيران في ظل الدولة التيمورية، ولكن بعد وفاة مؤسسها تيمور في العام 807هـ (1405م) كثرت المنازعات بين أبنائه وأحفاده إلى أن تسبّب التفكّك في البيت التيموري، بقطع أجزاء الدولة التيمورية، فتمكّنت قبائل «القره فيوئلو» من الاستيلاء على إقليم آذربيجان في العام 811هـ (1408م)، واتسع نفوذ هذه القبائل حتى بلغ بغداد. وهؤلاء كانوا يحكمون الإقليم الغربي من إيران بينما كان أبناء تيمور يحكمون الإقليم الشرقي، واستمرت مدة حكمهم حتى سنة 911هـ (1505م).

وخلاصة القول إنه رغم محاولة اندماج المغول في الحضارة والبيئة الإسلامية، فان ما اقترفوه من قتل عند الغزو كان كارثة حقيقية تسبّبت في القضاء على ملايين من البشر وفي انتشار الفوضى بالبلاد.

تعاقب على حكم إيران بين القرن الحادي عشر والقرن التاسع عشر ما يقارب الخمس عشرة مملكة. وكان معظمها تقريباً يتحدّر من أصول بدوية من آسيا الوسطى. واستعمل البدو القوة العسكرية لتوفير أسباب عيشهم عن طريق نهب الثروات التي تكدّسها الحضارات المستقرة. أي أن كل احتلال يرافقه مصادرة كبيرة للأراضي وإعادة توزيع لها لصالح نخبة حاكمة جديدة.

وكانت الصبغة السنّية -كما أسلفنا- هي الغالبة في إيران على الرغم من سقوط الخلافة العباسية وسادت أثناء غلبة المغول والتيموريين

من بعدهم إلى قرنين ونصف من الزمن بعد سقوط دولة الخلافة، فلم تتغيّر صبغتها إلا بعد قيام الدولة الصفوية الشيعية في العام 906هـ (1501م)، وإعلانها المذهب الشيعي الإمامي مذهباً رسمياً في إيران في العام 907هـ (1502م)، فاتخذ تاريخ إيران وحضارتها الإسلامية اتجاهاً جديداً منذ ذلك الوقت إلى يومنا هذا.

السُّنّة في ظل الدولة الشيعية

بقيت إيران تفتقد إلى حكومة مركزية موحّدة منسجمة، إذ كانت تحكمها حكومات إقليمية محلية في نقاط مختلفة من البلاد حتى قيام المملكة الصفوية (1501م)، ثم تلتها السلالة الملكية الأفشارية وبعدها الزندية فالقاجارية. ولقد استمر هذا النوع من الحكم الاستبدادي سائداً في إيران، حتى انقراض السلالة البهلوية التي تلت القاجارية، والتي كانت آخر نظام ملكي إمبراطوري في تاريخ إيران.

أ - الوضع المذهبي والديني وعوامل ظهور الصفويين:

بدأت الطريقة الصفوية سنّية بل صوفية أرثوذكسية، ونالت في عهد قادتها الأربعة الأوائل احترام الجميع، من العامة ومن العلماء وأصحاب السلطة من الحكّام وتناغماً مع بعدها الجواني ذي المنزع العام، مما يعني أنها من الناحية السياسية كانت ذات طبيعة مسالمة بل ولم تكن لها أي طموحات سياسية تذكر على اعتبار نبذ الأبعاد الدنيوية، إلا أنه مع وصول الجنيد تحولت سريعاً إلى منظمة عسكرية ذات توجّه ديني تميّز بطابع شيعي متشدّد. أما في أيام حيدر فقد تطوّر النشاط العسكري

للطريقة تباعاً حتى تمكّنت بدعم من «القزلباش فائقي الهرطقة» من تنصيب إسماعيل على عرش تبريز. وخلاصة القول إنه في أقل من خمسة عقود تحوّلت الطريقة الصفوية دينياً وسياسياً الى قوة ضاربة في إيران.

وقد وصل الشاه إسماعيل إلى السلطة في وقت كان يوجد بإيران تياران رئيسيان:

التصوّف «الراقي» أو العام: ذلك أن الجوانية في هذه الحقبة كانت على شكل طرق صوفية سنّية أرثوذكسية. وكانت الطرق الصوفية الراقية كالمولوية والنقشبندية هي القنوات الرئيسية للتعبير الجواني من الأناضول الى بلاد ما وراء النهر مروراً بإيران.

التصوّف الشعبي مع طابع شيعي: وقد برز في شكل حركات شعبية وطرق شبه صوفية أمكن من خلالها «جوانياً وبرانياً»[1] تغذية الأطماع السياسية والطموحات الدينية وحصول أحداث الشغب التي اعتُبرت أحد الأسباب الرئيسية لانطلاق واندلاع الثورات الشعبية ضد الحكام.

- كان معظم الإيرانيين السنّة على فقه المذهبين الشافعي والحنفي، وتزامن ذلك مع صعود التصوّف وصاحب ذلك:

- تدهور في البرانية الدينية الأورثوذكسية، رغم محاولة بعض أتباع بعض الطرق الصوفية مثل «أهل الفتوة» و «أهل الأخوة" المحافظة

---

(1) تيريز (كولن)، «التشيّع والتحوّل في العصر الصفوي»، ترجمة حسين علي عبد الساتر، منشورات الجمل، الطبعة الأولى 2008، كولونيا (ألمانيا) - بغداد 2008.

على عقائدهم السنّية والاهتمام بالبعدين الجواني والبراني لدينهم.

- تطوّر التشيّع الإمامي الأورثوذكسي غالباً خارج إيران مستجيباً للحاجات الفقهية والروحية للجيوب الصغيرة من المؤمنين الإماميين المقيمين في مناطق مثل جبل عامل في جنوب لبنان والأحساء والبحرين، مما مكّن مذهب الإمامية من الدخول الى إيران على يد فقهاء إماميين ممن حاولوا نشر عقائدهم عند أصحاب السلطان، إلا أن تأثيره في الإيرانيين كان ضئيلاً وهو ما حدا بإسماعيل الفتي ومستشاريه بالركون والاطمئنان إلى هذه الأورثوذكسية كي يهدّئوا الأوضاع ويهيّئوا ظروف إقامة دولتهم الناشئة.

ب - العصر الصفوي:

أسّس إسماعيل الصفوي دولته العام 1500م، وأعلن أن التشيّع دين الدولة، وفرض المذهب الشيعي مذهبًا رسميًا في مختلف أنحاء إيران دون مقدمات وفي وقت كان أكثر من ثلاثة أرباع إيران من السنّة.

وكان من أول الأعمال التي قام بها -إسماعيل- بعد أن أعلن المذهب الشيعي الإمامي مذهبًا رسميًا للدولة الصفوية قتل الأعداد الكثيرة من أبناء السنّة والجماعة الموحّدين في إيران حتى أنه أمر بأن يرمى من مآذن المساجد علماء من السنّة. وفي تبريز العاصمة وحدها كان عددهم لا يقل عن 65% من السكان،. وبإنشاء هذه الدولة دخلت الاثنا عشرية مرحلة هامّة في تحقيق الهدف المنشود ؛ فقد أصبح للمذهب دولة أخيراً.

بلغت تلك الدولة قوتها في عصر الشاه الصفوي الذي استعان بالإنجليز، وأقام لهم مراكز في إيران، كما كان يرسل مجموعة من المشاغبين الشيعة ليدوروا بين الأحياء والأزقة، ويقوموا بشتم الخلفاء الراشدين، ولقد أطلق على تلك المجموعات اسم (المتبرّئون)، وعندما يقومون بشتم أبي بكر وعمر وعثمان ينبغي على كل سامع من أهل السنّة أن يردّد العبارة نفسها.

لم يكن أمام أهل فارس من جرّاء هذه الأعمال إلا الهروب بدينهم أو قبول مذهب التشيّع مكرهين. وفي النهاية تمكّن السلطان سليم الأول من فتح مدينة تبريز ولكنه بعد أن خرج منها سقطت مرة أخرى بأيدي الصفويين الذين قاموا على الفور بارتكاب مجازر جماعية مروّعة اقتلعت أهل السنّة من تلك المدينة تمامًا، وأصبحت تبريز مدينة شيعية بالكامل، حيث قتل في يوم واحد أكثر من 14000 من أهل السنّة والجماعة.

وعمل الصفويون على تحويل الحجاج الإيرانيين من مكّة إلى مشهد، وقد حج الشاه عباس الصفوي سيرًا على الأقدام من أصفهان إلى مشهد زيادة في تقديسه لضريح الإمام علي الرضا وليكون في عمله هذا قدوة للإيرانيين، ومنذ ذلك العهد أصبحت مشهد مدينة مقدّسة عند الشيعة الإيرانيين.

وفي الوقت الذي كان فيه الصفويون قساة على أهل السنّة سمحوا للنصارى بإنشاء الكنائس وشجّعوهم على التجارة مع الهند والبلاد الخارجية بأن أعطوهم الحرية الكاملة، وسجّلت تغييرات أساسية في البلاد وفي علاقاتها مع الغرب، وكان من نتائج التحوّل السياسي الذي أحدثه شاه عباس أن غصّ بلاطه بالمتنصرين والقساوسة.

هذه هي الدولة الصفوية التي حكمت من العام 907هـ (1502م) حتى 1148هـ (1735م)، أي قرابة 250 سنة، وهي الدولة الشيعية الإمامية الأولى في التاريخ.

أوضاع السنّة في عهد النظام الملكي البهلوي

رغم اندحار الأسرة الصفوية، وتولي الأسرة الافشارية زمام الملك في بلاد فارس إلا أن الموقف من الفكر السنّي لم يتغير لا في بلاد فارس ولا خارجها. وكانت الحروب المتواصلة مع الدولة العثمانية تمثّل أحد أوجه هذه الحرب. ولو استثنينا فترة حكم نادر شاه، التي شهدت ما يشبه الهدنة مع أهل السنّة، فإن الأنظمة التي أعقبته قد واصلت منهج الصفويين وإن بطرق ووسائل مختلفة. ولم يكن النظام البهلوي (1926-1979) -رغم علمانيته- مستثنى عن الأنظمة الصفوية والافشارية والقاجارية في هذا الخصوص. فقد دعم الشاه محمد رضا بهلوي وبشكل كبير حوزة قم والنجف أيام مرجعيات البروجردي ومحسن الحكيم والخوئي الذين كانت لهم مؤسسات في مصر والهند ولبنان وغيرها من الدول تعمل على نشر فكر التشيّع الصفوي.

يختلف المحلّلون والدارسون وعلماء السنّة في المقارنة بين مرحلة الشاه محمد رضا وما بعد الثورة في وضعية أهل السنّة وموقعهم السياسي والثقافي، حيث تتعدد آراء علماء السنّة وكتابهم وقيادييهم في ذلك:

فالمرجع الديني لأهل السُّنّة في إيران الشيخ عبدالحميد إسماعيل الزهي يؤكد: «قبل الثورة، نظراً إلى النظام السائد آنذاك. كان لا يهمّه إلا

قضية السلطة والحفاظ عليها، لأجل ذلك ما كانوا يرون فرقاً بين السنّة والشيعة، ولم يكن للمذهب دور مؤثّر في التوظيف وتفويض المناصب، لأجل ذلك كان يوظّف أهل السنّة في المناصب الحكومية، كما كان هناك توظيف لأبناء السنّة في الشرطة وقوات الجيش في مناصب عالية. لأجل هذا كان القلق والبلبلة الفكرية بالنسبة إلى التمييز وعدم المساواة في النظام السابق في مستوى أدنى بل كان ضعيفاً جداً...»[2].

أ- وضع أهل السنّة من خلال مثال احتلال الأحواز:

تبدأ قصة معاناة الإقليم في 26 رمضان 1343 / 20 أبريل (نيسان) 1925م، عندما قامت إيران الشاه باحتلال إقليم الأحواز (عربستان)، بعد أن تم استدراج الشيخ خزعل الكعبي حاكم الإقليم إلى فخ نصب له من قبل قائد الجيش الإيراني الجنرال زهدي من أجل إجراء مباحثات، إلا أن الجنرال قام باعتقال الشيخ خزعل وتم إيداعه في سجون طهران مع مجموعة من مرافقيه حتى العام 1936 حيث تم اغتياله هناك[3].

---

(2) جريدة الشرق الأوسط.

الاربعاء 21 محرم 1431 هـ 6 يناير 2010 العدد 11362

http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=551624&issueno=11362

(3) قُتل الشيخ خزعل خنقاً في منفاه بطهران على يد أعوان رضا خان. وقبل مقتله أصدرت الحكومة، بياناً ادعت فيه أن الشيخ خزعل هو الذي أصدره، وقد جاء في البيان ما يأتي:

1 - يتنازل أمير عربستان الشيخ خزعل المحيسن عن الحكم إلى ابنه جاسب المحيسن.

2 - يحق للدولة الإيرانية أن تشرف على الحكم الداخلي في عربستان.

3 - تقطع عربستان علاقاتها الخارجية مع الدول الأخرى التي كانت قد عقدت معها معاهدات تجارية أو أقامت معها علاقات سياسية.

ومنذ احتلالها وحتى اليوم كانت -ومازالت- قضية عربستان القضية العربية والإقليمية والدولية المغيّبة عن خارطة الشرق الأوسط.

ومنذ اليوم الأول للاحتلال قامت الثورات الأحوازية في مواجهة المحتل الذي مارس سياسة الأرض المحروقة التي كان يتبعها الاستعمار في ذلك الوقت، فقاموا بتدمير القرى والمدن العربية الأحوازية وتم إعدام الشباب الأحوازي دون أية محاكمة أو فرصة للدفاع عن أنفسهم من أجل إرهاب باقي الأهالي.

وحتى الآثار لم تنج من التدمير والتخريب من أجل طمس هوية الأحواز العربية وإنهاء ارتباطها التاريخي بعروبتها وربطها بالتاريخ الفارسي، فعمدت إلى تزوير التاريخ والادعاء بحقها في الأحواز التي غيرت اسمها إلى الأهواز، كما قامت بتغيير أسماء المدن العربية إلى أسماء فارسية، فالمحمرة -العاصمة التاريخية للأحواز- سمّوها خورمشهر، وعبادان إلى آبادان، والحوزة إلى الهويزة، حتى الأحواز تم تسميتها بخوزستان، كل ذلك ضمن سياسة التفريس المتّبعة، ولم تنجُ الأسماء الشخصية من التفريس.

ولم تكتفِ الحكومات الإيرانية بذلك بل سعت لعملية تهجير القبائل العربية المقيمة في الأحواز إلى مناطق الشمال الإيراني واستجلاب سكان هذه المناطق إلى الأحواز وإسكانهم فيها، بل مارست سياسة التجويع للشباب الأحوازي نتيجة انعدام فرص العمل ومن أجل إجباره على الهجرة نحو الداخل الإيراني وبالتالي يتم إبعادهم عن وطنهم وأهلهم وانتمائهم

وربطهم بمناطق جديدة وبعادات وأعراف أخرى، أو تهجيرهم خارج البلاد وطمس هويتهم العربية من خلال ارتباطهم بمعيشتهم وهمومهم الخاصة[4].

لقد كان لعربستان بالفعل علاقات سياسية وتجارية مع دول عربية وأجنبية عديدة منها: العراق والإمارات العربية في الخليج وبريطانيا وروسيا وتركيا، إضافة إلى إيران.

ويمكن القول إن أسباب نكبة الأحواز، تتمثل في عاملين:

- **عامل داخلي**: ويتمثّل في ضعف بنية أبناء الأحواز لما أصابهم من فقر وجهل ومرض وانخفاض مستوى المعيشة وانعدام الوعي السياسي والاجتماعي في زمن إمارة "البوكاسب الكعبية"، وعدم الشعور بالمسؤولية نتيجة النفوذ الأجنبي من جهة، والحيف الذي لحقهم من حكم الشيخ خزعل وحاشيته من جهة أخرى.

- **عامل خارجي**: حيث تضافرت عدة عوامل للإطاحة بإمارة الأحواز العربية، من ذلك:

1 - ظهور النفط في الأحواز في العام 1908م.

2 - ثورة لينين في روسيا العام 1917م، مما شكّل تهديداً لمصالح الغرب في الأحواز ومنطقة الخليج العربي.

---

(4) قطيشات (ياسر)، «الأحواز (عربستان): القضية المنسية في أجندة الشرق الأوسط»، صحيفة منبر الحرية، 2009/8/24، نقلا عن موقع محيط (شبكة الإعلام العربية)، الرابط: http://moheet.com/show__files.aspx?fid=292853&pg=2

3 - ظهور رضا خان بهلوي في السلطة في فارس والذي يمثل العنصرية
الفارسية المعادية للقومية العربية، حيث عمل ما بوسعه لإزالة كل أثر عربي في الأحواز (عربستان)، كما فصل كل الروابط والوشائج العربية التي تربط الأحواز بالعرب.
4 - تأييد الإنكليز للاحتلال الفارسي لقُطر الأحواز حيث ساهم إلى حد كبير في نكبة العرب الأحوازيين وقد اعترف بذلك الإنكليز أنفسهم.
5 - الموقف السلبي للعرب.

وقد تأسست في مختلف العقود حركات ومنظّمات ثورية وسياسية في الأحواز تعبّر عن مطالب أهلها ومن تلك الحركات والأحزاب:

حزب السعادة: تأسس في العام 1946م.
جبهة تحرير عربستان: تشكلت في العام 1956م.
الجبهة الوطنية لتحرير عربستان: تشكلت في العام 1964م.
الجبهة القومية لتحرير عربستان والخليج العربي: تشكلت في العام 1960م، في منطقة البسيتين والخفاجية، وشملت تنظيماتها مناطق المحمرة، عبادان، الأحواز العاصمة، الحويزة.
الجبهة القومية لتحرير عربستان: تشكلت في العام 1967م ومقر نشاطها المحمرة والمناطق المجاورة لها وقد غيرت اسمها الى جبهة تحرير الأحواز سنة 1969م.

الحركة الثورية لتحرير عربستان: بدأت العمل سنة 1968م، أصدرت الحركة مرات عدة من نشرتها «أصداء الثورة» وأكدت فيها على تقويض أركان الحكم العنصري في إيران.

الجبهة الشعبية لتحرير الأحواز: انبثقت سنة 1968م، وأعلنت أن نضالها جزء لا يتجزأ من نضال الشعوب الإيرانية الساعية إلى إسقاط نظام الشاه وإقامة النظام الديمقراطي البديل.

وقد مثلت قضية الأحواز سياسة مدّ وجزر بين إيران وجيرانها العرب، فقد قطعت إيران علاقاتها الديبلوماسية مع سوريا احتجاجاً على التصريحات التي أدلى بها رئيس الوزراء السوري يوسف زعين في البرلمان السوري حيث دعا علانية إلى ضرورة «تحرير عربستان من الاحتلال الإيراني». بينما تم سنة 1975م إغلاق جميع مكاتب التنظيمات السياسية العربستانية في العراق، ونقل بعضها إلى سوريا ولبنان وليبيا، إثر توقيع اتفاقية الجزائر بين العراق وإيران.

ب - دور السنّة في إسقاط الشاه ونجاح ثورة الخميني:

من الخطأ الجسيم الاعتقاد أو القول إن الثورة الإيرانية العام 1979م كانت «ثورة إسلامية»، بمعنى أن دوافعها كانت دينية بحتة أو أن رجال الدين الشيعة وحوزة قم هم من كان يقف وراءها، فلقد كانت في الحقيقة ثورة شعبية عامة، شاركت فيها مختلف التيارات السياسية الإيرانية، الليبرالية واليسارية والوطنية، بالإضافة إلى الدور الطلائعي

للإسلاميين السنّة والشيعة منهم، ومختلف أطياف المجتمع الإيراني وطبقاته، من ساكني أكواخ الصفيح، و أحزمة الفقر على أطراف المدن الإيرانية الكبرى خاصة طهران، وتجار البازار في قلب العاصمة الإيرانية، إضافة إلى الطلاب والمثقفين وعموم الطبقة الإيرانية الوسطى، وكل تلك الأحزاب المناهضة للنظام الشاهنشاهي. لقد ساهم عرب «الأهواز» مثلاً بدور بارز في نجاحها، خاصة من خلال مشاركتهم الأساسية في إضرابات عمال النفط حيث شلّت قدرات نظام الشاه، وعجّلت بسقوطه.

كما ساهم أهل السنّة الإيرانيون في المظاهرات المليونية وكانوا وقودها في مختلف المدن وخاصة في طهران وهو ما أكّده العديد من قياديي الثورة بل الخميني نفسه في عدة مناسبات[5] إضافة إلى دور علماء السنّة، ونقتصر هنا على ذكر مثالين:

الشيخ عبدالعزيز ملا زادة: قام بحملة كان من نتاجها نشر الوعي الديني والسياسي ذلك أنه قاد حملة بناء 150 مسجداً ودرّس في كلية زهدان وغادرها بعد ضغوط الشاه ثم قاد حملة للقضاء على البدع والخزعبلات التي انتشرت في عهده في إقليم بلوشستان وساند بل وقاد تمرّد أهالي شيراز ضد الشاه وقلب المعادلة وأفشل خطة ضرب التمرّد بأبناء المنطقة وخطب يوم عيد الأضحى، ففشلت خطة المسؤولين ومما قاله يومها: «.. لسنا بقوم يستغلّنا عبد من عبيد الشاه.. ولسنا متاعاً موروثاً

---

(5) أنظر مثلاً:

هويدي (فهمي)، إيران من الداخل، الطبعة الرابعة، مركز الأهرام للترجمة والنشر.

مال الله (محمد)، موقف الخميني من السنّة (الجزء الأول)، دراسة بدون ذكر دار النشر، محمّلة من الإنترنت.

فيأتي شخص ويأخذ رجالنا ويذبحهم كالأغنام...»[6]. إضافة الى حادثة وزيرة التعليم والتربية «بروين اعتصامي» في عهد الشاه وإحراجه إياها في كلية زاهدان.

الشيخ أحمد مفتي زادة: ساهم في إطفاء الخلافات المذهبية وشجع الناس في كردستان عبر الخطب والدعم المادي والمعنوي لتأييد الثورة والمشاركة في المسيرات والإضرابات وشنّ حملات كبيرة على نظام الشاه رافضاً الحياد، بل ووثق علاقاته بقيادتها وبعث برسالة للخميني في منفاه يؤكد فيها ما يجب فعله لإسقاط الشاه وإقامة حكومة إسلامية بل إنه وقف ضد خصومها في السنوات الأولى بعد قيامها منتقداً الحملات ضدها.

خاتمة:

يمكن القول إن ما يحدث لأهل السنّة في إيران اليوم من تمييز وغياب للحقوق بكافة أشكالها هو نتيجة للطبيعة المذهبية للثورة وطبيعة نظامها السياسي[7] (نظام ولاية الفقيه) وطبيعة الوقع الجغرافي لإيران

---

(6) صحيفة المجتمع الكويتية، 26 أبريل 1988، نقلا عن "أحوال أهل السنّة في ايران"، عبدالله محمد الغريب،مصدر سابق.

(7) في واقع الأمر، القراءات متعددة لواقع أهل السنّة في إيران، لكن الأكيد أن الدستور لم يمنع توظيف أهل السنّة في الدوائر واستخدامهم في المناصب، بعد الثورة، لكن الحكومات المتعاقبة لم توظف من أهل السنّة ولو شخصاً واحداً لمرة واحدة كنائب للرئيس أو كوزير في وزارة، أو كنائب للوزير، أو كسفير للبلاد، أو كرئيس لمحافظة من المحافظات. والأغرب من ذلك أن مشاركتهم أيضا ضعيفة في إدارة المحافظات التي الأغلبية فيها للسنة، وأن التمييز الطائفي واضح في قضية توظيف نخب أهل السنّة وتوليتهم المناصب. بالنسبة إلى قوات الشرطة فلم يجر لأهل السنّة توظيف فيها إلا في أوائل الثورة ولمدة قليلة. فليس لأهل السنّة تواجد في القوات المسلحة حالياً، ونظراً

وتاريخها كما بيّنا في الدراسة سواء قبل الفتح الإسلامي أو خلال العقود التي تلت دخول الإسلام لإيران، ولكنه أيضاً نتيجة عوامل توزّعهم الجغرافي وعوامل تاريخية تعود لقرون عديدة بل ولطبيعة وضعهم السياسي والاجتماعي قبل الثورة –عهد الشاه محمد رضا وعهد والده- وطبيعة أدائهم وتحالفاتهم السياسية يومذاك. وإلا كيف لم يستطع قياديوهم وعلماؤهم والمفكرون منهم الانتباه للطبيعة المستقبلية للثورة وتقدير ذلك وخاصة ممن انتقدوا الثورة ورجالها من بعد، فسريعاً ما تعرّض المسلمون السنّة للعديد من مظاهر الاضطهاد، بل هم يؤكدون أن الخميني انقلب على من ساعده من علماء السنّة في الثورة. ولعل أبرز مثال يذكر هو الشيخ أحمد مفتي زادة الذي كان مصيره الاعتقال طيلة عقدين كما حدث ذلك للشيخ محمد طاهر الخاقاني الذي وعده الخميني بأن يعطي العرب حقوقهم ولكنه تنكر لذلك، وقد اعتقل وتوفي تحت الإقامة الجبرية في قم.

إلى هذا التمييز يعيش أهل السنّة في نوع من القلق والاضطراب والانزواء. لا يوجد لأهل السنّة - حسب تصريحات أغلب علمائهم - مسجد في كل من طهران وأصفهان وكرمان ويزد وسائر المدن التي توجد بها أغلبية من الشيعة، كما يتحدث المراقبون عن تجاوزات عدة حتى في المدارس والمعاهد في حق أهل السنّة.

موجز حاضر أهل السّنّة في إيران

عمران سميح نزال(*)

مدخل

تركّزت الأضواء في السنوات القليلة الماضية على الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وهي مرشحة للازدياد في الفترة القادمة أيضاً، وعلى أكبر مستوى دولي وإقليمي ووطني، سواء بالتركيز على ملفها النووي مع وكالة الطاقة الذرية الدولية، أو حول دخولها على خط المواجهة المباشرة مع الدولة الإسرائيلية، أو من خلال حزب الله وحماس، أو من خلال تنديد المجتمع الدولي بسلوك الحكومة الإيرانية تجاه المعارضة الإيرانية عقب الانتخابات الرئاسية الأخيرة، وارتباط ذلك بالعقوبات الدولية المحتملة من الأمم المتحدة، قبل معالجة الأمر عسكرياً، وفي تحالفات دولية وإقليمية، تسعى لإدخال دول الجوار الإيراني فيها، بكافة مقوّمات المواجهة مع إيران بما فيها المواجهة المذهبية، حتى لا تكون الحرب أجنبية عن المنطقة ولا عن أهلها، كما حصل في أخطاء الحرب مع العراق وأفغانستان وإسقاط أنظمة الحكم السابقة فيهما.

(*) باحث وكاتب أردني.

من هنا فإن الحديث عن حركات أهل السُّنّة في إيران من الممكن أن يدخل في حساب معادلات تغيير قادمة في إيران؛ حيث أهل السُّنّة يمثلون جزءاً مهمّاً من المعارضة الإيرانية للنظام الحاكم، بحكم تاريخهم الطويل في مراحل تأييد النظام أولاً، ثم معارضته والعمل على تغييره ثانياً، وبحكم ثقلهم الفكري والاجتماعي والسياسي، وبحكم امتداد التأييد الإقليمي الذي يمكن أن يستجلبوه من دول الجوار السنّي، ومن كافة القوميات التي يمثلها أهل السُّنّة في إيران من عرب وأكراد وبلوش وتركمان وغيرهم، أي أن الحديث عن الحركات الإسلامية وسُنّة إيران ليس معزولاً عن الظروف الدولية والإقليمية والوطنية التي تحيط بالنظام الإيراني الحالي.

هذا لا يعني بحال من الأحوال اتهام الدراسات التي تتناول هذه الموضوعات بالعمالة لأي جهة دولية أو إقليمية، بسبب توقيتها الحالي، وإنما ينبغي النظر إلى الحاجة إليها بكل جدية أولاً، وبمعيار المصالح الإسلامية بعامة ثانياً، وفي مقدمتها مصالح الشعب الإيراني بكافة مكوّناته القومية والمذهبية والأقليات الدينية فيه، من شيعة وسنّة على حد سواء، فهذه الدراسة ليست لصالح أهل السُّنّة ضد الشيعة ولا العكس، وليست لصالح العرب ضد الفرس ولا العكس، ولا ضد أيٍّ من القوميات الإيرانية، لأن الهدف الأساس هو معرفة الحقيقة، وتوظيفها لصالح المواطنين الإيرانيين، بالعمل على خلق ظروف ثقافية واجتماعية وسياسية تساعد كل الشعب الإيراني على تحسين أحواله وتقدم دولته.

إن انطلاقة الثورة الإسلامية الإيرانية، في الربع الأخير من القرن العشرين، كانت بارقة أمل لغالبية المسلمين في الأرض، وما ذلك إلا لرفعها

شعار الحكم بالإسلام عقيدة وشريعة ودستوراً، في نظام حكم جمهوري برلماني انتخابي ديمقراطي[1]، وبسبب دعوتها إلى الوحدة الإسلامية تحت شعار «لا تشيّع... لا تسنّن، بل الإسلام»[2]، ولذا كان في مقدمة المسلمين المؤيدين للثورة والمشاركين فيها هم أهل السُّنّة في إيران بكافة قومياتهم وحركاتهم وجمعياتهم ومؤسساتهم العلمية[3].

لكن هذا التأييد العارم سرعان ما أخذ بالتلاشي حين أوغل النظام الإيراني في تبنيه لهويته المذهبية الشيعية المغلقة[4]. وكلما تكشفت أهدافه في الهيمنة على قيادة العالم الإسلامي ما استطاع إلى ذلك سبيلاً[5]، سواء باحتلال أراضي دول إسلامية مجاورة، أو بالتأثير على مجريات الأحداث السياسية فيها على أقل تقدير[6]. ولعل الصرخة الأخيرة لإمام الأزهر الجديد الشيخ أحمد الطيب لوسائل الإعلام،

---

(1) الدكتورة نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية ـ الإيرانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، 2002، ص 280. وكتاب: وليد خالد المبيض، وجورج شكري كتن، خيارات إيران المعاصرة، دار علاء الدين، دمشق، الطبعة الأولى، 2002م، ص 39. وكتاب: عبدالله النبالي، الجمهورية الإسلامية الإيرانية في الميزان، د. ت.، ص 271.

(2) محمد سرور زين العابدين، أحوال أهل السُّنّة في إيران، دار الجابية، لندن، الطبعة الرابعة، 1428هـ ـ 2007م، ص 18.

(3) محمد سرور زين العابدين، أحوال أهل السُّنّة في إيران، مصدر سابق، ص 27، و 29، و 50.

(4) الانغلاق المذهبي هو حصر القراءة والمعرفة والإفتاء على مذهب واحد ونبذ المذاهب الإسلامية الأخرى. للمزيد عمران سميح نزال، المدخل العلمي والمعرفي لفهم القرآن الكريم، نظرات في التجديد المنهجي، دار قتيبة، دمشق، ودار القراء، عمان، الطبعة الأولى، 1424هـ/2003م، ص 231.

(5) الدكتور وليد عبدالناصر، إيران دراسة عن الثورة والدولة، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، 1418هـ/1977م، ص 71.

(6) الدكتور مهدي شحادة، والدكتور جواد بشارة، إيران تحديات العقيدة والثورة، مركز الدراسات العربي ـ الأوروبي، بيروت، الطبعة الأولى، 1999م، ص 140. وكتاب: الدكتورة نيفين عبدالمنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية ـ الإيرانية، ص 210.

بخصوص «المد الشيعي»(7)، أكبر دليل على تأذي الدول الإسلامية ومجامعها العلمية الكبرى من محاولات الجمهورية الإيرانية بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول الإسلامية الأخرى؛ سواء بالتدخل المباشر أو غير المباشر، وسواء كان بالدعوة لمذهبها الشيعي الإمامي، أو بدعم القوى المعارضة للأنظمة الحاكمة في تلك الدول(8)، وبالأخص في الدول العربية التي فيها نسبة من الشيعة الإمامية أو الزيدية أو الإسماعيلية أو العلوية أو الدرزية أو غيرها(9)، وسواء كانوا بشكل طائفة أو طوائف كبيرة أو متوسطة أو صغيرة، بل حتى لو كانوا أفراداً، لأن الاعتبار الغالب في نظر النظام الإيراني أن يكونوا امتداداً مذهبياً وسياسياً لثورته ونظامه ونفوذه، أو امتداداً دعائياً «لمبادئ الثورة بين المسلمين عبر العالم»(10).

العلاقات السياسية بين إيران والدول العربية وانعكاساتها

ليس من الموضوعية دراسة حركات أهل السُّنّة في إيران دون معرفة مراحل تطوّر العلاقات السياسية العامّة بين الجمهورية الإيرانية مع غالبية الدول العربية(11)، وانعكاساتها في الداخل الإيراني الديني

---

(7) أجري اللقاء مع قناة بي بي سي العربية، في حديث ورد ضمن برنامج «في الصميم» الذي بُثّ يوم الاثنين، بتاريخ: (2010/4/5)، وانظر بهذا الخصوص موقع الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، وموقع الإسلام أون لاين، بتاريخ 2010/4/7.

(8) الدكتور وليد عبدالناصر، إيران دراسة عن الثورة والدولة، ص 106.

(9) الدكتور وليد عبدالناصر، إيران دراسة عن الثورة والدولة، ص 91.

(10) الدكتور وليد عبدالناصر، إيران دراسة عن الثورة والدولة، ص 63، و 70.

(11) الدكتور محمد صالح المسفر، البعد السياسي للعلاقات العربية الإيرانية، من كتاب وقائع ندوة التعاون العربي الإيراني، عمان، منشورات منتدى الفكر العربي، الطبعة الأولى، محرم، 1424هـ - مارس 2003، ص 36. والدكتور بيروز مجتهد زادة، التحوّلات لأساسية في السياسة الخارجية الإيرانية في عهد الإصلاحيين، مجلة دراسات شرق أوسطية، عمان، العدد 12، صيف 2000م، ص 65.

والقومي على أهل السُّنّة في إيران، وعلى الشيعة في الدول العربية، فقد وجدت الثورة الإسلامية في مطلع الثمانينات صداها في الوطن العربي بفعل عوامل كانت كامنة[12]. ثم كانت الحرب الإيرانية العراقية أقسى لحظات الصراع المعاصر بين القوميتين الفارسية والعربية، وقد استغلت فيها الدولتان المتصارعتان كل أنواع الأسلحة المادية والمعنوية، الدينية والمذهبية والقومية والتاريخية والتراثية وغيرها[13]، مما جعل بعض أهل السُّنّة في إيران في ضيق شديد، ويمتنعون عن المشاركة في حرب لا طائل منها، وقابلها تهمة من الحكومات الإيرانية المتعاقبة لحركات أهل السُّنّة بأنها مرتبطة بأجندة خارجية مع دول الجوار والتي كانت جميعها سنّية قبل الاحتلال الأمريكي لأفغانستان والعراق[14].

إن السياسة الخارجية الإيرانية، السابق ذكرها، نحو الدول العربية والإسلامية كان لها أبلغ الأثر على نظرتهم إلى أهل السُّنّة في إيران، وفي المقابل نظرة الدول العربية إلى الشيعة في الدول العربية، وبعد الاحتلال الأمريكي للعراق، وإقامة حكومته الجديدة على أساس المحاصصة الطائفية والعرقية، أصبحت هذه القضايا حساسة وينظر إليها بعين الريبة والحذر من الأنظمة العربية والإسلامية[15]. لذا كانت وما زالت موضع بحث وتساؤل وتحليل من الأجهزة الأمنية، ومن السياسيين والعلماء والمثقفين العرب، لمعرفة أسبابها الحقيقية إن كانت دينية

---

(12) محمد حسنين هيكل، حرب الخليج أوهام القوة والنصر، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى، 1412هـ - 1992م، ص 111.

(13) الدكتور علي محافظة، البعد السياسي في العلاقات العربية الإيرانية، كتاب وقائع الندوة التي عقدت في طهران حول التعاون العربي الإيراني، في 14 - 15 أكتوبر (تشرين أول) 1999م، ص 64.

(14) الدكتور وليد عبد الناصر، إيران دراسة عن الثورة والدولة، ص 86، و 87، و 89.

(15) الدكتور وليد عبد الناصر، إيران دراسة عن الثورة والدولة، ص 86.

ومذهبية وطائفية فقط، أم هي لأسباب سياسية قبل كل شيء، وربما تتستر بالطائفية الشيعية أو السُّنّية حيثما وجد للطائفة المذهبية وجود طائفي وجغرافي، كما في المسألة العراقية واللبنانية والأفغانية واليمنية وغيرها، أو إذا كانت تتذرع بأسباب سياسية مثل مقاومة المشاريع الغربية الرأسمالية في المنطقة العربية والإسلامية[16]، علماً بأن النظام الإيراني عند قيامه «لم يجاهر بإعلان العداء المباشر للغرب الذي سانده، أو للولايات المتحدة التي مهدت أمامه السبيل لتولي السلطة»[17]، أو بحجة محاربة المشاريع الصهيونية المحتلة لفلسطين وأراضٍ لدول عربية أخرى[18]، والمعادية للعرب والمسلمين عموماً[19].

إن هذا يعني أن جزءاً كبيراً من السياسات أو الأزمات الإيرانية تتأثر بطبيعة العلاقات مع الدول العربية والإسلامية، ليس فقط على صعيد الاختلاف القومي، والاختلاف اللغوي، والاختلاف العقيدي، والاختلاف المذهبي، بقدر ما هو اختلاف على النفوذ السياسي واتهام كل طرف للآخر بالتدخل في شؤونه الداخلية[20]، وكذلك بقدر ما هو اختلاف على التواجد العسكري في الخليج العربي ومدى قوته، والتحكم بالمعابر المائية والمضائق البحرية، بل وفي احتلال بعض الجزر العربية التابعة لدولة

---

(16) الدكتور وليد عبدالناصر، إيران دراسة عن الثورة والدولة، ص 59.

(17) الدكتوره آمال السبكي، تاريخ إيران السياسي بين ثورتين (1906 - 1979)، عالم المعرفة، العدد (250)، الكويت، جمادى الآخرة 1420هـ أكتوبر (تشرين الأول) 1999، ص 239.

(18) الدكتور وليد عبدالناصر، إيران دراسة عن الثورة والدولة، ص 85.

(19) صلاح عبدالله (مترجم)، صورة إيران في الإعلام الإسرائيلي، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، الطبعة الأولى، 1997م، ص 17، و 29.

(20) الدكتور وليد عبدالناصر، إيران دراسة عن الثورة والدولة، ص 106 و 107. وانظر: محمد سرور زين العابدين، أحوال أهل السُّنّة في إيران، ص 38.

الإمارات العربية المتحدة، أي أن الواقع الإيراني المعاصر يشهد جملة من الأزمات الداخلية والخارجية تهدّد وجوده بأكمله، وتؤثر على مكانة أهل السُّنّة في إيران بشكل مباشر وخطير، وفي مقدمتها:

- أزمة كبيرة ومزمنة في الحريات السياسية، عبرت عن نفسها في أعقاب الانتخابات الرئاسية الأخيرة، تهدد بسقوط النظام السياسي الإيراني الشمولي[21].
- أزمة اقتصادية مريرة تهدّد بانهيار نظامه الاقتصادي وافلاسه[22]، بسبب عجز الميزانية والفقر والبطالة العالية.
- أزمة اجتماعية واسعة تهدد بتقويض وحدته الاجتماعية القومية والإثنية والأخلاقية.
- أزمة فكرية دنيوية «علمانية» تهدّده في تشتّت مشهده الثقافي وتشرذمه.
- أزمة إصلاحية واسعة في عدم القدرة على مكافحة الفساد والاستبداد الداخلي لأسباب تراثية[23].

---

(21) يوسف عزيزي، إيران الحائرة بين الشمولية والديمقراطية، دار الكنوز الأدبية، بيروت، الطبعة الأولى، 2001، ص 9، و 52.

(22) الدكتور بيروز مجتهد زادة، التحوّلات لأساسية في السياسة الخارجية الإيرانية في عهد الإصلاحيين، مصدر سابق، ص 65.

(23) الدكتور محمد خاتمي، الدين والفكر في شراك الاستبداد، دمشق، دار الفكر، الطبعة الأولى (معادة)، 1424هـ/2004م، ص 73.

تأثير الانغلاق المذهبي

لقد تناول الأزمات السابقة عدد من المحللين الإقليميين والدوليين، بداية من معارضي الداخل من الإسلاميين الإصلاحيين الإيرانيين، أو من غيرهم من المواطنين الإيرانيين، ومن مراقبي الخارج من الصحفيين والباحثين، والقاسم المشترك بين هذه التقييمات والتحليلات الفكرية والسياسية اتفاقها على جملة من الأسباب منها:

- أحادية الهوية الفكرية لرجال النظام السياسي الديني، ومركزية دورهم في قيادة الدعوة والثورة والدولة[24].
- الانغلاق المذهبي الفقهي على المذهب الشيعي التقليدي[25].
- الجمود على لون واحد من الخطاب السياسي والاجتماعي والفكري[26].

هذه الأسباب وغيرها ترتكز في الأساس على التراث التاريخي لفرقة الشيعة، وتحديداً على المذهب الشيعي الإمامي الجعفري الاثني عشري، دون غيره من المذاهب الشيعية، فضلاً عن السماح لغيره من المذاهب الإسلامية التراثية أو المعاصرة بالمشاركة السياسية أو الاجتماعية أو الفكرية، وبالأخص أتباع مذهب أهل السُّنّة والجماعة[27]، الأكثر انتشاراً وحضوراً في العالم الإسلامي كله، والذي يشكل ما يقارب

---

(24) الدكتور وليد عبدالناصر، إيران دراسة عن الثورة والدولة، ص 123.
(25) محمد سرور زين العابدين، أحوال أهل السُّنّة في إيران، ص 80.
(26) ايوسف عزيزي، إيران الحائرة بين الشمولية والديمقراطية، ص 185.
(27) محمد سرور زين العابدين، أحوال أهل السُّنّة في إيران، ص 64.

ثلث الشعب الإيراني المسلم. فالنظام السياسي الإيراني، وبالرغم من وصفه لنفسه بأنه نظام حكم جمهوري إسلامي، أي نظام حكم حديث وديموقراطي، ويحتكم إلى إرادة الشعب بالمقاييس السياسية المعاصرة، إلا أنه يوغل في التراثية المغلقة والانتماء إلى صراعات الماضي وأحقاده، فانعكس ذلك على أزماته الداخلية كما انعكس على أزماته الخارجية، وما أزمة أهل السُّنّة وحركاتها السياسية إلا واحدة من أكبر الأزمات الداخلية التي يخلقها الاستئثار المذهبي بالسلطة، بل كانت «الأيديولوجيات تشكل أحد المؤثرات الهامة على عملية صنع السياسة الخارجية»[28].

إن الأسباب الداخلية للأزمة الإيرانية المعاصرة هي العامل الأكبر في الأزمات الإيرانية العامة، وما المعارضة الشيعية الإصلاحية التي يمثلها اليوم مير حسين موسوي وكروبي وخاتمي إلا أحد أوجه الأزمة وليس كلها، كما تصوّرها وسائل الإعلام العالمية وتوابعها الإقليمية، بينما الإشكالية الأكبر والأقدم هي مواقف الحكومات الإيرانية المتعاقبة من أهل السُّنّة والجماعة وحركاتها السياسية السلمية منذ قيام الثورة الإسلامية الخمينية، وهو ما أدى إلى تحول الحركة السُّنّية من قوى مؤيدة ومساندة للثورة والنظام إلى قوى معارضة رغماً عنها أو قهراً أو قسراً، حيث لم يسمح لها بالمشاركة الفاعلة والحقيقية في أجهزة الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن أن يسمح لها بالمشاركة الأمنية أو العسكرية، ولم يُسمع لمطالبها الدستورية الضامنة لحقوق كافة المواطنين، ولا لمناشداتها الكثيرة المطالبة بالأخوّة الإسلامية والحقوق الإنسانية العادلة.

---

(28) الدكتور وليد عبدالناصر، إيران دراسة عن الثورة والدولة، ص 56.

الدستور الجمهوري يكرّس الطائفية

من الممكن القول إن هناك قوى إيرانية سعت إلى الفتنة بين النظام الحاكم وأهل السُّنّة في إيران؛ كما كان هناك قوى أجنبية سعت للفتنة بين العرب والإيرانيين، وبالأخص في إشعال الحرب بين إيران والعراق(29)، ويمكن القول إنه قبل إشعال هذه الحرب كانت الفتنة الطائفية بين الشيعة وأهل السُّنّة في إيران في مهدها، فقد كان أهل السُّنّة في إيران من أوائل القوى الإسلامية المشاركة في ثورة الإمام الخميني ضد نظام الشاه السابق، كما سبق الإشارة إليه، ولكن أطماع المستبدّين بالسلطة والمستأثرين بالقوة فرضوا أجندتهم على الشعب الإيراني، سواء كانوا من السُّنّة أو من الشيعة، وفرضوا أجندتهم الطائفية القومية على القوميات الإسلامية الأخرى غير الفارسية، مما جعل المعارضة ترفع من وتيرة مقاومتها السلمية للنظام، وتوسع من إجراءاتها الاحتجاجية، ولكن دون أن تجد الجواب الذي كانت تنتظره في الإصلاح والتصحيح، بل تحوّل العديد من رجال النظام والمعارضة إلى مقيمين دائمين في القبور أو في السجون أو في الخارج مشرّدين، منذ السنوات الأولى للثورة.

وعلى الرغم من ظهور المعارضة الداخلية للنظام الحاكم، من شيعة وسُنّة منذ السنوات الأولى للثورة، إلا إن معاناة أهل السُّنّة في إيران كانت الأكثر من غيرها، وبالأخص من المعارضة الشيعية الإصلاحية، بحكم أن أمل أهل السُّنّة كان أن تبقى الثورة إسلامية، ولا تتحول باسم التشيّع فقط، إذ «لو كانت الثورة شيعية باسم التشيّع من أول يوم، وليست

(29) محمد حسنين هيكل، حرب الخليج، ص 124.

باسم الإسلام، ولم يضرب فيها أهل السُّنّة بسهم. لو كانت كذلك لم يكن هناك سبب كبير لكل هذا الأسى والضجر من أهل السُّنّة، ولكن الثورة كانت إسلامية وباسم الإسلام، وكان لأهل السُّنّة فيها ما كان من المساهمة والمساندة، فقد كان رجال الفكر والرأي من أهل السُّنّة، وعامة الناس يشاركون إخوانهم من أهل التشيّع بنفس الجهد والحماسة والعاطفة»[30].

وكان أهل السُّنّة أكثر معاناة بحكم أن الانغلاق السياسي والمذهبي للدولة الإيرانية ومؤسساتها الرسمية؛ كان وما زال أكثر إجحافاً بأهل السُّنّة منه بالمعارضة الشيعية الإصلاحية، لأن التركيبة السياسية لجهاز الحكم في الجمهورية الإيرانية أكثر إقصاءً للمعارضة السُّنّية منها للمعارضة الشيعية الإصلاحية. فأهل السُّنّة هم خارج المشاركة الثقافية والاجتماعية والسياسية للجمهورية الإيرانية منذ قيام الجمهورية. بينما كانت المعارضة الشيعية الإصلاحية في السلطة ومؤسسات الدولة في أكثر من مرحلة وفرصة عالية، مثل رئاسة الجمهورية في شخص أبي الحسن بني صدر وهاشمي رفسنجاني ومحمد خاتمي، الذين تحوّلوا إلى صفوف المعارضة بدرجات متفاوتة، وفي منصب رئاسة الوزراء مثل المعارض مير حسين موسوي، الذي كان رئيساً للوزراء قبل تحوّله إلى صفوف المعارضة، وغيرهم من كبار الزعماء والقادة الشيعة، وما ذلك إلا لأن النظام السياسي الإيراني تم تفصيله، وتركيبه لمصلحة الطائفة الشيعية الجعفرية الاثني عشرية قانونيا ودستورياً وممارسة، وبحكم أن ما قامت عليه الدولة الإيرانية المعاصرة أيديولوجياً وسياسياً هي أسس مذهبية تراثية مغلقة.

---

(30) محمد سرور زين العابدين، أحوال أهل السُّنّة في إيران، مصدر سابق، ص 29.

الشعور الجمعي لأهل السُّنّة في إيران وأحوالهم

يرجع تاريخ أهل السُّنّة في إيران إلى بداية دخول الإسلام تلك البلاد في القرن الأول الهجري (القرن السابع الميلادي)، في عهد الخليفتين عمر ابن الخطاب وعثمان بن عفان رضي الله عنهما، بما فيها بلاد فارس[31]، ويُرجع البعض جذور الاختلاف الراهن بين الشيعة والسُّنّة في إيران وخارجها إلى العهد العثماني التركي والصفوي الفارسي[32]، ويجعل اختلاف الحاضر امتداداً وانعكاساً لاختلاف الماضي، ولا شك أن لهذا الرأي حججه وأدلّته وشبهاته، وبالأخص لو أن أسباب الاختلاف كانت فكرية وعقائدية ومذهبية فقط، أما وأن الاحتمالات الأخرى للاختلاف وهي الأسباب السياسية السابق ذكرها، وصراع النفوذ وتنافس الهيمنة الإقليمية والدولية هي أكثر رجحاناً بحكم التاريخ والواقع، فإن الأسباب الفكرية والعقدية والمذهبية تصبح أدوات في الصراع أكثر منها أسباباً أو أهدافاً، بدليل أن الدول العربية المعاصرة لا تأخذ بالأسباب الفكرية إلا من باب الحيطة والحذر، وليس من باب التهمة والتجريم، وكذلك الجانب الإيراني أيضاً، وبدليل أن التفاهم السياسي بينهما لو حصل فإنه يلغي الأسباب الفكرية أو يضعفها أو يهمّشها، وبدليل وجود الاختلاف والتعايش المذهبي في أكثر من قطر عربي أو إسلامي، دون أن يثير هذا القدر من الاختلاف المذهبي صراعاً سياسياً بينهما، ومع ذلك فإن الحديث عن

(31) الدكتور عبد المنعم حسنين، إيران في ظل الإسلام في العصور السنّية والشيعية، القاهرة، دار الوفاء، الطبعة الأولى، 1408هـ/1988م، ص 23.

(32) الدكتور عبدالعزيز سليمان نوار، الشعوب الإسلامية «الأتراك العثمانيون، الفرس، مسلمو الهندس، دار النهضة العربية، بيروت، د. ت، ص 379. والوصف للفرس بالصفوية نسبة إلى مؤسس الدولة الصفوية إسماعيل الصفوي عام 1500م في أذربيجان، الذي بسط نفوذه على شروان والعراق وفارس، وفرض عليها التشيع، ودخلت في حروب مع الدولة العلية العثمانية السنّية حتى تم القضاء على الدولة الصفوية عام 1722م.

الجانب السياسي وصراع النفوذ وتنافس الهيمنة اليوم لا يهمل الجانب الفكري ولا الانغلاق المذهبي، بل يجعله في حدوده ومداه فقط.

إن الضغوط التراثية المذهبية السابق ذكرها، والصراع السياسي بين إيران وبعض الدول العربية والحرب الإيرانية العراقية وما وقع فيها من دمار وهلاك للأنفس والأموال والقدرات انعكس على حياة المواطنين الشيعة في الدول العربية، وبصورة أشد على المواطنين الإيرانيين من أهل السُّنّة، سواء كانوا من أصول عربية أو كردية أو بلوشستية أو تركمانية أو غيرها، من القوميات المسلمة التي توجد في إيران، فأهل السُّنّة في إيران يمثلون تعدداً كبيراً في القوميات المسلمة، والمسلمون السُّنّة في إيران حسب الإحصائيات شبه الرسمية تتراوح بين 14 إلى 19 مليون مسلم[33]، ويمثلون تنوعاً كبيراً في اللغات والمذاهب العقائدية والفقهية السُّنّية، من ماتريدية وأشعرية وسلفية وحنفية وشافعية وغيرها، وينتشرون في مناطق عديدة، وفي مدن كثيرة بما فيها العاصمة الإيرانية طهران، وإن تركّز وجودها الجغرافي في أطراف إيران وحدودها المتعدّدة أكثر من المركز والوسط، وحيث إن الإعلام الرسمي الإيراني يتبنّى القضايا الإسلامية وفي مقدمتها قضايا الشيعة في الدول العربية والإسلامية ويدعمها، فإن قضية أهل السُّنّة في إيران تحتاج إلى من يهتم بها ويسلط عليها الأضواء إنصافاً للحق والعدل في كافة قضايا الأمة المسلمة المتأزمة، للتعريف بها وبيان صورتها الحقيقية، ومعرفة الحركات التي تمثّلها، والتحقق من دورهم الثقافي والاجتماعي والسياسي على الساحة الإيرانية بوصفهم مواطنين إيرانيين قبل كل شيء، وحبذا لو وجد في المقابل من الجهة

(33) إبراهيم الأهوازي، أهل السُّنّة في إيران بين تحديات الواقع وآفاق المستقبل، موقع الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية، المملكة المتحدة، لندن.

الحكومية الرسمية اعتراف بطبيعة الأزمة، واعتراف بالمعارضة السُّنّية السلمية، ذات البرامج الإصلاحية والتصحيحية.

من المؤكد أن النظام الإيراني والسلطات الحاكمة فيه لن تعترف بأية معاناة لأهل السُّنّة، وإذا ما اعترفت بشيء يسير فإنها ستعتبرها تصرفات فردية مخالفة للقانون والدستور، بحكم أن أهل السُّنّة في إيران من وجهة نظر رسمية هم مواطنون إيرانيون لهم من الحقوق والواجبات الدستورية ما لكل المواطنين الإيرانيين، بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية أو المذهبية أو القومية أو غيرها، وهو ما لا يوافق عليه ولا يصدقه المتحدثون باسم الحركات السُّنّية في إيران، والذين تتّهمهم السلطات الإيرانية بالعمالة لدول أخرى مجاورة دون تسميتها، أو بالعمالة للدول الأوروبية أو لأمريكا، وبالتالي فإن التحقق بأحوال أهل السُّنّة في إيران سوف ينحصر في الوقت الحالي على الأقل بمصداقية ما يقوله أهل السُّنّة من المواطنين الإيرانيين، وبالأخص ما يقوله ممثلو حركات أهل السُّنّة في إيران من خلال كتبهم ومدوّناتهم ومواقعهم الإلكترونية، ومقابلاتهم الصحفية وغيرها، ومقارنته مع ما تقوله المعارضة الإيرانية عموماً، مع الأخذ بعين الاعتبار ما تشتكي منه الدول العربية والإسلامية من تدخل النظام الإيراني بشؤونها الداخلية كما سبق بيانه. ومن أحوال أهل السُّنّة في إيران:

- شعورهم بأنهم أقلية تعيش في ظل دولة يحكم توجهاتها الانغلاق السياسي والمذهبي.
- قناعتهم بأنهم يتعرضون لاضطهاد اجتماعي منظّم وغير مبرّر.

- اختيارهم التوجّه السلمي منهجاً للتغير والإصلاح.
- اتباعهم للسنّة النبوية في النصيحة لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم.
- تنوع وجودهم القومي واللغوي والجغرافي في كافة المناطق الإيرانية.
- تعدّد انتماءاتها المذهبية وتنوع مناهجها الفكرية والسياسية التراثية والمعاصرة.

حول حركات أهل السُّنّة في إيران

تأثّرت الحركات والأحزاب السياسية المعاصرة من أهل السُّنّة في إيران بالحركات والأحزاب الإسلامية في البلاد العربية والإسلامية الكبيرة والمجاورة، وبالمناهج والمشارب الفكرية الرائجة فيها، مثل الحركة السلفية، وحركة التبليغ والدعوة، وحركة الإخوان المسلمين، والحركات الصوفية وغيرها. والكتب والأدبيات المتداولة بين أتباع هذه المناهج والتيارات الفكرية هي ذات الكتب الدينية المتداولة في البلاد الإسلامية، لأن أغلب علماء أهل السُّنّة في إيران هم خريجو الجامعات الإسلامية في المدينة المنورة وباكستان والأزهر، ويدَرِّسون تلاميذهم في ذات الكتب والأدبيات التي قرأوها وتعلموها هناك.

وعلى الرغم من أن الحكومة الإيرانية لا تسمح لأهل السُّنّة بإقامة حركات أو أحزاب فكرية أو اجتماعية أو سياسية على أساس مذهبي أو طائفي؛ إلا أن ظروف الاستئثار المذهبي بالسلطة السياسية، وفي ظل الإقصاء الاجتماعي للمدن والقرى والمناطق التي يكثر فيها أهل السُّنّة،

فإن علماء أهل السُّنّة قد عمدوا إلى تأسيس حركات ثقافية واجتماعية وسياسية سلمية، لتدافع عن وجودهم المعنوي، وتحمل مطالبهم المدنية إلى الحكومات الإيرانية المتعاقبة، وفي تقدير غالبية أهل السُّنّة من المواطنين الإيرانيين أن القاسم المشترك الإيجابي بينهم هو أنهم من أهل السُّنّة والجماعة، وأن القاسم المشترك السلبي بينهم هو أنهم محرومون من حقوقهم الفكرية والاجتماعية والسياسية، بل ومن حقوقهم الاقتصادية والقانونية والدستورية، وما يزيد في معاناتهم جهل العالم الإسلامي بقضيتهم، وانقطاع الصلة مع إخوانهم من أهل السُّنّة في سائر أقطار العالم الإسلامي[34].

إن المعاناة الداخلية لأهل السُّنّة في إيران هي السبب الأول في تأسيسهم للجمعيات الخيرية، وإقامتهم للمراكز الثقافية، وإنشائهم للجماعات الاجتماعية، وتشكيلهم لمجالس الشورى الخاصة بهم، وفي تنظيمهم لحركات وأحزاب سياسية، ويعملون جاهدين في سبيل التعريف بقضيّتهم، ولذا تم فتح منتديات إلكترونية ومواقع إنترنت لشرح قضيتهم، وبيان معاناتهم أمام العالم العربي والإسلامي والدولي، فأهدافهم في مجملها ثقافية واجتماعية أكثر من كونها سياسية، فهم يهدفون إلى الحفاظ على تمسّكهم بدينهم كتاباً وسنّة، والدفاع عن حقوقهم الدينية وحريتهم العقدية والمذهبية في بلادهم وعلى أرض أجدادهم، دون أن يكون من أهدافهم الخروج على النظام السياسي الإيراني، ولا تعكير صفو العلاقات بين أبناء الشعب الإيراني الواحد، ولا الصدام مع النظام، ما لم يضطروا للدفاع عن أنفسهم بالقوة بشتى أنواعها، المعنوية والمادية.

---

(34) محمد بن سرور زين العابدين، أحوال أهل السُّنّة في إيران، ص 23.

خاتمة

الطابع العام عن الحركات أنها علمية وسلمية، أسّسها العلماء وليس الثوّار ولا الخوارج، وهي بعيدة عن العنف ولا تسعى له، بالرغم مما تتعرّض له من المنع والمحاكمة، وقضيتها الأساسية هي قضية العدالة والمساواة في المواطنة والحقوق المدنية والسياسية الكاملة، والمأمول أن تقابل الحكومة الإيرانية هذه الحركات السُّنّية بالتفهم والتجاوب مع مطالبها ما دامت حركات سلمية، وغير خارجة على القانون والنظام.

المأمول من الحكومة الإيرانية أن تبذل كل جهدها في الحيلولة دون استغلال مواقفها أو مواقف المعارضة الإيرانية بعامة وأهل السُّنّة خصوصاً، من قوى أجنبية عديدة، فتحول دون إحداث شرخ جيوبولتيكي قد لا تقوى إيران على تحمّله في المستقبل، وإن كل خطوة من التقارب بين الحكومة الإيرانية وحركات أهل السُّنّة الإيرانية، سوف يبعد شبح الحرب التي تهدد القوى الخارجية بها الشعب الإيراني صبح مساء، والعكس صحيح أيضاً وخطير.

إن عصر الدول المغلقة ذات الحزب الواحد قد انتهى، وإن الدول اليوم هي دول لكافة مواطنيها، وإن اختلفت أديانهم، فكيف إذا كانوا من أتباع دين واحد، فهل يفرّق بينهم فهمٍ الدين الذي يؤمنون به. وإن التنوع الفكري التراثي والمعاصر عامل قوة إذا أُحسن توظيفه وإدارته، وما وظيفة الحركات الوطنية والقومية والإسلامية إلا خلق التنوع الذي يصنع قوة الأمة، ولا يضعفها ولا يشرذمها، ولا يجعل التمذهب العقدي أو الفقهي

من نقاط الضعف فيها، إن شرعية الاختلاف المذهبي وحسن إدارته بين المسلمين في إيران وغيرها، هو السلاح الأقوى في مواجهة تهديدات الداخل والخارج معاً.

وفي الوقت نفسه ينبغي استثمار الحديث عن الحركات السُّنّية في إيران في خلق أجواء استقرار إقليمي ودولي، يوفّر لأهل المنطقة العيش بأمان وسلام، وعدم جرّها إلى حروب مدمّرة مرة أخرى، وبذلك يصبح محور أهل السُّنّة في إيران والحركات السياسية الممثلة لها من أهم عوامل استقرار إيران، ومن أكبر عوامل استقرار المنطقة بأسرها، سواء في ظل نظام الحكم الحالي، أو مع أي نظام حكم قادم يصنعه الشعب الإيراني بإرادته الحرة وبكافة مكوّناته وقواه الفكرية والاجتماعية والسياسية، دون استئثار طائفة ولا قومية على أخرى، وهذا لن يكون إلا بمشاركة كل الأطراف ديمقراطياً وبقدر ما تمثّله شعبياً، وبشرط حُسن التعامل مع القيّم التراثية والمعاصرة، من خلال تعميم ثقافة شرعية الاختلاف الفقهي والعقدي والسياسي بين المسلمين الإيرانيين، ونشر قيم الحرية الدينية وحقوق الإنسان لكل المواطنين الإيرانيين، دون تمييز لعقيدة دينية أو قومية أو لون أو جنس أو لغة أو طبقة. والعاقل من اتعظ بغيره.

سُنّة إيران

دراسة سوسيوسياسية في أحوال تشكّل الوعي الجماعي للطائفة

علي الحسيني(*)

مقدمة

لا تفترض الدراسة، لا ضمناً ولا تصريحاً أن المذهب السنّي في إيران هو مضطهَد على حساب المذهب الشيعي. إن خبرة الكاتب بعد عقد من الزمن في إيران تؤكد أن المواطنين الشيعة ممن يختلفون مع النظام الحاكم يتعرّضون للاضطهاد أكثر مما يتعرّض له بعض أهل السُنّة. اضطهاد أهل السُنّة اضطهادٌ محرّكاته سياسية أو دينية، تنطلق من مسبّبات سياسية بدرجة كبيرة. وفي النموذج العراقي ودعم إيران المتواصل لحركات سنّية إرهابية للإنسان العراقي والشيعي منه ما هو دليل لا يحتاج إلى مزيد من الإثبات.

(*) كاتب عراقي.

تمتلك إيران موقعاً محورياً ومهمّاً في الخارطة الإقليمية والعالمية، سواء لتعدّد مواردها ومقدّراتها الاقتصادية والبشرية، أم أو لموقعها الجغرافي الذي يقع في قلب آسيا.

قبل الفتح الإسلامي لإيران كانت الديانة الزرادشتية والمجوسية هي الشائعة والمعروفة وهي (الديانة الرسمية) للإمبراطوريات الفارسية التي حكمت إيران؛ وآخرها كانت الإمبراطورية الساسانية التي أطاح بها المسلمون الفاتحون. ودخلت إيران منذ ذلك الوقت الدين الجديد. بدأ الفتح الإسلامي لإيران في العام 13هـ (634م)، أي في أواخر عهد الخليفة أبي بكر، واستمر الفتح (وهو الفتح الحقيقي لإيران) في عهد الخليفة عمر بن الخطاب حيث واقعة نهاوند العام 21هـ (642م). التي سميت بفتح الفتوح لأنها المعركة التي أنهت كلياً الإمبراطورية الساسانية.

لذلك يشار دائماً إلى أن فتح إيران كان في زمن عمر بن الخطاب، ولا يشار إلى بداياته في عهد أبي بكر، لكن مع سيطرة الفاتحين على معظم المناطق الإيرانية في زمن عمر بن الخطاب لم تنتهِ أعمال الفتح لبلاد فارس بل استمرت في عهد الخليفة الثالث عثمان بن عفان، الذي شهد عهده مقتل يزدجرد الثالث آخر ملوك الساسانيين السنة 31هـ (652م). وانطوت بمقتله صفحة إيران الساسانية أو غير المسلمة[1]. ومنذ العام 21هـ وحتى 907هـ (642م حتى 1502م) عاشت إيران دولة سُنّية من الراشدين ومروراً بالأمويين والعباسيين حتى قيام الدولة الصفوية، أي

(1) الوردي، علي، لمحات الاجتماعية من تاريخ العراق، ج1، بغداد 1967. (المصدر مفصلاً) وأنظر إلى مادة «صفويون» في الموسوعة العربية العالمية (النسخة الالكترونية): www.mawsoah.net/ - 27k

قرابة تسعة قرون، كانت إيران خلالها ذات صبغة سُنّية مع وجود عدد من الشيعة في العصرين الأموي والعباسي خصوصاً في خمس مدن: كاشان، سبزوار، قم، ساوة، نيسابور، التي كان فيها حضور شيعي ملموس وواضح. لذلك ليس من الصحيح القول، كما يذكر بعض الدارسين أنه لم يكن قبل قيام الصفويين أي وجود للشيعة، فهذا القول لا يستند إلى دعامة تاريخية بقدر ما هو ردة فعل تنطوي على عصبية مذهبية. وكانت إيران بالإضافة إلى المدن المشار إليها من أهم معاقل المعارضين للعصر الأموي والعباسي، والمعارضون كانوا بمعظمهم من الشيعة وإن انتموا إلى فرق مختلفة، فقد كانت إيران موطناً للثورات الزيدية والكيسانية، ومن ثم ولدت منها الحركة الإسماعيلية وصارت مركزاً لنشاطها خصوصاً حركة حسن الصباح المعروفة باسم الحشاشين.

لكن، مع هذا بقيت إيران ولتسعة قرون تتبع المذهب السنّي. ومنها خرج أبرز وأشهر أئمة السُّنّة وعلمائهم وفقهائهم، ولم تتحوّل إلى المذهب الشيعي إلا بعد سيطرة الصفويين العام 906هـ (1501م) بقيادة إسماعيل الصفوي، الذي أعلن رسمياً أن المذهب الشيعي الإمامي هو المذهب الرسمي للدولة الصفوية في عموم إيران.

تنتمي أسرة الصفويين إلى القبائل التركية في منطقة آذربيجان، اعتنق معظمها المذهب الشيعي بعد سقوط الدولة العباسية. والأسرة الصفوية كانت بالأصل فرقة صوفية أخذت اسمها من جدها الأكبر الشيخ صفي الدين الأردبيلي (650-735هـ / 1252-1335م). وكان صفي الدين ومن بعده ابنه صدر الدين سُنّيين، وكذلك كانت الجماعة

الدينية التي أنشأها في الأردبيل سُنّية. وكان حفيده الخواجا علي الذي تولى رئاسة الجماعة العام 802هـ (1400م) شيعيًا معتدلاً، وجاء بعده ابنه الشيخ إبراهيم، فقاد جماعته في صراع مع أهل السُّنّة في الداغستان. وخلفه في نفس الطريق ابنه الشيخ حيدر الذي تولى الرئاسة سنة 859هـ (1455م)، وخلفه ثلاثة من أولاده أصغرهم إسماعيل المؤسس الحقيقي للدولة الصفوية.

وبعد قيام الدولة الصفوية في إيران العام 906هـ (1501م) أول ما قام به مؤسسها إسماعيل الصفوي هو إعلان المذهب الشيعي الإمامي مذهباً رسمياً للدولة الصفوية العام 907هـ (1502م). وتذكر بعض الروايات التاريخية أنه بعد إعلان المذهب الشيعي الإمامي مذهباً للدولة الصفوية أرسل إسماعيل مجموعة من أتباعه ليدوروا بين الأحياء والأزقة ويقوموا بشتم الخلفاء الراشدين، ولقد أطلق على تلك المجاميع «اسم (برائت جويان) المتبرئون من الخلفاء الراشدين، وعندما يقوم أولئك بشتم أبي بكر وعمر وعثمان ينبغي على كل سامع أن يردّد العبارة التالية: زد ولا تنقص، أما الذي يمتنع عن ترداد العبارة، فيقومون بتقطيعه بما يملكون من سيوف وحراب»[2].

تذكر بعض الروايات الإيرانية أيضاً أن إسماعيل الصفوي عندما أعلن المذهب الشيعي مذهباً رسمياً، وعندما فرض سلطته على مدينة تبريز أول عاصمة للدولة الصفوية، واجه صعوبة بالحصول على

(2) نفس المصدر السابق. كذلك انظر: الشيبي، مصطفى كامل، الطريقة الصفوية ورواسبها في العراق المعاصر، مكتبة النهضة، ط1.

مؤذّن واحد يلفظ عبارة: أشهد أن علياً ولي الله، «وهذا ما كان سبباً في اعتماد الشاه إسماعيل الصفوي ومن بعده ابنه طهماسب وحفيده الشاه عباس الأول على استقدام مشايخ شيعة جبل عامل في لبنان للقيام بمهام نشر تعاليم المذهب الشيعي في البلاد. وكان أول من دُعي من لبنان لهذه الغاية هو الشيخ نور الدين على بن عبد العالي الكركي المشهور بالعلامة الكركي، ثم تبعه بعد ذلك آخرون من أمثال محمد بن عز الدين حسين ابن عبد الصمد العاملي المشهور بالشيخ البهائي، والذي كان يعد ثاني أهم شخصية في البلاد بعد الشاه عباس الصفوي، وغيرهم من أقرانهم اللبنانيين الذين أصبحوا فيما بعد من كبار علماء البلاط الصفوي»[3].

بعد وفاة اسماعيل ضعفت الدولة الصفوية بسبب أن رؤساء الجند كانوا من التركمان، وقد تقاسموا السلطة في إماراتهم وتركوا الشاه وعرشه لمصيرهما أثناء صراعه مع العثمانيين. لكن الدولة الصفوية عادت لها قوّتها وهيبتها في عهد الشاه عباس (996-1038هـ/1588 - 1629م). وتذكر بعض المصادر أن عباس استعان بمدربين إنجليز لتدريب جيشه وتحديثه، ليتمكن من الصمود أمام العثمانيين، وطرد البرتغاليين من جزيرة هرمز العام 1011هـ (1602م) بمعاونة الإنجليز. لكن التدهور عاد من جديد للدولة الصفوية بعد وفاة عباس فاسترد «مراد الرابع العثماني» العراق وبغداد، واحتل تبريز وأوقع هزيمة ومذبحة بأهل همدان. واقتسم العثمانيون والروس أحسن ولاياتها الشمالية والغربية. وانتهت دولة الصفويين سنة 1149هـ (1736م). ثم حكمت بعدها أسر أخرى مثل

---

(3) الوردي، علي، المصدر نفسه.

الأسرة الزندية والقاجرية والبهلوية (أسرة رضا شاه) التي أطاحت بها الثورة الإيرانية العام 1979م. والملاحظ للتاريخ السياسي لهذه السلالات التي حكمت إيران أنها تعاملت مع السُّنّة بوصفهم عناصر مشكوكاً بولائهم للدولة، وبالتالي عانوا نوعاً من الإهمال والتهميش ممّا اضطر بعضهم إلى هجر إيران نحو بلدان أخرى ومنها البلدان العربية.

جغرافيا التسَنُّن في إيران

يتركّز سُنّة إيران في المناطق النائية والحدودية، بعيداً عن مراكز المدن الرئيسية، سواء طهران أو أصفهان أو شيراز أو مشهد أو بقية المراكز المهمة كتبريز مثلاً. هذا الانتشار على الحدود الإيرانية، خصوصاً الحدود الغربية الشمالية والشرقية الشمالية، وخلوّ المراكز والمدن الكبيرة من وجود السُّنّة يعزوه الكثير من الدارسين إلى ما تعرضت له الطائفة السُّنّية وعلماؤها من قمع واضطهاد وتصفية شبه جماعية من قبل الصفويين، ابتداءاً من بدايات القرن العاشر الهجري الذي أُعلن فيه تشيّع البلاد مما اضطر العوائل السُّنّية وزعماءها إلى اللجوء والانسحاب إلى المناطق الحدودية الجبلية في معظمها طلباً للأمان ونشدان السلامه، فأصبح التسنّن الإيراني منذ الصفويين يقطن المناطق الحدودية الجبلية كبلوشستان وكردستان والمناطق الحدودية الأخرى، فيسكن التركمان السُّنّة في شمالي إيران على الحدود التركمانية، ويسكن الأكراد في غرب إيران على الحدود التركية العراقية، ويسكن البلوش في الجنوب الشرقي على الحدود الأفغانية الباكستانية. بالإضافة إلى وجود العرب السُّنّة على شواطئ الخليج، خصوصاً في لنجة وجزيرة قشم. هذا الوجود في الهامش

الذي كان وراءه القمع الذي طالهم جعلهم بالتالي مهمّشين وبعيدين عن مراكز التأثير، واستمر هذا حتى بعد سقوط الدولة الصفوية العام 1149هـ (1736م). وإلى يومنا هذا.

فلو قدّمنا استعراضاً رقمياً للمناطق التي يقطن فيها السُّنّة في إيران فإن الصورة ستكون كالتالي:

1 - **كردستان:** تقع في غرب إيران ومركزها مدينة (سنندج)، وهي محافظة وليست إقليماً، لأن وجود الأكراد لا يقتصر على هذه المحافظة بل هناك محافظات أخرى أيضاً يقطنها الأكراد بالدرجة نفسها كمحافظتي أذربيجان الغربية، التي تقع أيضاً إلى الشمال الغربي، والتي يشكّل الكرد الأغلبية مع أقلية تركية، ومحافظة كرمانشاه أيضاً تقع ضمن خارطة كردستان إيران في الغرب، وهي أيضاً ذات أغلبية كبيرة من الشعب الكردي. في هذا الإقليم الذي يشكّل كردستان إيران يتفاوت الوجود السُّنّي قليلاً فيه، لكنه في النهاية يعدّ إقليماً سنّياً (على المذهب الشافعي)، مع قلّة قليلة من الشيعة خصوصاً في كرمانشاه.

لكن لا وجود لإحصاء مستقل يرصد عدد الأقليات الأخرى من غير السُّنّة الأكراد. ومعروف أن إقليم كردستان إيران كان قد شهد أول جمهورية كردية، وهي جمهورية مهاباد الكردية التي أقيمت بدعم سوفياتي آنذاك، لكنها لم تدم إلا لوقت قصير ثم سقطت بفعل عوامل إقليمية ودولية، ومنذ ذاك الوقت بدأ الأكراد يتصرّفون ويعلنون رغبتهم بالانفصال عن طهران، وتشكيل دولتهم أو إقليمهم كحد أدنى. ويؤكد هذا الكلام ما صدر عن الزعيم الكردي آية الله عز الدين الحسيني عند قيام الثورة الإيرانية

وتبريره للدعوة إلى مناصرتها ودعمها من قبل الشعب الكردي. قال: «لقد حاربنا مع الخميني ليس انطلاقاً من إيماننا الديني بل طموحاً لتحقيق أهدافنا السياسية في الحكم الذاتي في إقامة برلماننا، وتعليم لغتنا ونشر ثقافتنا. لقد قضت الثورة على الطغيان، ولكنها لم تقضِ على التمييز ضد الأقليات»[4]. قول زعيم الأكراد في بداية الثورة يؤكد بنسبةٍ ما، صدقية مخاوف الدولة الإيرانية حتى اليوم من الأكراد، وهو ما عملوا عليه وتجسّد بعدة ثورات وانتفاضات خاضها الأكراد في الإقليم منذ الثورة وحتى إلى ما يقرب من سنة ونصف، لكنها جميعها قُمعت وصفّيت.. ما نودُّ الإشارة إليه بحسب ما ذُكر في قول آية الله الحسيني (الكردي) أن الإقليم هو واحد من معاقل السُنّة الكبيرة في إيران والذي ما زال يقلق القادة الإيرانيين.

2 - **سيستان وبلوشستان:** تعتبر ثاني أكبر معقل لأهالي السُّنّة في إيران من الناحية الجغرافية، لكنه الأكثر تأثيراً في مشاكساته المستمرة مع الدولة الإيرانية. هذه المحافظة تقع في جنوب شرق إيران، ويشكل الشعب البلوشي المسلم أكبر نسبة من سكانها، وتمتد من جنوب خراسان إلى بحر عُمان في الجنوب، ومن الشرق إلى حدود باكستان وهم ينتمون مذهبياً إلى المذهب الحنفي، لكن في الآونة الاخيرة وابتداء من قيام الثورة بدأ المذهب الحنبلي يتغلغل بقوة خصوصاً التيارات الوهابية التي درس زعماؤها في المملكة العربية السعودية وفي باكستان.

تبلغ مساحة إقليم بلوشستان 181578 كيلومتراً مربعاً، ويشكّل 1.9% من مساحة إيران. تجري في الإقليم أربعة أنهار، ويتمتع بحدود مائية

---

(4) الريس، رياض نجيب، مصاحف وسيوف، إيران من الشاهنشاهية الى الخاتمية، دار الريس، ط1، بيروت 2000.

من بحر عمان طولها 300 كيلومتر، وحدود برية مع باكستان وأفغانستان. وفيها ميناء جابهار وهو من أهم الموانئ العسكرية بالإضافة إلى التجارية على بحر عمان ويقع إلى جنوب المحافظة.

وحسب إحصائية رسمية أُجريت في بداية العام ألفين فإن عدد سكان الإقليم يبلغ 2151568 نسمة غالبيتهم من أهل السُّنّة. وعلى الرغم من الموقع المتفرّد والمتميّز لهذا الإقليم إلا أنه بقي مهملاً، ويصنّف اليوم ضمن أكثر الأقاليم والمحافظات فقراً في إيران، وأصبح بعد الثورة ممرّاً كبيراً وخصباً لمافيا المخدرات. وتذكر بعض التقارير أن المخدرات التي تصدّر من إيران إلى العالم تأتي بنسبة 70% من هذا الإقليم، كما تؤكد مصادر متواترة داخل إيران بصفة خاصة[5]، أنها تدار من قبل شخصيات متنفّذة في النظام الإيراني. الإقليم أيضاً وبشكل مستمر يشهد مواجهات ضد السلطة، لكنها جميعاً في النهاية تقمع بقوة مخلّفة مزيداً من البؤس والشقاء للشعب البلوشي.

3 - **إقليم خراسان:** ويقع في الشمال الشرقي لإيران، يوجد السُّنّة في الجزء الشرقي منه مقابل أفغانستان وما يجاور بلوشستان.

4 - **منطقة تركمن صحرا:** الواقعة في شمال إيران أي من سواحل بحر قزوين إلى الحدود الجنوبية لدولة تركمنستان، وسنّتها ينتمون إلى المذهب الحنفي.

5 - **هرمزكان:** تحديداً مدينة بندر عباس وضواحيها، وجزيرة

---

(5) على الموقع الإلكتروني جامعه أهل سنت إيران (باللغة الفارسية). كذلك على موقع اطلاع رساني شيعيان (باللغة الفارسية): www.shiayan.ir/ - 40k

قشم والمناطق الواقعة على سواحل الخليج وبحر عمان.

6 - **فارس:** تقع المحافظة في غرب جنوب إيران، وفيها قليل من السُّنّة، وهم على المذهب الشافعي.

7 - **لُرستان:** وتقع غرب إيران يوجد السُّنّة فيها في بعض الضواحي والقرى مثل: طله دار، خور، أوز، خنج، بستك، فيشور وجناح وغيرها من المناطق.

8 - **مدينة بوشهر** والمناطق والقرى المحيطة بها وأيضاً مناطق: بندر مقام، طاوبندي، وكشكنار، ومناطق أخرى في جنوب غربي إيران.

9 - **بعض الضواحي والقرى** في مدينة خلخال التابعة لمحافظة أردبيل.

10 - **منطقة طوالش** (الديلم) وعنبران الواقعتان في غرب بحر قزوين في محافظة جيلان.

السُّنّة في عهد الشاه

حاول النظام الملكي، الذي تزعمته الأسرة البهلوية، تقليد تجربة أتاتورك في تركيا، لكن بطريقة كانت تختلف كثيراً عن أتاتورك، فقد لجأ الشاه إلى ممارسة ضغوط مستمرة على الشعب الإيراني وإجباره على ارتداء الأزياء الغربية، التي بدأها مع مقربيه ووزرائه مع انفتاح كامل وشامل على الغرب. وعلى الرغم من علمانية هذا النظام بقي سُنّة إيران يعانون من تمييز وتهميش وغياب الدور الذي يتناسب وثقلهم في إيران، لكن وبحسب طبيعة النظام الملكي آنذاك لم تكن ممارسة التمييز من

منطلق طائفي أو مذهبي بل من منطلقات عرقية صرفة، لأن أهل السُّنّة بصفة عامة هم من الشعوب غير الفارسية، لذلك عاشوا مواطنين من الدرجة الثانية مع تهميش واضح في المجال الإداري والوظيفي والمساواة مع الفرس. هذه الأوضاع دفعت رجل الدين المعروف في إيران أحمد مفتي زادة -كان في وقتها الزعيم الروحي لأهل السُّنّة في إيران- لمواجهة هذه الأوضاع عبر الاتفاق مع عبد العزيز البلوشي وهو مفتٍ وزعيم سنّي أيضاً بتأسيس مجلس لشورى أهل السُّنّة، عرف باسم «شمس» اختصاراً للتسمية، منتهزين فرصة انشغال الدولة مع معارضيها من الشيعة والمنشقين، واجتمع في طهران وثانية في بلوشستان، وخرجت منه توصيات مهمة للدولة، لكنه في النهاية توقف بعد الثورة وخلافات المفتي مع الخميني المعروفة[6].

السُّنّة بعد الثورة

الخميني: «إن السُّنّة والشيعة يمثلون جناحي الإسلام والثورة»

عندما كان الخميني في باريس وعد أهل السُّنّة بأن حقوقهم ستكون متساوية مع الشيعة، ولم يشكّ وقتها أهل السُّنّة في هذا الوعد، عندما أخذ يكرّره في الكثير من ملتقياته وأقواله، وعندما اندلعت الثورة العام 1979م شارك الكثير من سُنّة إيران مع الثورة وساندوها ودعموها، وتحرك معظم زعمائهم نحو قواعدهم لدفعهم للمشاركة في الثورة، وقد سقطت جراء المشاركة مئات الأرواح. لكن مع مرور السنة الأولى اتضح

(6) الريس، رياض، مصدر سبق ذكره.

أن سياسة التمييز ضد سُنّة إيران وبقية الأعراق غير الفارسية ما زالت قائمة، وربما أخذت بعداً قانونياً عندما اشترط الدستور شيعية الرئيس والمواقع المتقدمة.

وتأكد أن ما يكرّره الخميني من حرصه على أهل السُّنّة، وأنهم أحد جناحَي الثورة، لم يكن إلا شعاراً استطاع من خلاله خداعهم وجرّهم لتحقيق أهدافه الطائفية والسياسية، وبعدما تحقق ما أراده ونجحت الثورة تم قمعهم وتهميشهم وتصفية المعترضين منهم بعد الانتهاء من ملف المعارضين اليساريين والأحزاب العلمانية. وعلى الرغم من أن النظام الإيراني أعلن عن تأسيس مجمع حكومي معني بالتقريب بين المذاهب الإسلامية والوحدة بين المذهبين الرئيسيين الشيعة والسُّنّة، فقد نظر إليه أهل السُّنّة على أنه استهلاك إعلامي لدول الجوار بصفة خاصة التي هي دول سنّية، أو أنه كنوع من الازدواجية المقيتة والمقصودة وهو محض ادعاء، حيث يعلّق أحد رجال الدين السُّنّة، وهو مدير مدرسة دار العلوم الإسلامية في زاهدان قائلاً: «إن مسؤولي مجمع التقريب بين المذاهب الإسلامية يسافرون إلى كل مكان في العالم بهدف الوحدة؛ ولكن مع الأسف فإن هذا المجمع لا يعمل في الداخل ما يظهره في الخارج، وهذا الأمر يثير لدينا التساؤل حيث نحن في الداخل لدينا مشاكل متعدّدة تواجه الوحدة. مؤكداً أن حل معاناة أهل السُّنّة أهم بكثير من قضية الملف النووي، وأن مواجهة العدو الخارجي لا تتم إلا بالوحدة الداخلية»[7]. القيادة الإيرانية بدورها تنفي دائماً اي نوع من سياسة التمييز ضد السُّنّة، وتعلن أنهم جزء أساسي

---

(7) أنظر: موقع جامعه أهل سنت إيران: www.iranmehr.com/directory/moreinfo/1580.html - 8k

وكذلك انظر: العددان من مجلة السنّة 50 و 51 على الموقع الالكتروني: http://www.alsunnah.org/mag.asp.

من مكوّنات الشعب الإيراني وتاريخهم مشرّف بدعمهم للنظام الإسلامي ومشاركتهم في الحرب ضد العراق.

في المقابل هناك قيادات سنّية لها علاقة طيبة مع السلطة، توافق السلطة وتؤكّد أنها ليست عنصرية أو طائفية، فرئيس هيئة علماء السُّنّة في إيران الشيخ عبد الرزاق البخاري ينفي أي اضطهاد من قبل الشيعة في ايران ضد السُّنّة، ويؤكّد أن السُّنّة حصلوا على الكثير من الايجابيات بعد نجاح الثورة، وتمكنت قيادات الثورة من إذابة كل الخلافات بين السُّنّة والشيعة التي كانت في زمن الشاه. وطالب البخاري بحل الخلافات عن طريق الحوار والمناقشة الحضارية، والابتعاد عن التعصب والتحجر في الرأي.

ويشدد الزعيم السُّنّي أنه لا توجد لدى أهل السُّنّة أية مشاكل في إيران «حيث إن الحكومة الإيرانية توفر لنا كافة الإمكانيات والمتطلبات، كما أن السُّنّة والشيعة سواسية في الحقوق والواجبات، وللعلم فإن السُّنّة لديهم مدارس خاصة اضافة إلى حوزات علمية ومراكز دينية تدرس فيها كافة الدراسات المتعلقة بالمذهب السُّنّي من تفسير وأحاديث وفقه وأصول، وهذه الدراسات مطابقة للمناهج التي تدرّس في جامع الأزهر والمدينة المنوّرة وسورية».

ولدى سؤال «الوطن» الكويتية للبخاري بخصوص ما يخرج من كلام، وتصريحات تشير إلى ما يلاقيه السُّنّة من تمييز وإهمال أجاب: أن هؤلاء الأشخاص يعملون على قاعدة خالف تعرف «وهم لا يعلمون ما يدور

في إيران، وبعيدون كل البعد عما يحدث هناك. ومن الطبيعي أن هؤلاء يعانون نقصاً في أحد الجوانب الإنسانية، وإني أنصحهم بالتوجّه إلى الباري عز وجل، وتقديم الشكر على هذه النعمة الكبرى التي نحن فيها. وأُشير هنا إلى أن هناك مؤتمرات يعقدها السُّنّة والشيعة في إيران سنوياً حول الوحدة والأخوة الإسلامية»[8].

لكن يبقى ما طرحه البخاري من مثالية عالية، حول وضع أهل السُّنّة في إيران، يخُفي تحت ظلاله خوفاً من السلطة أو استفادة منها؛ لأن الخلافات السُّنّية مع النظام الإيراني لا يمكن إنكارها، خصوصاً أنها أدّت إلى انتفاضات شعبية في جميع المناطق السُّنّية دون استثناء، وبشكل متكرّر في المناطق الرئيسية والأقاليم الكبيرة، وهذه الخلافات أُشير إليها منذ السنوات الأولى، ومن خلال عشرات التقارير من داخل إيران حول نكث الثورة لوعودها لأهل السُّنّة، ففي المؤتمر العالمي لأئمة الجمعة والجماعات السُّنّية، الذي عقد في طهران العام 1982م تضمّنت توصيات ومقترحات للقيادة الإيرانية تخصّ ما يتعرّض له أهل السُّنّة في إيران[9]. التوصيات أشارت إلى نقاط كثيرة تتعلق بالجانب العقائدي والمطالبة بعدم التعرض للخلفاء الراشدين، ومعاقبة من يتعرض لهم والمطالبة بمسجد في طهران، والتمثيل السياسي، وملاحظات مهمة حول الدستور الإيراني الحالي. لكن الذي حدث بعد المؤتمر؛ اعتقال بعض الشخصيات المشاركة، والتي عملت على كتابة هذه التوصيات.

---

(8) جريدة الوطن الكويتية (حوار مع الشيخ عبد الرزاق البخاري)، 3-5-2007.

(9) موقع مفكرة الإسلام حول التوصيات. مجلة السنّة، عدد، 55 و 56 على الموقع الالكتروني:..http://www alsunnah.org/mag.asp وموقع جامعه أهل سنت إيران.

مؤاخذات أهل السُّنّة على النظام الحالي

1 - تقييد حرية بناء المساجد والمدارس الدينية السُّنّية

- طهران بلا مسجد سُنّي:

لا يمكن مراجعة مؤاخذات أهل السُّنّة في إيران دون التوقف عند شكاواهم الدائمة بخصوص المساجد والمدارس الدينية الخاصة بهم؛ والتي تندرج ضمن حق الحريات الدينية وممارسة الطقوس والشعائر. وعندما نشير إلى هذه المشكلة فإن أول ما يتبادر إلى الذهن مطالبة زعمائهم منذ بدايات الثورة، وحتى اليوم، ببناء مسجد خاص بهم في العاصمة طهران، التي يقطنها قرابة المليون سُنّي، لكن لا يوجد لديهم مسجد واحد، ليس في العاصمة فقط بل في مدن أخرى أيضاً كشيراز وأصفهان ويزد. لكن التوقّف عند العاصمة ربما يثير استغراب أهل السُّنّة، لأن العاصمة وحدها فيها 67 كنيساً يهودياً لخمسة وعشرين ألف يهودي، وفي الوقت الذي يوجد معبد للزرادشتية في قلب طهران لا يوجد فيها مسجد سُنّي واحد، وهناك دراسات تشير إلى أن طهران يوجد فيها 151 معبداً لكل الديانات ما عدا أهل السُّنّة[10]. ويكاد جواب الحكومات الإيرانية المختلفة والمتعاقبة يكون واحداً: أن المساجد الشيعية مفتوحة أمام أهل السُّنّة، ويمكنهم الصلاة فيها ولا داعي لبناء مساجد خاصة بهم.

---

(10) انظر: مجلة السنّة، عدد 51 على الموقع الالكتروني: http://www.alsunnah.org/mag.asp. وفصل أحوال أهل السُّنّة عن كتاب زيد العيص، الخميني والوجه الآخر.

بالتأكيد هذا الكلام ينطوي على بساطة كبيرة، ولا يمكن فهمه بمنأى عن قصديات النظام الإيراني، أو القول إن هذا المنع يأتي تحت ذريعة الحفاظ على وحدة المسلمين سُنّة وشيعة، والابتعاد عن إثارة الفرقة بينهم، فلو كان هذا صحيحاً لامتنع الإيرانيون عن بناء مئات المساجد الشيعية في مختلف دول العالم، واكتفوا بمساجد السُّنّة.

يضطر أهل السُّنّة الموجودون في طهران أحيانا إلى إقامة صلاة الجمعة في مقر السفارة السعودية، وأحيانا في مقر السفارة الباكستانية. وبخصوص هذا الموضوع تناقلت بعض صحف المعارضة ومواقعها الإلكترونية، قبل أكثر من عام، جواباً لرجل الدين الإيراني مصباح اليزدي، الذي يمثل في الوقت الحاضر الأب الروحي للتيار المحافظ، لدى سؤاله عن سبب امتناع الحكومة عن السماح ببناء مسجد لأهل السُّنّة في طهران أجاب: «متى ما سمح لنا ببناء حسينية في مكّة عندئذ سوف يسمح لهم ببناء مسجد في طهران».

تعود بدايات دعوة أهل السُّنّة للحكومة لبناء مسجد لهم في طهران إلى اندلاع الثورة الإيرانية، وما زالت حتى اليوم تأتي في صدارة البيانات المندّدة بممارسات السلطات الإيرانية إزاء أهل السُّنّة. ففي السنة الأولى لقيام الثورة طالب الشيخ عبد العزيز البلوشي، وهو نائب منتخب من قبل أهل السُّنّة لمجلس الخبراء، المعني بتعيين ومراقبة مرشد الثورة (وهو مجلس شرفي من الناحية الفعلية) إضافة إلى الشيخ مفتي زادة، من كبار علماء أهل السُّنّة في كردستان إيران، كانا قد طلبا من الخميني أرضاً لبناء مسجد لأهل السُّنّة في طهران، فوافق الخميني وقتها نتيجة

ضغوط داخلية وخارجية قامت بها رابطة العالم الإسلامي، وفعلاً عرضت الحكومة عدة أراضٍ تابعة لأتباع الشاه تمت مصادرتها، لكن رفضها أهل السُّنّة، فتم تخصيص عشرة آلاف متر مربع من الأراضي الحكومية بجوار فندق استقلال للمسجد، وعندما أراد أهل السُّنّة البناء قامت السلطات الحكومية بمصادرة الأراضي، وحسابات المسجد بحجة أن مفتي زادة وهابي المذهب. وبذلك توقف بناء المسجد حتى هذا اليوم[11].

- هدم وإغلاق المساجد السُّنّية:

يدلّل أهل السُّنّة عادة على قمع السلطات الإيرانية لحرية ممارسة طقوسهم الدينية، وشعائرهم بتعرّض دور عباداتهم إلى هدم متعمّد من قبل السلطات، وإن اختلفت الذرائع مرة لسبب تطوير المدن وتوسيعها وأخرى أنها مساجد ضرار تثير الفتنة، أو أنها بنيت لغير أهداف العبادة، أو أن بناءها لم يحصل مسبقاً على موافقة رسمية، أو أن أئمتها لهم ولاءات مع جهات معادية. وتتفق جميع الجهات المعارضة لإيران، وحتى بعض تقارير لمنظمات إسلامية ودولية حول ما تتعرض له دور العبادة التابعة لأهل السُّنّة من عمليات هدم أو إغلاق. وتذكر الدراسات والتقارير والبيانات هدم عدد كبير من المساجد السُّنّية وفي مختلف المناطق في بلوشستان أو في كردستان أو المناطق التركمانية. لكن يبقى لهدم مسجد فيض في مشهد خصوصية، لكونه أثار تظاهرات كبيرة وانتفاضات شعبية ضد الدولة سقط خلالها عشرات المواطنين واعتقل الكثير منهم.

---

(11) المعروف أن مصطلح الوهابية في إيران يأخذ بعد مختلفاً من الناحية الدينية فهو يشير إلى دلالات ضمنية منها تاريخية وأخرى سياسية. أما التاريخية فهي تتعلق بهدم قبور البقيع التي تضم بعض رفات أئمة المذهب الاثني عشري، ودلالات سياسية أن المذهب الوهابي من المذاهب الأولى التي ناصبت العداء للثورة مفصحاً عن تكفيره للشيعة بالإضافة إلى تجويز بعضهم قتل الشيعة.

- **مسجد فيض:**

يعود تاريخ بناء مسجد (جامع الشيخ فيض)[12] في مدينة مشهد مركز محافظة خراسان في شارع خسروي إلى أكثر من قرنين، وهو من أهم المساجد التاريخية في شرق إيران، ويحظى باحترام كبير وتقدير من جميع أهل السُّنّة، وبصفة خاصة سُنّة محافظة خراسان. وقد طالب المسؤولون عنه من الحكومة الموافقة على توسعته وتطويره قبل تاريخ هدمه بسنتين تقريباً، وفعلاً تمت المباشرة وتم بناء أماكن للوضوء، ومواقف للسيارت تحت الأرض واستمرت عمليات التوسعة حتى شيدت الأعمدة لبناء أروقة وصحون جديدة، وبعد مرور قرابة السنتين، وبشكل مفاجئ، قررت السلطات الإيرانية هدمه، وقد أثار هذا القرار امتعاض أهل السُّنّة والقائمين على المسجد، وترجم هذا الامتعاض بمقاومة شديدة من قبل القائمين على رعايته، وتحوّلت المقاومة إلى مواجهة مع القوات الأمنية سقط جرّاءها عشرات ممن كانوا في المسجد. بعد الهدم تحوّل المسجد التاريخي إلى حديقة ومتنزه عام، وبعد أن سوي المسجد بالأرض اندلعت مظاهرات حاشدة في المناطق السُّنّية، وإن كانت وتيرتها أشد وأكثر قوة في إقليم بلوشستان السُّنّي الذي سقط لأيام بيد أبناء الإقليم وتم أسر الكثير من المسؤولين وعناصر الشرطة وحرق العديد من المراكز والمؤسسات الرسمية.

---

(12) المعروف أن مصطلح الوهابية في إيران يأخذ بعد مختلفاً من الناحية الدينية فهو يشير إلى دلالات ضمنية منها تاريخية وأخرى سياسية. أما التاريخية فهي تتعلق بهدم قبور البقيع التي تضم بعض رفات أئمة المذهب الاثني عشري، ودلالات سياسية أن المذهب الوهابي من المذاهب الأولى التي ناصبت العداء للثورة مفصحاً عن تكفيره للشيعة بالإضافة إلى تجويز بعضهم قتل الشيعة.

- **المدارس الدينية:**

يذكر فهمي هويدي في كتابه «إيران من الداخل» أن السلطة الإيرانية أصدرت بعد قيام الثورة «قراراً بعدم السماح لأهل السُّنّة بإنشاء مدارس خاصة بهم، وقامت هي بذاتها بإنشاء مدراس لتدريس عقيدة أهل السُّنّة لأبناء أهل السُّنّة، وأطلقت على واحدة منها اسم الشيخ محمود شلتوت، الذي كان من دعاة التقريب بين السُّنّة والشيعة، وقد عيّنت لهذه المدارس مدراء شيعة، وقد استهجن هذا التصرّف أحد أنصار الخميني من أهل السُّنّة».

ليست لدي معلومات بخصوص وجود قرار رسمي بمنع أهل السُّنّة من بناء مدارس خاصة بهم؛ لكن تجربتي الطويلة في إيران تؤكد أن إصدار مثل هذا القرار طبيعي جداً أن يخرج من السلطات الإيرانية، لكن ليس لأهل السُّنّة فقط، وإنما هناك حوزات علمية تعود إلى مرَاجع دينيين شيعة في قم أُغلقت أو منعت من تطويرها أو بناء مدارس جديدة لها. لم تكن مشكلة السلطة في إيران مع المدارس السُّنّية بقدر الخوف من أن تتحوّل هذه المدارس إلى أماكن لتنظيم معارضين للسلطة الإيرانية، وتعريف الشعب بمساوئ النظام الحاكم.

إن ما يذكره هويدي أو حتى ما يذكره معظم المعارضين الإيرانيين من منع وإغلاق بعض المدارس السنّية، هو بالفعل ما يحصل يومياً في إيران، ولكل الإيرانيين ممن تشك الدولة في أنهم غير موالين، أو أن لديهم تحفظات على ممارساتها. ومن أشهر المدارس السُّنّية التي أمرت السلطات الإيرانية بإغلاقها هي مدرسة نور الإسلام في كردستان، ومدرسة شيخ قادر بخش في بلوشستان، ومدرسة خواجه عطا في مدينة

بندر عباس (هرمزكان). وهناك مئات المدارس الأخرى التي ترصدها البيانات السنّية[13].

تعترف السلطات الإيرانية أنها تصدر أوامر بغلق بعض المدارس، لكنها تصف المدارس المغلقة ببيوت التخريب التي تريد الإطاحة بمنجزات الثورة الإسلامية الإيرانية، وهي مخترقة من قبل الجماعات الوهابية خارج إيران. كما أن هذه الجماعات تستغل اسم أهل السُّنّة لتمرير أهدافها، والحكومة كثيراً ما تقول إن لديها الوثائق الأكيدة والدامغة على أن هذه المدارس هي مدارس وهابية، تختبئ تحت اسم أهل السُّنّة. ولعل جزءاً من موقف الحكومة الإيرانية وردودها يحمل مقداراً من الصحة فهناك عشرات المدارس التي تموّل من خارج إيران، وهذه تكثر بشكل واضح داخل إقليم بلوشستان الإيراني المجاور لباكستان، ومعروف أن إسلامييها يتلقّون تمويلاً من المملكة العربية السعودية.

2 - اعتقال واغتيال شخصيات دينية وقومية من أهل السُّنّة:

من الأمور التي يشكو منها سُنّة إيران أيضاً، ويشيرون من خلالها إلى الظلم الذي لحقهم من الممارسات العنصرية والطائفية للنظام الإيراني، هي الاعتقالات والاغتيالات التي تعرّضت لها رموزهم الدينية والمذهبية والثقافية. فبحسب الكثير من الروايات والتقارير، من داخل إيران وخارجها، أن عدد الذين تعرضوا للاعتقال والاغتيال من السُّنّة

(13) مولوي موسى، آخرين فرياد مسجد فيض (باللغة الفارسية).

بلغ المئات، لكن تبقى هذه التقارير مشكوكاً بصدقيتها كونها صادرة معظمها من جهات معارضة تبالغ (بطبيعتها) في نسبتها لأي اعتقال أو اغتيال للدولة. لكن إجمالاً فإن رموزاً مهمة لسُنّة إيران تعرّضت للاعتقال والاغتيال وعلى رأسهم الزعيم السُنّي المعروف، الذي وقف مع الخميني في بداية الثورة ثم اختلف معه بعد ذلك، واعتقل وبعد اعتقاله بأيام توفى. في المقابل هناك زعماء شيعة اعتقلوا ولوحقوا لأنهم اختلفوا مع النظام الحاكم، وما حدث للفقيه الشيعي العربي محمد طاهر الخاقاني، الذي توفى تحت الإقامة الجبرية، أو ما تعرض له الشيخ حسين منتظري (مهندس ولاية الفقية في إيران الذي لقب بخليفة الإمام)، الذي اختلف مع الخميني وخامنئي بعد ذلك، فقد اتهم أنه ضد الثورة والنظام مع أنه فقيه شيعي فارسي، وقد بقي لسنوات تحت الإقامة الجبرية في قم.

تشترك الأسماء التي تذكرها التقارير والروايات الصادرة من جهات المعارضة، أو التي تناصرها من الجهات السُنّية في العالمين العربي والإسلامي، بعدد من القواسم التي تؤشر لنوعية المسببات التي تتبناها الحكومة في اغتيالاتها أو تصفيتها أو اعتقالاتها لأهل السُنّة، وهي:

أولاً - معظمهم من الدارسين، أو الذين درسوا في المملكة العربية السعودية، ومعروف أن العلاقة المتوترة بين إيران والسعودية ذات أثر واضح في هذا النوع من الممارسة.

ثانياً - التعرّض إلى كشف ومساءلة الجانب العقائدي للشيعة، وهو ما يعمل عليه الجانب الشيعي مع العقائد السُنّية لكن هذا غير مرحب به من قبل السلطة، ليس فقط إذا صدر هذا عن السُنّة بل حتى إذا كان

صادراً عن شخصيات شيعية معروفة تشتغل في نقد المنظومة العقائدية الشيعية.

ثالثاً - المكان له علاقة واضحة. إن معظم الذين تم اعتقالهم من بلوشستان، الإقليم الذي يشكّل الخنجر في خاصرة الدولة الإيرانية الحالية وكذلك كردستان.

3 - تشكيل المنظمات والتمثيل السياسي:

- منع تشكيل المنظمات:

بحسب الدستور الإيراني يجوز تشكيل المنظمات والهيئات والتجمعات لمختلف المواطنين، خصوصاً للأقليات، لكن من الناحية العملية هذه الفقرة الدستورية معطلة، فهناك عشرات الموانع التي تضعها إيران لمن من يرغب بتشكيل أية منظمة حتى لو كانت تمارس العمل الثقافي العام، لذلك يأتي حرمان أهل السُّنّة من هذا الحق الدستوري كتصرّف طبيعي لطبيعة النظام القائم، الذي يفتقد جسوراً من الثقة بينه وبين كل شرائح المجتمع، ومنهم أهل السُّنّة، فقد حاول مثلا الزعيم السُّنّي الشيخ أحمد مفتي زادة[14]. إنشاء منظمة تجمع أهل السُّنّة باسم مجلس الشورى المركزي لأهل السُّنّة لكنه سجن وتعرض إلى التعذيب، كما تذكر مصادر المعارضة السنّية، وهناك شواهد كثيرة تتعرض لها مختلف الطوائف الإيرانية ومنها الطائفة الشيعية.

---

(14) انظر: موقع المسلم، موقع مفكرة الإسلام، موقع بيكاه تحليلي جهان، موقع اطلاع رساني شيعيان: www.shiayan.ir/ - 40k

موقع المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية: www.ncr-iran.org/ar/content/blogcategory/15/15/ - 20k

- تمثيل ناقص وغير حقيقي:

من الشواهد التي يذكرها السُّنّة دائماً في سياق الممارسات القمعية والعنصرية، للسلطة الإيرانية الحاكمة تجاههم، هو أن وجودهم في الحياة السياسية يكاد يكون معدوماً، أو أنه لا يمثلهم حقيقة، بسبب تغليب المصالح الذاتية بالنسبة لبعض العناصر السُّنّية المشاركة في الدولة، والتي تقدّم على الدوام فروض الطاعة للنظام الحاكم. فلا يوجد مثلاً في محافظة كردستان محافظ سُنّي مع أنها محافظة بأغلبية سُنّية مطلقة، وكذلك في بلوشستان. أما إذا كان الحديث على مستوى المواقع المتقدّمة فلا وجود لسُنّي واحد صار وزيراً منذ الثورة حتى اليوم، وهناك نص دستوري واضح يمنع أن يكون رئيس الجمهورية من أهل السُّنّة بسبب اشتراط شيعية وإمامية الرئيس. أما وجودهم في البرلمان الذي يبلغ عشرين نائباً كما تذكر مصادر رسمية فتقرأه الكثير من الجماعات السُّنّية على أنه يمثل مصالح وأهداف النظام فحسب، فلم نسمع، أو نقرأ أن نواب المناطق السُّنّية في إيران خاضوا نقاشاً أو طالبوا بتشريع يخص أهل السُّنّة ومناطقهم التي تعرف بضعف الخدمات مثلاً. إضافة إلى أن عددهم لا يتناسب وحجم الكثافة السكانية لأهل السنّة.

- تصريحات إيرانية بنفي التمييز والعنصرية تجاه السُّنّة:

إن الاتهامات التي يهيلها الكثير من أهل السُّنّة في إيران، والتي توقفنا عند أبرزها وخصوصاً تلك التي تصدر من جانب المعارضة المسلحة أو من غير الإيرانيين سواء الجهات السُّنّية العربية أو الإسلامية؛ يتعامل

معها الإيرانيون في السلطة على أنها تأتي في سياق النيل من إسلامية الثورة، وتهدف إلى الإطاحة بهذا المنجز (الشعبي - الإلهي) الكبير. وهذا الردّ لا يأتي من الشيعة الموالين للنظام بل من السُّنّة أيضاً. فرئيس هيئة علماء السُّنّة في إيران الشيخ عبد الرزاق البخاري، وهو عضو أيضاً في المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب وهو مفت وخطيب معروف في إيران، ينفي في حوار مع جريدة الوطن الكويتية[15] أن الشيعة يمارسون أي اضطهاد بحق سُنّة إيران، مؤكداً أن السُّنّة في إيران يعيشون جنباً إلى جنب مع الشيعة في ظل العدالة والمساواة في الحقوق والواجبات وأن "عدد السُّنّة في إيران عشرة ملايين، ولديهم أكثر من 250 مسجداً، إضافة إلى مراكز دينية وحوزات علمية مناهجها تطابق المناهج الدراسية في الأزهر والمدينة وسوريا".

معتبراً كل ما ينافي هذا محض إشاعات، قال البخاري أيضاً: "هناك الكثير من الإيجابيات بعد انتصار الثورة الإسلامية، فقد ذابت الخلافات التي كانت بين السُّنّة والشيعة خلال حكم الشاه، ولكن بعد انتصار الثورة الإسلامية أعلن السيد الخميني في كافة الصحف؛ أن المسلمين سُنّة وشيعة جميعهم إخوة متساوون في الحقوق والواجبات، ومنع إهانة البعض معتبراً أن من يقوم بهذا العمل ليس سُنّياً ولا شيعياً، حيث إن الأمة الإسلامية تجتمع على كلمة التوحيد والشهادتين «لا إله إلا الله محمد رسول الله»، وأن من دخل الإسلام ونطق الشهادتين فقد عصم نفسه

(15) أحمد مفتي زادة هو رجل دين وزعيم سنّي كبير من كردستان مؤسس أول حركة سنّية في إيران كانت تسمى بشوراي شمس. ساند الخميني في ثورته ودعا الأكراد إلى مؤازرة الثورة بهدف تحقيق الحقوق القومية للشعب الكردي بالإضافة إلى الحقوق الكردية، لكنه اصطدم مع الخميني في بداية الثورة وتم اعتقاله وبقي في السجن لعشر سنوات، ثم توفي في سنة 1993 بعد خروجه من السجن بأيام، وتشير مصادر إيرانية أنه قتل.

وعرضه وماله، وجميعهم إخوة في الإسلام ويجب عليهم التآلف والمحبة وفقاً لما جاء في القرآن الكريم وكذلك في الأحاديث النبوية الشريفة".

ويستطرد الشيخ البخاري في لقائه مع الوطن الكويتية في الكثير من التفاصيل، التي تخصّ أهل السُنّة في إيران، وربما ما يلفت النظر في تصريحه هو رسمه لصورة تتصادم كلياً مع ما تعلنه السلطة الإيرانية، معتبراً أن خلاف ذلك هو ناجم عن التعصب والتحجّر في الرأي، حيث قال: "وأجزم بأن هذه الخلافات، أو من يقوم بها، تأتي عن طريق الجهل، لأن العقلاء ملتزمون بالأخوة الإسلامية، كما جاء في القرآن الكريم «إن هذه أمتكم أمة واحدة»، إذ الأساس هو التقوى والعبادة وليس السُنّة أو الشيعة، فالمنزلة عن طريق التقوى كما قال الله تعالى «إن أكرمكم عند الله أتقاكم». لذا الأساس هو التقوى حيث إنه لا فرق بين عربي أو أعجمي ولا أسود ولا أبيض إلا بالتقوى ولذلك وبرغم أن الحكومة الإيرانية شيعية إلا أن الجميع سواسية أمام القانون، فالسُنّة والشيعة جميعهم إخوان في الدين والوطنية".

ما تطرق إليه البخاري، رئيس هيئة علماء السُنّة في إيران، بحاجة إلى توقف في كثير من موضوعاته، بسبب عدد من المسبقات التي تختفي ضمناً مع نفيه القاطع. وإذا ما عرفنا أن البخاري ينتمي إلى إحدى الطرق الصوفية، وهو رئيس الجالية الشرعية العرفانية لأهل السُنّة في إيران، لأدركنا أنه وجماعته لا يؤمنون بالفكر السلفي، أو أنهم غير متأثرين بالمدارس السُنّية الإقليمية أو الإسلامية، كما أنه من الشخصيات التي ترفض اللجوء إلى السلاح والتصادم مع الدولة، إضافة إلى أن الطرق

الصوفية هي الأقرب من المذاهب السُنّية إلى التشيع. لكن هذا لا ينفي أيضاً، في الجهة المقابلة، من أنه واقع تحت رهبة وسطوة الأجهزة الأمنية الإيرانية، التي يتخوّف منها حتى الذين يعملون داخلها.

ما أشار إليه البخاري من رفض لما تسوقه بعض الجهات، حول أهل السُّنّة، يؤكده الأمين العام للمجمّع العالمي لأهل البيت، حجة الإسلام والمسلمين أختري في الدورة العشرين للملتقى العالمي للوحدة الإسلامية، الذي عقد بداية العام ألفين وسبعة في طهران، حيث أكد أن ما يروَّج عن اضطهاد أهل السُّنّة في إيران هو من أعداء الإسلام، الذين يتباكون زوراً على أهل السُّنّة في إيران. وتساءل: لماذا الآن تتعالى الاصوات؟ أين كانت هذه الأصوات عندما كان نظام الشاه يضطهد السُّنّة والشيعة معاً؟ مشدداً على أن أوضاع أهل السُّنّة في إيران أفضل بكثير من أوضاع إخوانهم في الدول العربية والإسلامية، وما الاتهامات إلا صنيعة من صنائع الاستكبار العالمي وأعداء الإسلام في بلاد الكفر والنفاق.

خاتمي ولحظة الانفراج

يعد الإيرانيون، ومعهم الجوار الإقليمي والدولي، فترة الحكم التي تزعمها محمد خاتمي وتياره الإصلاحي بمثابة العصر الذهبي للإيرانيين. ففي فترته فتحت الأبواب أمام الحريات الشخصية والاجتماعية، وتنفس الشباب الإيراني نسيم الحريات بعيداً عن سلطات لجان الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، التي تنتمي إلى التيارات المحافظة، والتي يباركها مرشد الثورة علي خامنئي، فمظاهر المساءلة والرقابة اختفت عن الشارع، وعن

الجامعة والتشكيلات والهيئات والاتحادات بدرجة واضحة، تغيرت إيران في علاقتها مع العرب الجيران، ومع الغرب، وبدأت أولى خطوات الحوار من الشيطان الأكبر كما سماه الخميني، وشاع استخدامه في الخطاب الرسمي الإيراني.

أخذت إيران في ظل حكم خاتمي تخطو تدريجاً نحو بناء دولة ديمقراطية، ومجتمع مدني لكن في المقابل كان المحافظون والمقربون للمرشد يضغطون دائماً باتجاه إسقاط خاتمي وحكومته عبر مساءلته واستجوابه في البرلمان، الذي كان يهيمن عليه المحافظون، وعبر التشهير بوزرائه. وملف وزير حكومته عطاء الله مهاجراني صار في وقته من أكثر الملفات إثارة في الإعلام. في ظل الانفتاح الكبير في سياسة خاتمي الداخلية شعر أهل السُّنّة لأول مرة بعد الثورة أن الدولة تريد مصادقتهم وجرّهم إليها لإعادة بناء الثقة التي هدمتها سنوات حكم المحافظين، وفعلاً شهدت بعض التغييرات في أوضاع أهل السُّنّة فقد تمثلوا في البرلمان بـ 14 نائباً. كما شكّل خاتمي لجنة لمتابعة شؤونهم، وإن كان رئيسها شيعياً وهو ابن شقيقته، لكنه كان قريباً من أهل السُّنّة وعلى معرفة بشؤونهم. ومع هذا كان قد أثار استغراب السُّنّة. لماذا شيعي يرأس لجنة ترعى شؤونهم؟ وبحسب متابعتي لفترة خاتمي فإنه لجأ إلى وضع رئيس للجنة شيعي مع نائبين سُنّيين ناتج عن حجم الضغوط الممارسة عليه من قبل مرشد الثورة وحاشيته التي تنتشر في كل المواقع. ومع قناعة خاتمي بإنشاء علاقة حقيقية مع جميع أطياف الشعب الإيراني لكنه لم ينجح بترجمتها على الأرض للأسباب التي أشرنا إليها قبل قليل.

طالب السُّنّة في زمن خاتمي من جهتهم بإيجاد حوار واسع بين الباحثين والمفكرين والسياسين، للتقارب وإزالة الخلافات والوصول إلى اتفاق واضح، يمهد لنزع فتيل الأزمات، وربما يساهم في إلقاء بعض الجماعات السُّنّية أسلحتها ودخولها إلى المعترك السياسي والمدني، وإلا فالعملية ستكون أقرب إلى الخداع وللاستهلاك الداخلي والخارجي أيضاً. في النهاية لم يتحقّق ما أراده أهل السُّنّة حول تحسين أوضاعهم، وإجبار النظام على التعامل معهم كمواطنين من الدرجة الأولى. باعتقادي أن أهل السُّنّة وزعماءهم أخطأوا كثيراً عندما طالبوا بكل شيء من حكومة خاتمي، التي ناصبها المحافظون مع المؤسسة الدينة العداء الكامل، واعتبروها خطأً لا يمكن تكراره وهذا ما حدث بالفعل.

السُّنّة في ظل حكومة محمود أحمدي نجاد

مما يسجل لفترة خاتمي، والتي دامت ثماني سنوات، أنها وضعت النظام الإيراني في مسار من الصعب جداً التراجع عنه بشكل كامل، بعد أن ترك تأثيرات عميقة لدى إنسان القاع الإيراني، أو ما تركه من انطباعات في الجوار الإقليمي والإسلامي عموماً ومؤسّساً لسياسة جديدة لدولته، تقف على أرضية نصها أن قوة إيران تزيد ضمن علاقات إيجابية متطورة مع هذا الإقليم، وضمن التكتل الإسلامي الذي عمل عليه خاتمي. ما بدأه خاتمي يحاول نجاد أن يستكمله وإن بخطوات غير ناضجة تؤشر على غياب الحنكة في إدارة دولة مثل إيران. لكن مع هذا يحاول نجاد باستمرار استقطاب الدول العربية والسُّنّية لمشروع الشرق الأوسط الإسلامي، الذي أعلنه دون الكشف عن توصيفات هذا المشروع وقواعده، التي سينهض بها

وعليها. عموماً يحاول نجاد التودّد لأهل السُّنّة في إيران ليرضي على الأقل بعض الدول العربية والإسلامية، التي تعترض على نظام الثورة وتصفه بأنه نظام يلغي الوجود السُّنّي ويضعهم ضمن الهامش المنسي.

في هذا السياق يأتي استحداث نجاد منصب مستشار يختص بشؤون أهل السُّنّة في إيران، عندما أصدر مرسوماً رئاسياً (3 ذو الحجة 1426هـ/3 يناير (كانون الثاني) 2006م) نص على تعيين عالم الدين السُّنّي مولوي محمد إسحق مدني مستشاراً له لشؤون المسلمين السُّنّة. هذا ما ذكرته حينها وكالة الأنباء الإيرانية التي أذاعت الخبر، ومن الملفت للنظر أن الإيرانيين السُّنّة لم يصوّتوا لنجاد لا في الجولة الأولى، التي أعطوا أصواتهم فيها إلى الإصلاحي ورئيس البرلمان السابق مهدي كروبي من أجل تحقيق بعض الشروط، كإعطائهم حقوق متساوية مع باقي المواطنين، وإقامة مسجد لهم في طهران، ومنح بعض الحريات الأخرى. وحتى في الجولة الثانية عادوا وأعطوا أصواتهم إلى رفسنجاني، الذي حل في المرتبة الثانية بعد الإعلان عن فوز نجاد.

ربما تأتي خطوة نجاد، هذه بعد فوزه لكسر حاجز الخوف وعدم الثقة بينه وبين أهل السُّنّة، خصوصاً أنه معروف بانتمائه ألى أقصى اليمين المتشدّد. لكن إعلان المرسوم الرئاسي بتعيين مستشار لأهل السُّنّة يأتي بالتأكيد ضمن رسالة ضمنية إلى معارضيه من جميع التيارات، وحتى من المحافظين أنكم لم تستطيعوا الوصول إلى هذه الخطوة من قبل. بالإضافة إلى رسالة أخرى يحملها المرسوم إلى الدول العربية والإسلامية، وفي صدارتها تلك التي تطالب بأوضاع أحسن وبمساواة لأهل السُّنّة مع

غيرهم في إيران، وتطمينهم بأن نجاد ليس كما يشاع ويروَّج عنه من مغالي ومتطرّف في النظام الإيراني.

هذه بعض الخلفيات الإيجابية التي يمكن أن يحملها المرسوم بتعيين المستشار. لكن في المقابل هناك قراءة أخرى تتعارض جزئياً أو كلياً مع ما تقدم تفسيره، وتستند إلى أن المرسوم جاء في ظل ظروف أمنية وسياسية تشهدها إيران والمنطقة بأكملها، في ظل تهديدات دولية شديدة اللهجة إلى إيران، تتزعمها الولايات المتحدة وتناصرها الدول الأوروبية، وإن بدرجات متفاوتة. وبالتأكيد فإن إيران في ظل هذه الأجواء المتشنجة، وغير المستقرّة تريد تقوية العلاقات، وترطيب الأجواء الإقليمية والإسلامية لمواجهة التحديات الخارجية. لكن بعد مرور سنة تقريباً على هذا المرسوم لم يشهد المشهد السُّنّي تحسناً كبيراً وملموساً يترجم فاعلية هذا المنصب. فما زال أهل السُّنّة كما كانوا دون تغيير. من هنا نجد في تفسيرات بعض المعارضين لنجاد، وتحديداً الراديكاليين منهم، أن مرسوم نجاد لا يتعدى كونه صالحاً للاستهلاك الإعلامي ولتهدئة المناطق السُّنّية، التي هو بحاجة إليها في بداية تسلّمه منصب الرئاسة.

عوامل الأزمة الحقيقية بين سُنّة إيران والنظام الحاكم

تطرقنا، في ما تقدم، إلى أهم ما سجله سُنّة إيران على النظام الحاكم، الذي وصفوه بأنه عنصري طائفي ديكتاتوري. لكن برأي كاتب السطور (ويؤيده بعض الباحثين من المشتغلين في الشأن الإيراني الداخلي)

أن أزمة السُّنّة في إيران مع السلطة تأخذ بعداً أهم بكثير من الأمور التي سلطنا الضوء عليها سابقاً مع أهميتها، لكنها تبقى كنتيجة لأسباب حقيقية تتعلق بنظرة قادة إيران إلى العنصر غير الفارسي، وإلى المعارضين أيّاً كانوا. فالمشاكل والقيود التي عرّضت السُّنّة ومناطقهم للكثير من المشاكل والمعاناة والمآسي، ليس مرجعها المذهبية وحدها، وإن كان لها علاقة، لكنها لا تتجاوز كونها جزءاً من عدة أجزاء شديدة التداخل. فالجزء العرقي له علاقة أساسية وراء الحرمان الذي يعانيه سُنّة إيران، فالغالبية الساحقة منهم ليسوا من أصول فارسية، فهم إما أكراد أو بلوش أو تركمان أو أتراك أو عرب، وثمة جزء آخر يتعلق بجغرافية المناطق السُّنّية، فهي في معظمها تقع على أطراف وحدود إيران مع دول سُنّية لها خلاف مع النظام الحاكم، وإن اختلفت درجات ومستويات الخلاف والتوتر بينها وبين تلك الدول التي تجاورها. هذه الأجزاء وأجزاء أخرى كافية لإدامة الشك وعدم الاطمئنان الذي يسيطر ويهمين على قادة إيران، خصوصاً في المؤسسات المعنية بالحفاظ على الثورة وآدابها.

لقد استغل النظام هذه الشكوك، واستند عليها، في مهاجمة ومعاقبة أهل السُّنّة وغيرهم. وهذا ما أشار إليه فهمي هويدي في كتاباته عن إيران بقوله: «إن هذه الأسباب وغيرها كانت مبرراً لإثارة الشك تجاههم، فهم في نظر النظام الإيراني ليسوا مجرد فصيل يختلف مذهبياً معه، ولكنهم عرق مشكوك في انتمائه إلى جسد الدولة الإيرانية، وكثيراً ما يُتهمون بالقيام بعمليات التهريب أو الاتصال بالجهات المعادية، وهي مبرّرات كافية للنظام الإيراني للتنكيل بهم، من وجهة نظرهم». ويشير هويدي إلى «أن النظام الإيراني كان ينكر دوماً أنه يقوم باضطهاد أهل

السُّنّة في إيران أو يعذبهم، إلا أنه اضطر أخيراً تحت ضغط الصحافة ووسائل الإعلام، إلى الاعتراف بأن عدداً من رجال النظام قاموا بأعمال عنف ضد المسلمين السُّنّة وغيرهم من المعارضين، غير أن السلطات زعمت أن ذلك لم يحدث بأوامر من القيادة أو من الولي الفقيه».

شخصيات الفكر السُّني في إيران المعاصرة

عباس المرشد(*)

شكّل تأسيس الدولة الصفوية في إيران سنة 1501م[1] حدثاً مهمّاً ليس للطائفة الشيعية وحسب، بل للطائفة السُّنّية أيضاً. لم تستمر الدولة الصفوية في إدارة حكم إيران، إذ إنها انهارت بعد حوالي 200 سنة من تأسيسها وتولى القاجاريون حكم إيران، وقد ضعف حكمهم مطلع القرن العشرين بفعل الثورة المشروطة (1906-1911)[2]، حتى إزاحتهم كليةً العام 1925. وأخيراً قبل ثلاثين سنة تحوّلت إيران إلى جمهورية إسلامية وفق نظام ولاية الفقيه على يد الإمام الخميني (1900-1989). وعلى الرغم من تلك التحوّلات المتعدّدة، فإن الثابت الذي تأسّس مع الدولة الصفوية وظل مستمراً هو ثلاثة عناصر هي:

(*) باحث من البحرين.

(1) أسّس هذه الدولة إسماعيل الصفوي عام 1500م في أذربيجان ثم بسط نفوذه على شروان والعراق وفارس، وأعلن أن الشيعة دين الدولة. وبلغت الدولة أوج قوتها في عهد الشاه عباس الصفوي (1588-1629). وتمكن العثمانيون والأفغان من القضاء على هذه الدولة عام 1722م.

(2) مزيد من تفاصيل خصائص كل مرحلة يمكن الرجوع إلى:

محمد رضا وصفي، الفكر الإسلامي المعاصر في إيران جدليات التقليد والتجديد، دار الجديد، بيروت 2000. ص23-95.

فؤاد إبراهيم، الفقيه والدولة، الفكر السياسي الشيعي، دار الكنوز الأدبية، بيروت، 1989.

أولاً: توحيد إيران جغرافياً تحت حكم مركزي واحد بعد أن كانت دويلات متعددة.

ثانياً: سيطرة وبقاء الحكم الشيعي في سدة الحكم رغم تعاقب الحكام وأنظمة الحكم.

ثالثاً: التحوّل المذهبي الذي حدث للسكان وما أفرزه من تغيير جوهري في التركيبة الديموغرافية والمذهبية.

العنصر الثالث شكّل مادة خصبة وثرية للأدبيات السياسية المعاصرة، خصوصاً أنه يبحث في تحوّل مذهبي فريد من نوعه، إذ تحولت إيران من دولة سُنّية ذات تراث سُنّي متراكم أسسه أكبر علماء السُّنّة على امتداد التاريخ الإسلامي، إلى دولة شيعية خرّجت أكبر وأهم فقهاء الطائفة الشيعية أيضاً، وعادة ما يشار هنا إلى الأسلوب العنيف والدموي الذي لجأ إليه الشاه إسماعيل الصفوي، لتحويل إيران من مجتمع سُنّي إلى مجتمع شيعي. ما تجدر الإشارة إليه هنا، وهو أمر مهم جداً للوصول إلى معطيات واقعية حول ديناميات التحوّل المذهبي، مفاده أن التحوّل المذهبي في إيران ظل عملية مستمرة ودون انقطاع وتدخلت فيها عوامل عديدة ومتغايرة، فعلى سبيل المثال منطقة بوشهر لم تدخل في التشيّع إلا في زمن الدولة القاجارية، وكان ذلك بحدود العام 1820م، إثر قدوم العلامة الشيخ حسن العصفور من البحرين إلى المنطقة واستقراره فيها، فجذب السكان إليه ونشر التشيّع في المنطقة[3]، مقابل بعض المدن الإيرانية ذات الطابع الفارسي مثل يزد

(3) كانت مدينة بوشهر (عاصمة محافظة بوشهر بنفس اسمها) منذ نشوئها مدينة سنّية، بل مدينة دشتي التي بناها عمر بن عبد العزيز أيضا كانت سنّية، وكانت أسرة "آل مذكور" التي هي أول أسرة حاكمة في هذه المدينة، جميعاً من أهل السُّنّة الشوافع، إلى أن قدم حسن آل عصفور سنة 1216هـ (1801م) من البحرين إلى بوشهر.

وكاشان وشيراز وأصفهان، وهي مدن تحوّلت مذهبياً بتدخل عوامل سياسية إبّان حكم الدولة الصفوية. وكنتيجة للتحوّل المذهبي المفروض تارة والطوعي تارة أخرى تحوّلت الطائفة السُّنّية إلى طائفة أقلية مذهبية، وبفعل العوامل السياسية الداخلية والخارجية أصبحت هذه الأقلية تقطن حدود وأطراف إيران.

تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على بعض الشخصيات الإيرانية السُّنّية ذات التأثير في الداخل الإيراني، وذلك في ضوء ديناميات التحوّل المذهبي، وأثره على نسج التحالفات السياسية والاجتماعية داخل مجتمع منقسم مثل المجتمع الإيراني، وتتخذ السير والتراجم مصدراً أساساً في عملية التحليل. لذا فإن الأسئلة محل التحليل تعتمد على إقامة ربط بين معطيات التراجم الشخصية والنتائج المترتبة على أرض الواقع مثل تأسيس حركات وأحزاب دينية أو سياسية، أو الإسهام في تطوير الفكر الديني السُّنّي. والسؤال الأساسي هو: من هي الشخصيات المعاصرة، التي أثّرت في الطائفة السُّنّية في إيران؟ وما هي التوجهات السياسية والمعرفية التي كانت تتبناها؟ وهل تؤدّي العوامل الإقليمية إلى تقوية اتجاهات دينية وسياسية محدّدة؟ وكيف تؤثّر الظروف الاجتماعية والاقتصادية للطائفة السُّنّية في إيران على ظهور القادة والشخصيات المؤثّرة؟ وكيف يتلقّى علماء السُّنّة مصادر القوة وتكوين الرأسمال المعرفي والسياسي؟

وقدّم مساعي كبيرة لتشييع أهلها، وازداد عدد الشيعة في هذه الناحية نتيجة نشاطاته. وقد كانت أيضا نشاطات آل عاشور والبحرينيين وآل أمير مرموقة أيضا في مدينة "دشتي" للدعوة إلى التشيع في تلك السنوات.

أولاً: أثر التوزيع الديموغرافي لأهل السنّة في إيران

بسبب عدم وجود إحصائية دقيقة، وعدم السماح لأية جهة أو منظمة القيام بإحصاء الأقليات المذهبية والقومية في إيران، فمن الصعب جداً تحديد عدد الذين ينتمون إلى مذهب أهل السُّنّة. والمسلمون السُّنّة، حسب الإحصاءات شبه الرسمية، تتراوح أعدادهم بين 14 إلى 19 مليون مسلم يشكّلون نسبة تتراوح بين 20% و 28% من الشعب الإيراني. وهم مقسمون إلى ثلاث عرقيات رئيسية، هي الأكراد والبلوش والتركمان، وقليل من العرب في إقليم عربستان (الأحواز). ويسكن غالبية السُّنّة بالقرب من خطوط الحدود التي تفصل إيران عن الدول المجاورة ذات الأغلبية السُّنّية، مثل باكستان وأفغانستان، والعراق وتركمانستان، أما المسلمون السُّنّة من العرق الفارسي فوجودهم نادر. حيث يعيش في إيران ستة ملايين كردي، ويشكّل الأكراد نصف أهل السُّنّة تقريباً، ومن المعلوم أن 98% من الشعب الكردي مسلم وأكثر من 95% منهم من أهل السُّنّة، ويأتي الشعب البلوشي في المرتبة الثانية.

تأسيساً على هذه الحقائق يمكن الذهاب إلى أن الأكراد والبلوش يعتبرون مصدراً أولياً لتخريج قادة أهل السُّنّة في إيران. وبحكم النزعة القومية لدى الأكراد، التي تضاهي النزعة الفارسية، يمكن القول أيضا إن نسبة تأثير الشخصيات البلوشية على الطائفة السُّنّية هي أوفر حظاً من العرقيات الأخرى، مع ما يذكر من نزعة قومية مشابهة لدى البلوش، وظهور دعوات حديثة للاستقلال في دولة قومية.

من وجهة نظر تحليلية، فإن وضع الأقليات يتّسم عموماً بسلوك اتجاهات محافظة من الناحية المعرفية، وهو ما يؤدي إلى جمود عملية الإصلاح والتطوير الفكري. وبالتالي فإن البحث عن شخصيات فكرية إصلاحية ومطوّرة لفكر الأقلية يصبح عملية شاقّة. وقد نجد تفسيراً لهذه الظاهرة من خلال ربط وضع الأقلية بجملة الحقوق السياسية والاجتماعية، إذ كلما كان وضع الأقلية هامشياً، ومعرضاً للانتهاك، كان معيار التأثير متأثراً بالخدمة السياسية التي تقدمها شخصيات وقيادات الأقلية، وهو الأكثر حظاً لتكوين الرأسمال المعرفي والاجتماعي لدى أفراد المجتمع.

ثانياً: العوامل المؤثرة في بروز القيادات السُّنّية الإيرانية

مع الإقرار بصعوبة تحديد مؤشرات التأثير موضوعياً، يمكننا وضع تصوّر أوّلي عن مستويات التأثير. يقوم هذا التصوّر على رصد أربعة أبعاد هي:

1 - الجماهيرية.
2 - المؤسسية.
3 - الحركية.
3 - الإنجاز.

فيمكن لشخصية ما أن تجمع درجات في الأبعاد كافة، كما في حالة الشيخ أحمد مفتي زادة (ت 1993) مؤسس «مكتب القرآن»، والشيخ عبد العزيز ملا زادة الداعية الشهير، الذي كان من أشهر علماء بلوشستان، وأحد أعضاء المجلس الدستوري، الذي وضع دستور الجمهورية الإيرانية، أو يقتصر تأثيرها على بعد واحد، أو بعدَين، كما في حالة الشيخ عبد الحميد إسماعيل المرجع الحالي لأهل السُّنّة، أو حالة السيد أبو الفضل البرقعي (ت 1992)، والشيخ شريعت السنكلجي (ت 1943) اللذين تحوّلا من المذهب الشيعي إلى المذهب السُّنّي.

في المقابل فإن العديد من الشخصيات يمكن اعتبارها شخصيات مؤثرة بشكل كبير جداً وفعال في التاريخ الإيراني؛ لكنها غير إيرانية، مثل شخصية المرجع الديني الكبير شيخ الإسلام حسين أحمد مدني الذي يعتبر أستاذاً لكثير من قادة أهل السُّنّة في إقليم بلوشستان الإيراني[4]. وأهمية الملاحظة الأخيرة تقع في تحديد مصدر تخريج القادة والشخصيات المؤثرة

---

(4) الشيخ حسين أحمد المدني والملقب بشيخ الإسلام: ولد في التاسع عشر من شوال سنة 1296هـ (1879م) وتلقى مبادئ العلوم في تانده من مديرية فيض آباد الهند وطن آبائه. وفي سنة 1309هـ (1892م) سافر إلى دار العلوم الديوبندية وفيها تعلم الحديث عن الشيخ محمود حسن الديوبندي الذي لازمه مدة طويلة وكذلك تلقى من الشيخ خليل أحمد السهارنفوري سافر إلى مكة المكرمة والمدينة المنورة بصحبة والده أيام الحرب العالمية فأسره ولاة الأمر -الشريف حسين- بعد خروجهم على الدولة العثمانية وتم ترحيله بصحبة شيخه محمد حسن الديوبندي إلى مصر ثم إلى مالطا حيث أسر لمدة ثلاث سنين وشهرين. وفي عام 1338هـ (1920م) أفرج عنه ثم عاد إلى الهند وقام بتدريس الحديث وإلقاء المحاضرات والخطب الحماسية ضد الاستعمار الإنجليزي فتم القبض عليه مرة أخرى في جمادى الآخرة 1361هـ (1942م) وسجن لمدة سنتين وعدة أشهر في سجن مراد آباد وسجن إله آباد إلى أن أطلق سراحه في السادس من رمضان 1363هـ (1944م). استمر في جهاده بالتعليم ومناهضة الإستعمار إلى أن وافاه الأجل في الثالث عشر من جمادى الأولى سنة 1377هـ (1958م). من مؤلفاته : «نقش حيات» في مجلدين، وكتاب «الشهاب الثاقب على المسترق الكاذب»، ويعد الكتاب الأخير كتاباً مخصصاً للرد على السلفية أو ما يطلق عليهم بالوهابية، وفي طيات الكتاب تجريح واضح بمؤسس السلفية الشيخ محمد عبد الوهاب. ومن أبرز تلامذته الإيرانيين تاج محمد بزركزاده والعلامة عبد العزيز ساداتي والعلامة مطهري.

حيث يمكن ملاحظة أن جل علماء أهل السُّنّة يتلقون تأهيلهم الديني خارج إيران، وعلى يد مدارس دينية قوية ومعروفة بتوجهاتها الدينية والسياسية.

إجمالاً فإن مناطق بلوشستان وخراسان شرقي إيران، وفي المناطق الساحلية الجنوبية ومحافظة هرمزكان ومحافظة فارس تتوجه الزعامات السياسية والروحية لأهل السُّنّة في هذه المناطق في معظمها إلى الفكر السلفي، كما توجد بعض الشخصيات والمدارس الإسلامية في تلك المناطق التي تميل إلى جماعة التبليغ و الدعوة ومنهج المدرسة الديوبندية. أما في إقليم الأحواز العربي فواقع الحركة الإسلامية يختلف فيه عن باقي المناطق الإيرانية ذات الأغلبية السُّنّية التي يعود وجود الحركة الإسلامية فيها إلى زمن بعيد.

الملاحظة الثانية لها علاقة وطيدة بالخلاف العقائدي والفكري بين النظام الديني في إيران القائم على ولاية الفقيه الشيعية، والسلفية أو ما يطلق عليه في الأوساط الرسمية الوهابية[5]، وما لهذه العلاقة من روابط دولية وإقليمية. فمن المعروف أن السلفية باتجاهاتها كافة لها تحفظات كبيرة على العقائد الشيعية. ويمتاز علماء السلفية بالمجاهرة في إعلان موقفهم من عقائد الشيعة، في الوقت الذي ترى القيادات الشيعية

---

(5) يمكن الإشارة هنا إلى الدور الكبير الذي قام به الشيخ إسحاق العوضي في ترجمة كتب السلفية من العربية إلى اللغة الفارسية ومنها مختصر كتاب منهاج السُّنّة للشيخ ابن تيمية، وبلغت ترجمات الشيخ العوضي أكثر من 125 كتابا إلى الفارسية. يذكر بأن الشيخ إسحاق بن عبد الله بن محمد دبيري العوضي، ولد سنة 1962م في قرية بلغان من محافظة لارستان التابع لمنطقة فارس -شيراز- الواقعة في جنوب إيران. تخرج في كلية الحديث والدراسات الإسلامية بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية أواخر سنة 1408هـ (1988م). حصل على العالمية -الماجستير- من المعهد العالي لإعداد الأئمة والدعاة بمكة المكرمة وذلك في الدعوة والدراسات الإسلامية عام 1412هـ (1992م) عمل داعية باللغة الفارسية بوزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد بالمملكة العربية السعودية. توفي فجر الاثنين 1430/2/21هـ (2009/2/17م) بمنزله بالرياض إثر مرض لازمه فترةً طويلة.

الرسمية في إيران ضرورة التصدي العنيف للفكر السلفي، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث مواجهات ومطاردات لعلماء السلفية، ويجعلهم في واجهة الشخصيات المؤثرة حركياً كما في حالات عديدة مثل حالة الأستاذ بهمن شكوري: أعدم العام 1986م بتهمة إهانة القبور وعقائد الشيعة، والشيخ قدرة الله جعفري: وهو من خراسان أيضا – في شرق إيران– وهو الآخر قد تخرج في جامعة أبي بكر الإسلامية بباكستان، وكان في العقد الثالث من عمره لما عاد إلى إيران سجن بتهمة الوهابية وأعدم العام 1990م.

ثالثاً: سِيَر وتراجم بعض الشخصيات المؤثّرة في التاريخ الإيراني المعاصر

لعل المتأمل في سيَر التراجم المعاصرة يلحظ النقص الشديد في ما يتعلق بإبراز شخصيات سُنّية مؤثرة، مقابل الكثرة في التراجم الشيعية، وهنا تجدر الإشارة إلى ملاحظتين، الأولى أن الوعي السُّنّي كطائفة لم يتّخذ مساره الواضح إلا في العقود الأربعة الأخيرة،وازداد بروزاً مع قيام الثورة الإسلامية 1979. وربما عاد ذلك إلى انخراط أهل السُّنّة في تنظيمات سياسية وقبلية يصعب الجمع بينها وبين الوعي بالطائفة، بل نجد أن شخصية كبيرة ومؤثرة في تاريخ إيران المعاصر، وهي شخصية الشيخ أحمد مفتي زادة كانت منخرطة في تيار سياسي علماني، قبل تحوّلها للحركة الإسلامية.

الملاحظة الثانية أن هناك غياباً للإنتاجات الفكرية، أو المشاريع الإصلاحية، لدى قطاع واسع من الشخصيات المؤثرة. وهنا يمكن القول

بأن الصدام المبكر لعلماء أهل السُّنّة مع قادة الثورة الإسلامية كوَّن قائمة من الشخصيات السياسية كضحايا وقرابين لمطالب أهل السُّنّة، وفي هذا الصدد في المقابل يصف الشيخ ضيائي (ت 1996) أحد مفكري السُّنّة في إيران، أوضاع أهل السُّنّة في إيران، ودور العوامل المانعة من بروز قيادات موحدة على مستوى إيران بالتالي: «ليس بين أهل السُّنّة تكاتف معنوي يجمعهم ويحدد مشاكلهم ويوحد مطالبهم، وذلك عائد لأسباب عديدة منها: أن السُّنّة موزعون جغرافياً على أربع جهات إيرانية، تبعد كل جهة عن الأخرى آلاف الكيلومترات، مما يجعل الاتصال في ما بينهم صعباً، وهناك سبب آخر يتمثل في تنوع الأهداف واللغات لكل مجموعة من مجموعات السُّنّة، فكردستان تطالب بالاستقلال الذاتي منذ خمسين سنة، بينما أهل السُّنّة في الجنوب لا يدعون إلى الاستقلال أبداً. بلوشستان لها لغة خاصة أقرب إلى الأوردية، والتركمان لهم لغة خاصة أقرب إلى التركية، والسُّنّة في الجنوب يتكلمون لغة فارسية خاصة، كما أن الحرمان من التأييد لمذهب السُّنّة في إيران منذ نصف قرن أدى إلى جهل بالعلوم الشرعية، وإن وجدت الكتب الشرعية فهي قديمة لا تتماشى مع الزمن. وأهل السُّنّة يشعرون بتأخّر عن ركب الحضارة الإيرانية[6].

سنحاول استعراض بعض تراجم علماء أهل السُّنّة في إيران، محاولين حشد نماذج متنوعة من الشخصيات: سياسية ودينية، ودينية سياسية.

(6) مقابلة أجرتها مجلة «المجتمع» الكويتية مع الشيخ ضيائي بتاريخ 1990/10/5م.

العلامة الشيخ أحمد مفتي زادة

ولد في العام 1352هـ (1933م) وسط عائلة عريقة في الدين، وكان والده وعمه من أكابر علماء كردستان إيران. يعد الشيخ أحمد زادة من أبرز الشخصيات السُّنّية المعاصرة في إيران، وإليه يرجع الفضل في حث جماعات من أهل السُّنّة لتأييد ثورة الإمام الخميني قبل انتصارها 1979. كان الأستاذ أحمد مفتي زادة في بداية حياته عضواً في حزب كردستان الديمقراطي. كتب كتاباً خاصاً لشرح الفرق بين الدين والمذهب، ذاهباً إلى أن المذهبية سواء الشيعية أو السُّنّية هي خارج الفهم الإسلامي. وعمل على تأصيل ذلك سياسياً في عدة بيانات أصدرها قبل الثورة، مؤكداً على أن المذهبية هي وسيلة من وسائل نظام الشاه لعرقلة بناء الدولة الإسلامية[7]. ولعل هذه النظرة الشمولية كانت متأثّرة برؤية جماعة الإخوان المسلمين، التي دخلت كردستان مطلع الخمسينات. إضافة إلى جهوده الدعوية وعمله السياسي الحركي. عمل مفتي زادة على تأسيس عدة مؤسسات مثل حركة مكتب قرآن، ومجلس شورى أهل السُّنّة، والحركة الإسلامية.

حركة مكتب قرآن: لا يعرف بالتحديد سنة تأسيسه لهذه الحركة، فهي مرتبطة بسيرته في تفسير القرآن التي مارسها قبل العام 1979 واستطاع أن يؤثر بها في إقليم كردستان، وتوسع نشاطه في منطقة كردستان و كثر أتباعه. يعد الشيخ أحمد مفتي زادة مؤسس أول حركة

(7) ويشار هنا إلى درجة الحماسة التي بلغها مفتي زادة حيث كان يعلم أنصاره أن يهتفوا في مظاهراتهم: «نه شيعي نه سني، رهبر فقط خميني». أي «لا تشيّع ولا تسنّن، ولا قائد إلا الخميني». وكانوا يهتفون أيضاً: «لا سنّية لا شيعية إسلامية إسلامية»، و «خميني كاك أحمد صلي على محمد»، وأحمد هو زاده، وهذا الهتاف كان في كردستان، و كاك" يعني في اللغة الكردية أخ.

دينية لأهل السُّنّة في إيران بعد الثورة حيث أسس هو ومولوي عبدالعزيز بن عبد الله ملا زادة من بلوشتان، معاً مجلساً لشورى أهل السُّنّة سمّيت اختصاراً بالشمس.

وبسبب مواقفه الصريحة من توجهات الإمام الخميني أطلقت عليه النار أثناء إلقائه كلمة في حسينية إرشاد في طهران، ومن ثم تم اعتقاله، أواخر العام 1982 وقد أفرج عنه بعد قضاء 10 سنوات في السجن، وكان قد اشتد عليه المرض وأصيب بالعمى حتى توفاه الله العام 1993.

الشيخ ناصر سبحاني

يعد الشيخ ناصر سبحاني واحداً من الشخصيات المؤثرة في تاريخ إيران المعاصر، ويعود ذلك إلى عدة أمور منها:

1 - تأسيسه لتنظيم الإخوان المسلمين في إيران العام 1979.

2 - امتلاكه لخصائص الداعية الحركي.

3 - دوره الحيوي في حثّ أهل السُّنّة لتأييد الثورة الإسلامية.

4 - إن الجماعة الإسلامية التي أسسها «جماعة الدعوة والإصلاح»

تعتبر الجماعة الوحيدة شبه الرسمية في إيران حالياً.

5 - نهاية حياته المؤسفة بالإعدام العام 1992.

ولد الشيخ ناصر سبحاني في العام 1951م في قرية (دوريسان) التابعة لمدينة (باوه) في كردستان إيران، وبعد إكمال دراسته المتوسطة تحوّل إلى دراسة العلوم الشرعية، ودرس على يد العلماء الكبار في إيران

وحصل على الإجازة العلمية. وكان سبحاني متأثراً جداً بكل من مؤسس حركة الإخوان المسلمين الشيخ حسن البناء، وأبو الأعلى المودودي. عندما قامت الثورة الإسلامية في إيران زار سبحاني قادة الثورة عدة مرات، وأوصل لهم مطالب الشعب الكردي، كما انضم إلى مجلس شورى أهل السُّنّة (شمس). ساهم في نشاطات إسلامية كثيرة مع الشيخ أحمد مفتي زادة لتوسيع رقعة الحركة الإسلامية في كردستان. يعد سبحاني من روّاد الصحوة الإسلامية الذين زرعوا دعوة للإخوان المسلمين في إيران (جماعة الدعوة والإصلاح في إيران) بمعاونة عدد من الدعاة في كردستان العراق وكردستان إيران.

سافر إلى خارج إيران عدة مرات، منها سفره إلى تركيا العام 1988، حيث شارك في المؤتمر التأسيسي لمنظمة (الرابطة الإسلامية الكردية)، التي عقدت في إسطنبول، والتي يترأسها حتى الآن الأستاذ الدكتور علي محيي الدين القرة داغي. اعتقل في حزيران 1989 في مدينة سنندج عاصمة إقليم كردستان - إيران وبقي في السجن قرابة عام، وأعلن عن خبر إعدامه العام 1990. من أهم مؤلفاته وإنجازاته:

1 - فتاوى معاصرة حول المستجدات الراهنة في إيران والعالم كله.
2 - شرح تهذيب مدارج السالكين لابن القيم الجوزية.
3 - الولاية والإمامة باللغتين العربية والفارسية.
4 - مذكرة في علوم الحديث.

مولوي عبد العزيز ملا زادة

كان من أشهر علماء السُّنّة في إيران، وكان النائب السُّنّي المنتخب في مجلس خبراء الدستور 1979، ومؤسس دار العلوم في زاهدان. ولد الشيخ عبد العزيز ملا زادة في ولاية بلوشستان الإيرانية في شهر ذي الحجة 1334هـ / مارس (آذار) 1916م، في أسرة معروفة بالتدين والعلم والوجاهة بين سكان المنطقة، حيث كان والده الشيخ عبد الله الربازي في منصب القضاء، وكان ذا نفوذ وكلمة مسموعة بين الأهالي. سافر الى مدينة كراتشي والتحق بأحد المعاهد الدينية المرموقة هناك، حيث درس العلوم الشرعية الإسلامية إلى جانب العلوم الأخرى، واصل دراسته العلمية في مدينة دلهي بالهند وأخذ العلم عن المشايخ الكبار من منتسبي دار العلوم بديوبند.

عاد الشيخ إلى بلاده بلوشستان، وقام بحملة كبيرة ناجحة في بناء المساجد انتهت بإقامة 150 مسجداً في مدينة زاهدان، منها ما يعرف الآن بالجامع المكي. عمل لفترة قصيرة أستاذاً في الكلية الحكومية بمدينة زاهدان، بعدها أسس معهداً شرعياً وكان يعرف باسم "المدرسة العزيزية"، وكانت تلك الحجرات لا تتّسع لهذا العدد الهائل من طلاب العلم، فاقتضى الأمر نقل المدرسة إلى مكان أوسع منه في ضواحي المدينة، وبعد مشورة من أعيان البلد، استقر الأمر ببناء مدرسة "دار العلوم - زاهدان" في موقعها الحالي. وكان للشيخ دور هام وايجابي قبل انتصار الثورة وبعدها. كانت أوضاع المنطقة في السنوات والشهور المنتهية إلى انتصار الثورة متدهورة، وكان عناصر النظام قد زادوا من الضغوط والسيطرة على الناس أكثر فأكثر، ولم يكن من الممكن أن يعمل وحيداً.

بذل الشيخ بمساعدة جمع من العلماء في المنطقة لأجل تنظيم القوات، وتحقيق أهداف الثورة جهوداً جادة. أسس في العام 1936 مع جماعة من علماء بلوشستان حزب اتحاد المسلمين، وأعلن وجوده رسمياً في أوائل الثورة بقيادة الشيخ نفسه. استطاع حزب اتحاد المسلمين بزعامة الشيخ عبد العزيز أن يفتح فروعاً مختلفة في مدن متعددة، ويقيم عدة جلسات عامة، وقد قام هذا الحزب أثناء نشاطاته بخطوات نافعة لحضور الشعب الواسع في الاستفتاء العام في أوائل الثورة والمشاركة الفاعلة في انتخابات المجلس الوطني ورئاسة الجمهورية، ونشر بيانات واضحة في الدفاع عن الحقوق المدنية والمذهبية لأهل المحافظة، واختيار المرشحين للحضور في مجلس خبراء الدستور والدفاع عن حقوق أهل السُّنّة في إيران، وحقق كثيراً من الإنجازات الأخرى، ولكن حضور الشيخ في مجلس خبراء الدستور ومشاركته في تدوين الدستور جاء بناءً على أن الشيخ كشخصية دينية مذهبية وناشط في الصعيد السياسي وكواحد من أهل الرأي في القضايا، رأى من الضروري أن يشارك في مجلس خبراء الدستور إثر دعوة الناس والعلماء وإصرارهم على ذلك. شارك مع الشيخ أحمد مفتي زادة في تأسيس مجلس شورى أهل السُّنّة (شمس). عارض الشيخ، وبشدة المادة الدستورية الثانية عشرة والتي تنص على كون المذهب «الاثني عشري» فى إيران مذهباً رسمياً فى كافة شؤون ومجالات الحياة (إلا في الأحوال الشخصية التي تلتزمها كل طائفة على مذهبها وفقهها) وطالب بأن يكون الإسلام (لا المذهب) هو الدين الرسمي للدولة.

عبد الملك ابن الشيخ عبد العزيز ملا زادة

ولد الشيخ عبد الملك ملا زادة في العام (1950) في قرية حيط سرباز، التابعة لمدينة إيرانشهر بمنطقة بلوشستان الإيرانية. أكمل المرحلة الابتدائية والمتوسطة والثانوية في المدارس الحكومية، ثم التحق بمدرسة دينية سُنّية بمنطقة بلوشستان ثم سافر لإكمال دراسته إلى باكستان، والتحق بدار العلوم كراتشي ودرس فيه مدة ثماني سنوات، وتخرج عالماً وفقيهاً أهلاً للفتوى. تعرف هناك على الأحزاب والجماعات المختلفة، وكان يشترك في اجتماعاتهم وأنشطتهم السياسية. تم قبوله طالباً بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة. وبعدما أكمل المرحلة الجامعية في كلية الدعوة، وأصول الدين تخرج ورجع إلى مسقط رأسه. وحيث الأجواء كانت مفتوحة نسبياً في بداية الثورة الإيرانية فكان له نشاط ودور فعال في إحقاق حقوق أهل السُّنّة مذهبياً ووطنياً، وكان له تعاون مع حزب «اتحاد المسلمين» الذي أسسه العلماء البارزون في أواخر العام 1400هـ (1980م) بمنطقة بلوشستان.

كما كان له دور بارز في تثقيف أبناء المنطقة، حيث أنشأ عديداً من الدورات الثقافية ليربط بين العلماء والطلبة في المدارس العامة، ومن جهة أخرى كانت الأحزاب الشيوعية نشطة في المنطقة. وفي العام 1981 قام بتأسيس منظمة باسم (المنظمة المحمدية الإسلامية لأهل السُّنّة) بالتعاون مع العلماء المثقفين في المنطقة. ثم أنشأ صحيفة باسم (لمعة من الإسلام)، وذلك لنشر الثقافة الإسلامية، وتنوير أفكار الشعب وإيصال أهداف المنظمة المحمدية. وقد نشرت مرتين فقط ثم أوقفت. كما أسس

مركزاً لانعقاد الاجتماعات وإقامة الأنشطة الاجتماعية والدورات المختلفة. كما كان له مشاركة فعالة مع المجلس المركزي لأهل السُّنّة (شمس)، الذي أسسه العلامة أحمد مفتي زادة العام 1401هـ (1980م) في طهران، وألقي القبض على أعضاء المجلس ومنهم مولانا عبد الملك، وبعد ستة شهور من الاعتقال أفرج عنه.

بعد وفاة والده في العام 1988، أصرّ محبّوه وزملاؤه أن يشغل مكان والده رسمياً من الحكومة، ليصبح إمام وخطيب مدينة زاهدان ولكنه رفض. هاجر إلى باكستان العام 1990. وقد ترأس المجلس الأعلى لأهل السُّنّة الإيراني في كراتشي، وسافر إلى عدد من الدول، وقام بتمتين العلاقات مع الشخصيات والجماعات الإسلامية في العالم الإسلامي، كما قام بترجمة الرسائل والمقالات الفارسية إلى العربية، ونشرها عبر «المركز الإسلامي». اغتيل في مدينة كراتشي الباكستانية في العام 1995 مع زميله مولوي عبد الناصر جمشيد زهي.

الملا عبد الله أحمديان

ولد العلامة ملا «عبد الله أحمديان» العام 1359هـ (1938م) في أسرة متدينة ملتزمة في مدينة مهاباد. ودرس العلوم الابتدائية على علماء منطقته، ثم واصل دراساته وتعلمه العلوم الشرعية بالتتلمذ على كبار أهل العلم البارزين والمشاهير في كردستان، أمثال الشيخ المرحوم عصام الدين شفيعي، والشيخ العلامة ملا باقر بالك، والشيخ ملا محمد قزاجي، إلى أن وصل إلى درجة الإفتاء والتدريس بدراسته على العلامة ملا على ولزي.

ويعد أحمديان مفكراً دينياً بالمعنى الكامل، وله نمط مختلف في نوع التأثير الذي أحدثه على أهل السُّنّة. إذ بجانب تحصيله الديني لدرجة الإفتاء حصل أحمديان على درجة الدكتوراه من كلية الالهيات والمعارف الإسلامية التابعة لجامعة طهران. تطرّق إلى التأليف والتصنيف في جميع الفنون والعلوم، التي درس أو طالع أو تخصص فيها، وله كتاب بعنوان «كلام جديد»، تطرّق فيه لمباحث علم الكلام الجديد الذي انتشر في إيران. مؤخراً عيّنت مجموعة من الكتب التي ألّفها كمقررات دراسية لطلبة الجامعات المختلفة، وخاصة كلية الإلهيات والمعارف التابعة لجامعة طهران. مثل كتاب «كليد حديث شناسي»، وهو كتاب يتناول علم أصول الحديث بأسلوب بسيط وعبارات مختصرة، يسهل على المبتدئين دراسته، وكذلك كتاب «تاريخ الحديث» و«قرآن شناسي» و الإيضاح»، وهي كتب صنفت باللغة الفارسية يسهل تدريسها لطلبة الجامعات.

كانت وفاته في العام 2003. ترك العلامة عبد الله من بعده مجموعة كبيرة من المصنفات معظمها باللغة الفارسية، مثل كتاب «قرآن شناسي» و«حديث شناسي» اللذين يدرَّسان في عدة كليات مثلما تقدم، و«سيماي خليفه دوم عمر بن خطاب»، وكتاب «ترجمة في رسالة التوحيد محمد عبده»، و«تحقيقات مطالب فقهي و كلامي»، وكتاب «سير تحليلي بر كلام أهل سنت»، وكتاب «كلام جديد».

المفتي الشيخ قمر الدين ملا زاهي

الشيخ قمر الدين ملا زهي، أحد كبار العلماء المعاصرين في تاريخ بلوشستان. سافر إلى باكستان شأن أبناء هذه المنطقة، حيث كانوا يسافرون إلى هذا البلد المجاور للأخذ من العلماء، وتلقي العلوم الشرعية من كبار علماء السُّنّة في تلك الديار. فدرس على كبار مشايخ باكستان، مثل الشيخ عبد الرحمن كامل فوري، والشيخ إشفاق الرحمن، والعلامة محمد يوسف البنوري. بعد رجوعه انتقل من قريته الصغيرة دامن إلى مدينة إيرانشهر، حيث بدأ نشاطاته الدينية والعلمية مع الشيخ «محمد» في مسجده. ثم أسس مسجد النور بعد مضي سنة من إقامته في إيرانشهر سنة 1381هـ (1960م) واتخذه مركزاً لنشاطاته الدينية والعلمية ورتّبت حلقات درس في تفسير القرآن الكريم في هذا المسجد الجامع، حيث كان يحضرها آلاف من الناس من زوايا وأطراف المدينة، ثم أسّس إكمالاً لذلك مدرسة دينية خاصة للبنات باسم مدرسة أم المؤمنين الدينية، تشتغل بنات هذه المدينة فيها بدراسة العلوم الشرعية. توفي إثر إصابته بمرض عضال.

قام الشيخ زاهي ومن كان معه من العلماء في عصره بنشر عقيدة السلفية في بلوشستان، وكان على صلة متواصلة مع كبار علماء بلوشستان في عصره خاصة زعيم أهل السُّنّة الشيخ عبد العزيز، والشيخ عبد الله روانبد شاعر بلوشستان الكبير الملقب بـ سعدي بلوشستان.

العلامة عبد العزيز ساداتي

ولد 1335هـ (1914م) في قرية كركين من منطقة سرباز من بلوشستان. أبوه هو الشيخ الملا محمد صادق كان عالماً فاضلاً من السادات، قد هاجر من قرية دزك من مدينة سراوان إلى سرباز. في البداية ذهب الشيخ عبد العزيز إلى الشيخ الملا سيد شير محمد، إمام وخطيب الجمعة في جامع دزك. وتلقى الدروس الابتدائية في مكتب مسجد الجمعة، الذي كان المكتب الوحيد والمركز العلمي الوحيد في ذلك الوقت في منطقة بلوشستان. وسافر كغيره من الطلبة للدراسات العالية وتعلم المزيد من العلوم إلى الهند. فوصل إلى دار الفيوض الهاشمي في منطقة سند، أولاً. وسافر بعد ستة أشهر من هناك إلى أجمير، ومن أجمير واصل رحلته التعلمية نحو سهارنفور، فالتحق بمدرستها المعروفة «مظاهر العلوم»، وكانت «سهارنفور» من المدارس المعروفة والمشتهرة في الهند. فدرس فيها على كبار علماء الهند، أمثال المفتي سعيد أحمد والشيخ زكريا الكاندهلوي.

ثم التحق لإكمال دراساته العالية في جامعة ديوبند المعروفة العام 1359هـ (1939م) في ديوبند، درس على مجموعة من كبار علماء الهند، وكبار أساتذتها، أمثال شيخ الإسلام حسين أحمد المدني رئيس جمعية علماء الهند، والشيخ مولانا إعزاز علي وحكيم الإسلام قاري محمد طيب القاسمي، والشيخ إبراهيم البلياري، والشيخ مولانا أختر حسين. وقد التقى في هذه المدة بشخصيات بارزة من أهل الدعوة والتزكية، وانتفع بتوجيهاتهم ونصائحهم، أمثال الشيخ محمد إلياس الكاندهلوي، والشيخ العلامة أشرف علي التهانوي.

بعد أن استقر في المنطقة وصار مرجعاً للناس، بدأت مرحلة جديدة من حياته وهي حياة النشاط والحيوية. بعد مضي مدة قصيرة من عودته، أراد أولاً إعمار جامع دزك، وأن يؤسس مدرسة بجانبه، لكنه بعد مشورة مع علماء المنطقة ومطالبة من جانب الناس تولى رئاسة مدرسة «دارالعلوم زنكيان»، التي كان يديرها المولوي در محمد، والملا محراب كان الشيخ ساداتي من المتأثرين والمعجبين بالدعوة والتبليغ، وقد قام بجولات دعوية إلى مناطق مختلفة من بلوشستان، كما أنه قام برحلات مختلفة إلى مراكز الدعوة في باكستان، وكانت له صلة دائمة مع الشيخ مفتي زين العابدين، أحد كبار الدعاة في باكستان.

شكّل محكمة لأخذ حق المظلوم من الظالم، ولحل نزاعات الناس واختلافاتهم. وكان أكثر اهتماماً بالنسبة إلى الوحدة الإسلامية والانسجام بين أبناء الأمة الواحدة. توفي في سنة 1426هـ (2005م).

الشيخ محمد الربيعي

من كبار العلماء والكتّاب في كردستان وإمام جامع أهل السُّنّة في كرمانشاه. ولد العلامة محمد ربيعي بن ملا عبد الحكيم 1351هـ (1930م) في قرية دره اسب من قرى مديرية ديواندره، وتعلم القرآن من أمّه في الخامسة من عمره، ودرس العلوم الابتدائية من النحو والصرف على أبيه وعمه ملا محمود الربيعي. ثم تابع بعد وفاتهما دراسة العلوم الشرعية على أساتذة آخرين في إيران والعراق. في الثانية عشرة من عمره أقبل على الكتابة، فكان يكتب الوقائع والذكريات اليومية في قالب الشعر والنثر. شارك الأستاذ الربيعي مع سائر كبار العلماء في كردستان مثل العلامة

أحمد مفتي زادة، والدكتور «مريدي، والدكتور بقا سيد الشهدايي، والشعب الكردي المتحمس في كرمانشاه وسائر مدن كردستان في الثورة ضد نظام الشاه، إلى جانب مهمته في الإذاعة تولى منصب إمامة الجمعة والخطبة في جامع الإمام الشافعي في كرمانشاه.. فألّف أولاً كتاباً سمّاه «آيينه اسلام» باللغة الفارسية، وألّف كذلك «الباقيات الصالحات» في ثمانية مجلدات، و«مالكيت در اسلام» (هذه الكتب كلها مكتوبة بالفارسية). توفي العلامة الربيعي في الثالثة والستين من عمره ليلاً في 1996، بشكل غامض في فترة كثرت فيها اغتيالات رموز ومفكري السنّة..

الشيخ محمد صالح ضيائي

من مدينة عوض، كان من أكبر علماء السُّنّة في جنوب إيران وقادتهم، وكان له مدرسة دينية. ولد سنة 1938 في أسرة علمية في قرية هود من توابع إوز من محافظة فارس. سافر إلى المدينة المنورة ليواصل دراسته في حلقات الدرس في المسجد النبوي، فقرأ صحيحي البخاري ومسلم، والسيرة، والتفسير على الشيخ محمد مختار الشنقيطي، ودرس «إحياء علوم الدين» عند الشيخ محمد إبراهيم ختني، وكان من أساتذته في الجامعة عبد المحسن العباد، وعبد العزيز بن باز، ومحمد الأمين الشنقيطي..

رجع الشيخ محمد الضيائي العام 1962 إلى إيران وقضى سنة في قرية هود، وأقام في هذا العام أول صلاة التراويح في قرية قلات. وفي العام 1972 بدأ نشاطاته العلمية في المدارس الثانوية في مدينة بندر عباس، بعدما اقترحت عليه إدارة التعليم والتربية بطهران تدريس اللغة العربية في ثلاث

مدن. وفي نفس العام خرج إلى الحج أميراً ومعلماً للحجاج، وبقي في هذا المنصب 20 عاماً. في العام 1965 أسس مدرسة العلوم الإسلامية، لكنه لقي في أول الأمر بعض المشاكل، بَيدَ أنه لم يقف عن إنجاز هذا المشروع، وقد عثر على جثته في إحدى الطرق الجبلية من محافظة هرمزكان السنة 1994.

العلامة داد الرحمن القصرقندي

ولد سنة 1927 في قرية سكان، وهي تبعد عن قصر قند بلوشستان كيلومترين تقريباً. واصل دراسته العالية في جامعة «دارالعلوم ديوبند»، ودرس هناك على يد شيخ الإسلام سيد حسين أحمد المدني، والعلامة إعزاز علي والعلامة إبراهيم بلياوي. توفي سنة 2000م.

تاج محمد بزركزاده بن إسماعيل

ولد سنة 1914 في قرية نسكند من توابع مديرية سرباز في محافظة سيستان وبلوشستان. رحل إلى مدينة كراتشي 1924. التحق بدار العلوم ديوبند سنة 1934، وأخيراً تخرّج على يد شيخ الإسلام حسين أحمد المدني، الشيخ إعزاز علي، وحكيم الإسلام الشيخ محمد طيب القاسمي، والشيخ المحدّث محمد إدريس الكاندهلوي، والشيخ المحدّث شبير أحمد العثماني، والشيخ عبد الحق نافع كل، والشيخ عبد الخالق. رجع إلى بلده قرية نسكند (سرباز)، ودعاه الشيخ الكبير عبد العزيز ملا زادة للتدريس في مدرسة عزيزية بقرية دبكور من توابع سرباز، ثم انتقلت هذه المدرسة إلى قرية أنزاء (سرباز)، بعد رحلة الشيخ عبدالعزيز إلى مدينة زاهدان

(عاصمة بلوشستان). فوضع الشيخ تاج محمد اللبنات الأولى في تأسيس مدرسته الخاصة. توفي في العام 2009.

المفتي خدا نظر

ولد 1920 في أسرة متواضعة ملتزمة بالتدين والعلم في إحدى قرى زابل (من المدن الشمالية في محافظة سيستان وبلوشستان). تعلم الشيخ خدا نظر العلوم الابتدائية في منطقة نيمروز (من الولايات الجنوبية في أفغانستان تسكنها قبائل البلوش) في أفغانستان، سافر إلى مدينة كويتا عاصمة بلوشستان الباكستانية. ومن هناك سافر إلى سبي، ومستونك ليتتلمذ على الشيخ محمد يوسف البنوري والشيخ إدريس الكاندهلوي (وهما من أكبر علماء باكستان المعاصرين الذين هاجروا إلى هذه البلاد بعد انفصال باكستان من الهند). استقر في ملتان وصار تلميذاً ومرافقاً للفقيه السياسي محمود مؤسس مدرسة «قاسم العلوم». وقد حاز مرتبة الشرف من بين زملائه في الدراسة، حيث سجلت في وثيقة وشهادة تخرجه «له ملكة لا توجد عند غيره» ولم تسجَّل هذه الجملة في وثيقة غيره من زملائه ومن عاصره في التعلم إلا في وثيقة تخرج الشيخ العلامة «موسى خان البازي». ألح عليه الشيخ عبد العزيز ملا زادة، ليأتي إلى جامعة دار العلوم بزاهدان، فجاء إلى زاهدان وتولى الإفتاء واشتغل بالتدريس في جامعة دار العلوم إلى وفاته.

وكان يفضّل دائماً عدم الخوض في معترك القضايا السياسية. كتب رسائل كثيرة منها:

1 - رسالة «إرشاد الحيران في حشو الأسنان».

2 - «بيع الوفاء» (هذه رسالة حول الرهن والسلف في كراء المنازل).

3 - «الكلمات الطيبات في اتخاذ الطعام للأموات» (للردّ على هذه الظاهرة).

4 - «حاشية على شرح ابن عقيل» (ولما تطبع هذه الرسالة).

5 - «محمود الفتاوى» في مجلدات.

6 - كانت وفاته سنة 1421هـ (1992م) يوم الجمعة في مستشفى خاتم الأنبياء في مدينة زاهدان، ثم حملت جنازته إلى الجامع المكي فصلى عليه أكثر من خمسين ألف مصلٍ في يوم الجمعة.

الدكتور أحمد سياد

من كبار الشخصيات الدينية والمذهبية المعاصرة لأهل السُّنّة في إيران. ولد في سنة 1905 في قرية جنجك كاروان التابعة لمديرية ميناء شاهبهار الواقعة على سواحل بحر عمان. لما داهمت أسرتَه المشكلاتُ المالية والمعيشية سافرت إلى سلطنة عمان، حينما كان أحمد في الخامسة من عمره، وبعد عدة سفرات إلى كراتشي والدوحة سافر إلى المدينة المنورة، والتحق بكلية الحديث في الجامعة الإسلامية بالمدينة، ثم حصل على درجة الدكتوراه في الحديث الشريف بدرجة الامتياز بتقديم بحث آخر وبتخريج أحاديث كتاب «المعجم» لابن العربي. عاد بعد قضاء عشرين سنة في دراسة العلوم، وقد اعتذر عن تولي وظائف في السعودية والإمارات، وأسس في قريته مدرسة سماها «معهد دار السُّنّة » وجامعاً لإقامة الجمعة.

ما إن مضت سنتان من عودته إلى إيران حتى اعتُقل السنة في طهران، ثم نقل إلى سجن اوين. توفي فترة انتشار الاغتيالات في إيران.

الشيخ علي دهواري

داعية سلفي ولد في العام 1960. حصل على شهادة «الليسانس» في الشريعة من الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، وذلك في العام 1988، وعاد بعد ذلك إلى إيران وبدأ يخطب في المساجد. ورجع إلى بلده ممتلئاً حماسة للدعوة السلفية، وقد عُرض عليه إدارة قناة فضائية باللغة الفارسية خارج إيران، ولكنه رفض وفضل البقاء للدعوة والإرشاد، وكان شديد التعرض لعقائد وممارسات الشيعية والأحناف المتشدّدين. تم اغتياله في حادث أمام مسجده يوم الاثنين في محافظة سيستان. بلوشستان في جنوب شرق إيران حيث يشرف على مجمع الإمام البخاري العلمي في المدينة.

عبد الرحمن بيروني

هو أكاديمي قانوني سنّي كردي. ولد في كرمنشاه بإيران وهو الآن المراقب العام لجماعة الإخوان المسلمين في إيران «جماعة الدعوة والإصلاح»، ويعد أحد أبرز منظري الجماعة المعاصرين وعضواً بارزاً في الاتحاد العالمي للعلماء المسلمين، الذي يرأسه الشيخ يوسف القرضاوي. تولّى قيادة جماعة الإخوان المسلمين بعد إعدام الشيخ ناصر سبحاني العام 1990. بعد تولي السيد عبد الرحمن بيروني منصب المرشد العام

(الحالي) لجماعة الإخوان المسلمين في إيران تغيّرت العلاقة بين الجماعة والنظام الإيراني؛ وحيث التصقت الجماعة بالتيار الإصلاحي، وعقدت تحالفاً مع منظمة «مجاهدي الثورة الإسلامية» أحد أبرز تنظيمات ما يسمى بالتيار الإصلاحي.

الشيخ مولوي عبد الحميد إسماعيل

يعد الشيخ عبد الحميد المرجع الديني لأهل السُّنّة في إقليم بلوشستان في الوقت الحالي، وهو موضع احترام كبير لدى الأوساط الرسمية. ترأس جامعة دار العلوم بزاهدان بعد وفاة مؤسسها المولوي عبد العزيز ملا زادة، وآلت إليه مرجعية أهل السُّنّة هناك. وهو الآن على علاقة جيدة بالتيار الإصلاحي في إيران، وله خطب سياسية عديدة. وللشيخ عبد الحميد مواقف سياسية عديدة أبرزها موقفه المعارض لأعمال حركة جند الله، التي تستهدف المدنيين والمؤسسات الدينية إذ يرى أن طريق الحصول على حقوق أهل السُّنّة في إيران، يجب أن لا يكون عنيفاً. وفي المقابل عادة ما تكون خطب الشيخ عبد الحميد خطباً سياسية، وتحتوي على مواقف معارضة للحكومة الإيرانية. ونظراً للثقل السياسي والديني الذي يتمتع به حاول مرشحو التيار الإصلاحي التقرب إليه للفوز في الانتخابات الأخيرة (2009) مع إعطائه وعوداً بتعيينه أول وزير سُنّي منذ قيام الثورة في حالة فوزهم.

جند الله في إيران ثورة شعبية ذات ميول سلفية

محمد العواودة(*)

تمهيد:

بتثبيت الدستور الإيراني، الذي أقيم على روافع قومية وعقيدية، ونماذجية سياسية- دينية (ثيوقراطية) بعد صعود الثورة في إيران، تبددت آمال البلوش وأهل السُنّة بعامة في ترسيخ حقوقهم بعد انقلاب حكومة الثورة الإسلامية على وعودها لأهل السُنّة، الذين شاركوا في الثورة ضد الشاه، إضافة إلى اتباع هذه الحكومة سياسية التضييق الوجداني والشعائري والمذهبي على أهل السُنَة، وإن كانت رفعت شعار «الوحدة الإسلامية» كواجهة معلنة لعملها السياسي، ومن ثم لتضع المطلبيات الحقوقية لأهل السُنّة كفزّاعة قانونية تحت طائلة ما يسمى «الفتنة المذهبية»، ناهيك عن بعض الممارسات الخشنة للضغط على الأقاليم السُنّية للانصهار في الواقع الجديد، لتبدأ تتشكل في الوعي السُنّي الإيراني خوارط جديدة للكفاح السلمي والسياسي والدعوي، تتقصّد الحفاظ على التراث الوطني والهوية العقيدية وتدفع بالمطلبيات الحقوقية، ولكن ضمن الدائرة الوطنية الإيرانية.

(*) باحث أردني، متخصص في الحركات الإسلامية.

كان إقليم بلوشيستان، وبما تشكّل فيه من وعي حركي وحزبي، يجزم في بياناته المختلفة بحكاية اضطهاد أهل السُّنّة، الذين يشكّلون غالبية سكان الإقليم من قبل حرس الثورة الإيراني، إلا أن حراك البيانات والمناشدات هذا، كان بمجمله دون المستوى الذي يعيد للسُّنّة حقاً أو يسيّر قضيّتهم عالمياً، حتى برز على الساحة تنظيم «جند الله»، وهو التنظيم الذي نجح في لفت أنظار العالم إلى مشكلة إقليم بلوشيستان بخاصة، والأقاليم السُّنّية بعامة، بعد أن حسم خياراته العسكرية والسياسية مع حكومة الثورة الإسلامية.

ومن خلال تكتيكاته العسكرية المرعبة، استطاع التنظيم أن يفرض رؤيته على المشهد الإيراني الداخلي، وأن يحرج سلطة الملالي القوية، ويتصدّر عناوين الواجهات الإعلامية العالمية في الكثير من المرّات، ويزيد من فضول البحث، حداثة التنظيم وسريّته في زمن نشاط الحركات الإسلامية الراديكالية، ونشاطه في المثلّث الساخن لعمليات القاعدة وحركة طالبان بخاصة، واتّباعه نهجاً فكرياً سلفياً- ثورياً يرتكز على الحواضن القبلية والقواعد الشعبية في الأقاليم السُّنّية، فكثرت التصنيفات وتعدّدت الاتهامات حول هذا التنظيم. بينما يؤكد هو في كل مناسبة أن حدوده الفكرية والسياسية والعسكرية هي حدود وطنية، لا تنتمي ولا تتفرع عن أي فصيل إسلامي، ولا يرتبط في أجندة سياسية عالمية، وبكلمة واحدة، هو: تنظيم يدعو إلى تكريس حقوق أهل السُّنّة في بلوشيستان، والأقاليم السُّنّية الأخرى بخيارات مفتوحة.

تأتي هذه المساهمة البحثية، لتجيب عن العديد من الأسئلة حول

هذا التنظيم، وتلقي الضوء على بنيته، وتبحث في نشأته وجذوره الفكرية وخلفيته الأيديولوجية، وترصد أهم نشاطاته، وتحلّل سياقاته، وتستقصي بعض الملامح الضرورية حول إقليم بلوشيستان بطبيعته وموقعه وتاريخه، كمهاد ضروري في دراسته.

بلوشيستان الوعي الثوري والتشكّل الحركي

ممّا لا شكّ فيه، أن إرهاصات الوعي الثوري قد تشكّلت في بلوشيستان مبكّراً مع بداية نزول المحن في الإقليم؛ متجلّية في أهمّ ملامحها السوسيوسياسية في ميول شعب البلوش، المتوافرة على أرضية حقوقية عامة وبواجهة سلمية في غالبها الأعمّ، إلا أنها بقيت دون التشكّل والتنظيم بالمفهوم الحركي المعاصر، إلا في العقدين الأخيرين وبملامح محدودة أيضاً.

وبالجملة لو نظرنا إلى خارطة الحركة السُّنّية بعامة في إيران، سنجدها متباينة زمنياً في نشاطها الثوري، ويحكمها في ذلك عدة مجالات، كالمجال السوسيولوجي والمجال الأيديولوجي والمجال الجغرافي كمؤثرات جوهرية ضاغطة في الجذر الزمني التراتبي لتأسيس الحقل المعرفي الثوري في تلك الأقاليم، وضمن هذه المؤثرات، نجد أن إقليم كردستان قد تشكّل فيه هذا الوعي خلال أربعة عقود تقريباً على بدء تشكّله في بلوشيستان، ثم بعد بلوشيستان بعقد من الزمن تقريباً على الأحواز، بينما نجده ما زال في طور التشكّل والبناء في إقليم تركمان وخراسان، ولكن تطوّره أيضاً محكوم في توافر المحفّزات والمنشّطات الضرورية للتفاعل والتبلور والانصهار في محيطهما السُّنّي.

جند الله من الكفاح المدني إلى تكتيكات الحل العسكري

يعتبر تنظيم «جند الله» من أهم الحركات الإسلامية العاملة في بلوشيستان اليوم، وأكثرها فاعلية على المستويين السياسي والعسكري. ومنذ أن كان التنظيم تجمعاً شبابياً في البدايات تساوق مع الوضع القائم الذي يدعو إلى المقاومة السلمية من خلال المناشدات والدفع بالرسائل إلى مرشد الثورة وممثلي أهل السُّنّة (المفروضين) في البرلمان للتخفيف من معاناتهم، إلا أن مقتل وأسر أخوي الشاب الإسلامي النشط والمتحمس (قائد التنظيم) مع جملة من أبناء الإقليم، شكل تحوّلاً نوعياً في شخصيته التي أصبحت أكثر راديكالية، وأكثر إيماناً بالعنف طريقاً لنيل الحقوق والتخفيف من المعاناة، حيث بدأ يشكّل نواة التنظيم الأولى بثلّة من الشباب المتحمّس الذي أيّد فكره ومنهجه.

ويتّضح من دعوة التنظيم، وتركيبته السياسة والعسكرية وبنيته الفكرية وأدبياته النضالية، أنه تنظيم ينطلق من الفلسفة الجهادية والحقل المعرفي للحركات الإسلامية الثورية، وإن كان لا يرفع شعاراتها ولا يمارس طقوسها السياسية ويماثل هياكلها التنظيمية، إلا أن الشيء الأكيد أنه يهتم بأدبياتها ويستفيد من خبراتها العسكرية، ويشاطرها المحفّزات والمنشطات المشيمية في العقل الإسلامي الحركي المتموضعة في الوعي البلوشي في إيران بعامة، والحركي منه بخاصة في احتلال الإقليم ومصادرة حقوق السُّنّة فيه، ووضعهم في الإطار الوطني على القاعدة العقيدية، وإن استدعى ذلك الممارسة الخشنة، وهي التهمة التي تكيلها

التنظيمات الوطنية والإسلامية جملة للحكومة المركزية في إيران، وتنظيم «جند الله» واحد منها.

1 - النشأة والتأسيس

تأسست جماعة «جند الله» على يد عبد المالك في العام (2002)[1]، الذي ينتمي إلى قبيلة «ريغي» إحدى أكبر القبائل البلوشية، وهو أحد خمسة أشقاء أحدهم معتقل حالياً في سجون طهران، بينما قتل الثالث بعملية تفجير بسيارة مفخخة، وله شقيق آخر يقال إنه المنظر الحقيقي لجماعة «جند الله»، لأن ريغي هو القائد الميداني للتنظيم، وأما الشقيق الخامس فهو الذي يعود تاريخ مقتله إلى العام 2002 بداية الشرارة الأولى للمواجهات، التي انطلقت ضد السلطات الإيرانية في إقليم «سيستان بلوشيستان»، عندما قتله عناصر الحرس الثوري أمام عيني شقيقه عبد المالك، الشاب الذي لم يتجاوز عمره آنذاك ثلاثة وعشرين عاماً، فجمع عدداً من رفاقه للقيام بعمليات مسلّحة ضد القوات الحكومية حتى ترفع يدها عن سكان الإقليم الذي يقطنه السُّنّة جنوب شرق إيران، ومنها تحوّل هذا الشاب إلى أكبر مناهض لنظام طهران، غير أن مصادر إيران تذهب أبعد من ذلك، معتبرة أن ريغي بدأ بحمل السلاح ضد النظام، وهو في سن التاسعة عشرة، حيث أخذ يجادل علماء السُّنّة «المولويين» في الإقليم مطالباً دعمهم لحركته الفتية، كما كان قد سجن لفترة قبل أن يعلن تمرّده، حيث تقول سلطاتها إن اعتقاله، تم في مدينة زاهدان بسبب خلافات قبلية[2].

(1) علي عبد العال، جماعة جند الله الإيرانية..سلفية ثورية، أسلام أون لاين بتاريخ 2009/10/19.

(2) عبد المالك ريغي زعيم جند الله.. ثائر أم متمرّد، إسلام أون لاين 2010/2/24.

ولد ريغي قريباً من الفترة التي شهدت الثورة في البلاد، لكنه عاش ناقماً على الخميني وأتباعه، الذين حمّلهم المآسي التي يتعرّض لها أهله من البلوش، وربما كان ذلك دافعه منذ الصغر للرحيل عن إيران إلى باكستان كي يتعلّم هناك في مدارسها الدينية، وما أن عاد حتى انخرط في صفوف حزب «الفرقان»، وهو حزب سنّي سرّي ذو توجّهات سلفية، يسعى منذ سنوات إلى رفع ما يعتبره ظلماً واضطهاداً طائفياً وقومياً يقع على الشعب البلوشي من قبل ما يعتبره «الاحتلال الفارسي»، وهو حزب غير مسموح له العمل في إيران، ما جعل أكثر أعضائه ينخرطون في صفوف جند الله[3].

لقد أصبحت الحركة الإسلامية – جند الله- بفضل التأييد، الذي تحظى به بين الشعب البلوشي، من أقوى وأبرز الحركات العاملة في الإقليم، حتى أنها تصنَّف كأكبر حركة سياسية وعسكرية تعارض النظام من الداخل، وقد تمكّنت من توجيه ضربات موجعة لقوات الحكومة الإيرانية، سواء من خلال عملياتها العسكرية أو من خلال نشاطها الإعلامي[4].

واستطاعت الحركة في بداية تأسيسها أن تشكّل قاعدة شعبية لها، حيث بدأت نشاطها ببث الوعي الوطني في أهل السُّنّة من البلوش، مركّزة على توزيع الكتب والنشرات في المدن السنّية؛ للفت انتباه أهل السُّنّة إلى ما يجري عليهم، وما لهم من حقوق اجتماعية وسياسية ومذهبية في إيران، إلا أن السلطات الحكومية قامت باعتقال أعضاء الحركة وأعدمت بعضهم، وهذا الأمر كان دافعاً للحركة إلى التعجيل بحمل السلاح ومقاومة

---

(3) المرجع السابق.

(4) علي عبد العال، جماعة جند الله الإيرانية، سلفية ثورية، مرجع سابق.

ما تعانية من اضطهاد[5]، ولتبدأ عملياتها العسكرية ضد حكومة طهران، حيث استطاعت أن تفرض رؤيتها على المشهد الإيراني الداخلي وأن تحرج السلطة القوية في العديد من المرات.

2 - «منافستو» التنظيم

يمكن رصد الملامح العامة لـ «منافستو» التنظيم من خلال بياناته ورسائله[6] العديدة، الموجّه إلى الداخل والخارج الإيراني، حيث إن تنظيم جند الله يحدّد أطره الفكرية والميدانية في المجال الإيراني ويدافع عنها في أكثر بياناته، مسلّطاً جام نقده على السياسات الإيرانية تجاه الإقليم، ويسعى إلى التحرّر من نير ظلم «سلطة الملالي المركزية».

يرى تنظيم جند الله في «إيران» دولة عنصرية تأسست على فكر رجل واحد هو الخميني، ووضعت أساسها على فلسفة ولاية الفقيه، ليس إلا. وبينما يصفها البعض على أنها حركة سلفية أصولية، تنفي الحركة ذلك عن نفسها، معلنة أنها تطالب بقيام نظام ديمقراطي علماني يحترم اعتقادات الشعب ومذاهبه، لذلك قام زعيم الحركة عبد المالك ريغي بالإعلان عن تغيير اسمها إلى «حركة المقاومة الشعبية»، حيث يقول ريغي:

---

(5) المرجع السابق.

(6) أنظر على سبيل المثال مجوعة الرسائل التي أرسلها قائد التنظيم لعدد من الزعامات الإيرانية والعربية والإسلامية والهيئات الدولية والمتوافرة على بعض المواقع الألكترونية، مثل: مركز دراسات الأحواز على الرابط التالي: www.ahwazstudies.org/conect/bligsection/1 49K وانظر أيضاً منتدى المعهد العربي للبحوث والدراسات الاستراتيجية على الرابط التالي: www.irssforum.com وانظر أيضاً الموقع الرسمي للجبهة الديمقراطية الشعبية للشعب العربي الأحوازي على الرابط التالي www.alahwaz.org/index/php?option=com والعديد من المواقع الرسمية الأخرى.

إن«نضالنا لا يعتمد على العمل العسكري فحسب، فلنا مطالبنا وحقوقنا»، مشيراً إلى أن منهجه يعارض الأطروحات الراديكالية، سنّية كانت أم شيعية.. إلا أن جند الله تؤكّد في الوقت نفسه أنها لا تريد حكومة تعادي الدين[7]. ويؤكّد ريغي ذلك بالقول: «لا نريد من الحكومة الإيرانية إلا أن نكون مواطنين، نريد أن نتمتع بكل الحقوق التي يتمتع بها الشعب الإيراني الشيعي ليس إلا، لا نريد التمييز بين الشيعة والسُّنّة في البلد»[8].

ولأن التنظيم ينشط في المثلث الساخن لعمليات القاعدة وطالبان، فيرى البعض أن لتنظيم «جند الله» أمشاج فكرية مع تنظيم القاعدة، وهي تهمة يرفضها التنظيم بشكل قاطع ويعتبرها من الإشاعات التي تبثّها حكومة طهران لتشويه سمعته على المستوى العالمي. أما بالنسبة إلى علاقته مع الولايات المتحدة الأمريكية، فإنه يحرص على التأكيد أن لا علاقة له بالغرب لا من قريب ولا من بعيد، وأن ما صعد من دعاية حول هذا الموضوع فإنه يضعه في سياق ما تبثّه حكومة طهران للفصل بين جند الله والشعب السنّي من خلال هذه الإشاعات[9].

بالموازاة مع ذلك، فإن التنظيم يؤكّد على تماسك الشعب السُّنّي البلوشي، وثقته بالتنظيم ومنهجيته من أجل نيل حقوقه، بل ويؤكد على امتداد هذه الثقة إلى الأقاليم السُّنّية الأخرى، التي انخرط العديد من شبابها فيه، وخاضوا بالفعل معارك ضد الحرس الثوري الإيراني من أجل تحقيق مطالبهم[10]، وحيث ينكر التنظيم ارتباطه بالأيدولوجية السلفية

---

(7) علي عبد العال، جماعة جند الله الإيرانية..سلفية ثورية، مرجع سابق.

(8) قناة العربية، برنامج صناعة الموت، لقاء مع عبد المالك ريغي، تاريخ الحلقة الجمعة 2008/10/11.

(9) المرجع السابق.

(10) المرجع السابق.

أو بالحركات الإسلامية الراديكالية أو المصالح الغربية، أو دعوته إلى الانفصال، إلا أن العديد من المصادر والتحليلات تشير إلى أن التصريحات المعلنة للتنظيم تخفي داخلها تقيّة انفصالية ورؤية سلفية ثاوية في مشروعه النضالي.

ومع أن التنظيم يتبنّى البراغماتية في خطابه المعلن، حيث يؤكّد تمسكه بالهوية الإيرانية نافياً أن البلوش يسعون إلى الانفصال عن إيران، مضيفاً أن غاية مطالبهم هو تحقيق العدالة والمساواة ضمن دولة فدرالية مكوّنة من بلوشيستان ذات سيادة، وهو نهج يعتمد شيئاً من الواقعية ولا يراهن على الأحلام[11]، فإن طهران تنظر إلى حركة جند الله باعتبارها فئة باغية، أو جماعة متمرّدة، وتصنّف أميرها عبد المالك ريغي بالمطلوب الأول المحكوم عليه بالإعدام[12]، حيث تم اعتقاله بالفعل في مطلع هذا العام 2010 في عملية نوعية للحرس الثوري الإيراني، وقد نفذ فيه حكم الإعدام في 8 رجب 1431هـ/20 يونيو (حزيران) 2010م.

3 - الهيكل التنظيمي:

تتأسّس قاعدة تنظيم «جند الله» على بنية قبلية صارمة، وفق الطبيعة السوسيولوجية الحاكمة لإقليم بلوشيستان، التي يتموضع فيها الزعيم القبلي على رأس الهرم القبلي ليصدر قراراته الحاسمة، والتي تتم عادة بالاشتراك مع المجلس المحلي، وهو ما يتشابه إلى حد بعيد مع البنية السوسيولوجية المحيطة في باكستان وأفغانستان، حيث تظهر الزعامات

(11) علي عبد العال، عبد الملك ريغي زعيم جند الله... ثائر أم متمرد، مرجع سابق.
(12) علي عبد العال، جماعة جند الله الإيرانية سلفية ثورية، مرجع سابق.

القبلية، كتجمّعات سياسية لها القدرة على بسط رؤيتها في الشأن العام.

تشكّل قبيلة «الريغي» إحدى كبرى العشائر البلوشية، الركيزة الأساسية التي تشكّل منها التنظيم، من خلال أسرة عبد المالك التي ترسّخت في الوعي البلوشي في بعدها النضالي، وحيث استقطبت لفيفاً من أبناء العشائر البلوشيه والأقاليم السنّية الأخرى لتشكّل في بُعدها العشائري كتجمّع سياسي ينافح عن القضية البلوشيه ضمن الضوابط والمفاهيم والأعراف السائدة في النظام القبلي، حيث يظهر بجلاء من خلال بيانات التنظيم عدم توافر أي هيكل تنظيمي واضح وصريح كتجمّع سياسي حزبي أو حركي بالمفهوم التقني للهياكل التنظيمية للأحزاب والحركات السياسية، وهي أشبه ما تكون بـ (الهبّة) الشعبية، للنهوض بحقوق أهل السُّنّة، حيث يعرّفها ريغي بأنها: «نهضة شعبية، ظهرت من بين أحضان الشعب السُّنّي تدعو إلى الدفاع عن حقوق أهل السُّنّة والشعب البلوشي وتسعى للحصول على حقوقهم»[13].

ولأن تنظيم جند الله يعتبر نموذجاً للحركات الإسلامية المهاجرة، فلا يمتلك قاعدة سياسية أو عسكرية ثابتة، أو مقرّات حركية وحزبية على أرض بلوشيستان «فهؤلاء يتجدّدون، فينزل بعضهم إلى الساحة ويخرج آخرون»[14]، بحسب ما يقتضيه الموقف السياسي أو العسكري للجماعة أو بحسب ما تستدعيه حاجات التنظيم والتنسيق بين أفراده.

---

(13) قناة العربية، برنامج صناعة الموت، لقاء مع عبد المالك ريغي، مرجع سابق.

(14) المرجع السابق.

يعتبر الذراع العسكري هو الواجهة البارزة للتنظيم يزيد عددها عن ألفي شخص، يستوطن معظمهم جبال بلوشيستان للرصد والتنفيذ، بينما يوجد الآخرون لتقديم الحماية لأهل السُّنّة في الأقليم، ولا يتوافر عند الجماعة أي نظام مالي هيكلي مدروس، فمعظم أفراد الجماعة يتلقّون رواتبهم من التبرّعات الداخلية للإقليم، ولا تتلقى الجماعة أية أموال من مصادر خارجية[15].

أما الجناح الإعلامي للتنظيم، فيعتمد في بثّ آرائه السياسية وبياناته العسكرية على الشبكة العنكبوتية، أو من خلال إذاعته الوحيدة في مدينة استوكهلم.

4 - أبرز النشاطات العسكرية:

يتمايز تنظيم «جند الله» عن غيره من الحركات والأحزاب العاملة في الإقليم، بميوله إلى العمل العسكري عنه إلى العمل السياسي، حيث يكاد نشاطه السياسي يقتصر على المراسلات في الداخل والمناشدات التي كان يرسلها قائد التنظيم عبد المالك ريغي إلى بعض قادة الدول العربية والإسلامية، في محاولة لاستقطاب الدعم منهم، أما في المجال العسكري فتظهر ديناميّة التنظيم بجلاء من خلال العمليات النوعية التي كان يشنّها على حرس الثورة الإيراني، وحيث استطاع أن يكبّدهم خسائر كبيرة طالت جنوداً وقادة كباراً في الحرس الثوري، ناهيك عن الخسائر

---

(15) المرجع السابق.

اللوجستية والمعنوية الأخرى، ومن أبرز تلك العلميات[16]:

- في أول عملية لها قامت «مجموعة جند الله البلوشية» بخطف تسعة جنود من حرس الحدود الإيرانيين في العام 2005، حيث طالبت آنذاك بالإفراج عن بعض أعضاء مجموعتها المعتقلين في إيران والمحكومين بالإعدام، بتهمة «محاربة الله والفساد في الأرض».

- قامت عناصر من التنظيم في فبراير (شباط) 2005 بتفجير عدة قنابل استهدفت قوات الحرس الثوري الإيراني في الإقليم، حيث قتلت نحو 11 منهم.

- قامت عناصر من منظمة ريغي في مارس (آذار) 2005، بقطع الطريق الواصل بين مدينتي زابل وزاهدان في منطقة تاسوكي، وهاجمت قافلة لمسؤولين مدنيين وعسكريين كبار في الإقليم قتلت خلال العملية 21 شخصاً منهم، وقد نجا حاكم مدينة زاهدان من الموت بأعجوبة.

- وفي مايو (أيار) قامت عناصر من الحركة بخطف 16 عسكرياً إيرانياً في هجوم لها على مخفر للشرطة في مدينة سراوان، حيث قامت باغتيالهم بعد أن رفضت الحكومة الإيرانية طلبهم بالإفراج عن المعتقلين البلوش والعرب والكرد في السجون الإيرانية.

- قامت عناصر من الحركة في أبريل (نيسان) 2006 بقطع الطريق بين مدينتي بام وكرمان في منطقة دارزين، حيث سقط إثر هجومها 34 قتيلاً والعديد من الجرحى وخطفت عدداً آخر.

- تبنّت جماعة «جند الله» أكبر هجوم على الإطلاق استهدف الحرس الثوري الإيراني في 28 شوال 1430/18 أكتوبر (تشرين الأول)

---

(16) عبد الملك ريغي من جند الله إلى المقاومة الوطنية في بولشستان الإيرانية، جريدة القدس، الجمعة 19 ديسمبر (كانون الأول) 2008.

2009 بمدينة سرباز، ما أدى إلى مقتل 42 إيرانياً بينهم قادة كبار في الحرس الثوري، وقالت المصادر الرسمية إن من بين القتلى نائب قائد القوات البرية للحرس الثوري الجنرال نور علي شوشتري، وقائد الحرس الثوري في إقليم سيستان بلوشيستان الجنرال رجب علي محمد زادة، وقائد الحرس في مدينة إيرانشهر، وقائد لواء أمير المؤمنين، وعدداً آخر من قادة هذه القوات[17].

تميّزت هذه العمليات التي شنّها التنظيم ضد الحرس الثوري الإيراني بفاعلية عالية، ودقة استخباراتية متناهية، حيث أعادت حسابات الحكومة العسكرية في الإقليم، سيّما أن هذه التكتيكات العسكرية، يرى أكثر المحلّلين أنها تحمل بصمة تنظيم القاعدة العسكرية، وهو ما يدلّ على أن ثمة تمدّداً أيديولوجياً في المثلث الساخن لحركة طالبان والقاعدة، وهو ما يؤكده مركز الدراسات البلوشية، ما يجعل حسابات القوة والضعف والربح والخسارة غاية في التعقيد ضمن جملة متناقضات من الحسابات السياسية والمضاربة الأيديولوجية بين أفغانستان وباكستان وإيران، وهو ما سنحاول رصد سياقاته في خاتمة هذا البحث.

خاتمة:

مما لا شك فيه، أن تنظيم جند الله، وبفعل تكتيكاته العسكرية المرعبة في إيران، وتبنّيه استراتيجية بعيدة المدى، من خلال جهوده في التنسيق بين المجاميع الإسلامية النشطة في الأقاليم السنّية الأخرى،

---

(17) علي عبد العال، جماعة جند الله.. سلفية ثورية، مرجع سابق. وانظر أيضاً بيان جماعة جند الله بخصوص عملية سرباز الإيرانية، إسلام أون لاين 2009/10/20.

وخطته للاختراق في العمق الإيراني، يشكل هاجساً أمنياً للسلطة المركزية الحاكمة في إيران، ولكن يبقى الخطر الأكبر للتنظيم والهاجس الأمني الأعظم للدولة الإسلامية هو قدرته على التمدّد ضمن حواضنه القبلية والأيديولوجية والعقيدية المتوافرة في بلوشيستان بأقاليمها الثلاثة في باكستان وأفغانستان وإيران، ما يمكّن التنظيم من رفد قوّته اللوجستية والعسكرية وتوسيع نطاق عملياته في جبهات جديدة ضد النظام الإيراني.

من جهة أخرى، قد يشكّل هذا التمدّد للتنظيم خطراً واضحاً على الدولتين اللتين تتقاسمان الإقليم مع إيران؛ وعلى وجه الخصوص باكستان التي بدأ ينتشر في إقليمها الوعي النضالي ضد ما يقال إنها ممارسات قمعية للحكومة الباكستانية ضد البلوش الباكستانيين، وأفكار التمدّد بالجملة يباركها تنظيم القاعدة الذي يرى في الحكومات الرسمية الثلاث: باكستان وإيران وأفغانستان حكومات ساهمت في تقويضه وإضعافه وخسارة قاعدته في تلك الدول. في المقابل، فإن هذه الدول، ورغم كل المتناقضات السياسية والتضاربات الأيديولوجية بينها، فإنها ما زالت تحافظ على مسافة من التقاء المصالح الأمنية للحيلولة دون تمدّد جسور الاتصال والتنسيق بين جند الله والتنظيمات الإسلامية النشطة في تلك الدول.

بالموازاة مع ذلك، فإن تموقع التنظيم في المثلث الساخن لعمليات القاعدة وطالبان يطرح الهاجس الأمني بقوة عند الحكومة الإيرانية، ويضخّم من خطورة التنظيم في الوعي السياسي والأيديولوجي والعسكري عند الإيرانيين، وهو ما قد يساهم في تفريخ وعي أيديولوجي مدعوم بالعمليات العسكرية لانفصال الأقليم، يضاف إلى ذلك، ما تردّد عن دعم

سري من الولايات المتحدة للتنظيم لإقلاق حرس الثورة الإيراني وخلخلة السلطة الإيرانية بموازاة الملف النووي والضغط الإسرائيلي من جهة أخرى، لتتشكّل مجموعة عوامل تحكم القلق الإيراني من المستقبل المنتظر.

صحيح إذاً، أن ما يقوم به التنظيم في تبنّيه للخط الجهادي ضد الحكومة الإيرانية في سبيل حصوله على مطالبه الحقوقية كواجهة عمل أثبتت فاعليتها في مسار الضغط السياسي، إلا أن الخطر الأكبر يبقى في مجمله ما يخفيه المستقبل إذا ما نجح التنظيم في الوصول إلى التطبيقات الاستراتيجية التي أشرنا إليها سابقاً والتي بدأ يعمل التنظيم بها مؤخراً.

لذلك فإن الحكومة الإيرانية وحيث تدرك خطورة هذا الموقف، ركّزت في تنسيقاتها الأمنية والاستخبارية لاعتقال قائد التنظيم ثم إعدامه كضربة استباقية ضد استراتيجية التنظيم، ومحاولة القضاء عليه قبل أن يتمدّد.

التأثيرات الخارجية على السُّنة في إيران

محمد حسن فلاحية(*)

يرى معظم الباحثين، ومن بينهم حميد أحمدي (مدرّس العلوم السياسية في جامعة طهران) الذي قدّم العديد من الدراسات والكتب لدراسة قضايا الشعوب وخاصة السنّة في إيران لكن من منطلق قومي وفي بعض الأحيان شوفيني، أن من بين أهم التأثيرات الخارجية على السُّنّة في إيران، هو الترابط الثقافي الوثيق والأواصر التاريخية بينهم على ضفتي الحدود التي تفصلهم عن باقي السُّنّة في الدول المجاورة، خصوصاً أولئك الذين يسكنون الحدود الشرقية حيث يوجد شعب بلوشي آخر، يحاذي الشعب البلوشي الإيراني وراء الحدود الشرقية، ويعيش في باكستان، ويكوّن ثلثي سكان باكستان كما هو الحال بالنسبة للحدود الغربية لإيران، حيث هنالك الشعب الكردي الذي يوجد بالطرف الآخر شعب كردي آخر في شمال العراق وشرق تركيا، لديهم علاقات وطيدة وتأثيرات مترابطة مع الأكراد في إيران، وكذلك الحال بالنسبة للتركمان الذين يقطنون شمال شرق إيران ويجاورون حكومة تركمنستان، الذين يعتبرون أنفسهم من الطائفة والعرق نفسيهما، وكذلك العرب في الأهواز وشاطئ الخليج والجزر الجنوبية لإيران، وهم يحملون المواصفات الطائفية والعرقية والقبلية والتقاليد والأعراف نفسها التي توجد في الدول العربية الخليجية والعراق، وإن وُجد ما يفرّق بينهم فهو نادر للغاية.

(*) كاتب وباحث إيراني.

إنّ الخوض في مسألة السنّة في إيران تتطلّب الإشارة إلى طبيعة المكوّنات الإثنية والقومية التي يتشكّل منها السُّنّة، وبطبيعة الحال فالسُّنّة في إيران يتكوّنون من قوميات "كردية وبلوشية وتركمانية وعربية"، وغالباً ما يسكنون في المناطق الحدودية في إيران، وسنشير في بحثنا هذا إلى التأثيرات الخارجية السياسية والعقائدية والاقتصادية التي ترخي بظلالها على الساحة السنّية في إيران بمنظور ما يراه الإيرانيون وغيرهم وذلك بالمحاور التالية:

المحور الأول: ظهور أحزاب شيوعية ويسارية سُنّية

يرى حميد أحمدي أنّ القوى الدولية هي التي افتعلت قضية الشعوب في إيران، وذلك لإثارة النزعة القومية لديهم، دون أن يلفت انتباه الكاتب أسباب مثل هذه النزعات الانفصالية، ودون أن يأخذ على عاتقه عناء البحث في جذور مثل هذه الأسباب وهي حرمان الشعوب الإيرانية، والسُّنّة على وجه التحديد، من أبسط حقوقهم الدينية والقومية منذ نشأة الدولة الحديثة في إيران إلى يومنا هذا، وحرمانهم من حق تدريس لغتهم بالمدراس ومزاولة طقوسهم الدينية في المساجد.

فعلى سبيل المثال لا يوجد جامع واحد للسُّنّة في العاصمة طهران، ونحن لا ننكر دور الشيوعية واليسار في الأخذ بزمام المبادرة لطرح قضايا السُّنّة والشعوب الإيرانية وتدويلها لقضيتهم، ولا يعيب السُّنّة الاحتماء بأية أيديولوجيا أو توجه للوصول إلى أهدافهم الشرعية، حيث يرى الكاتب أنه إثر قيام الدولة الشيوعية في العام 1917 في روسيا بشعاراتها التحرّرية،

ودعمها لمطالب حق تقرير المصير للشعوب، وما ترك ذلك من أثر على السُّنّة في إيران، وخصوصاً البلوش والكرد والتركمان وإلى حد ما العرب السُّنّة، وتأسيس أحزاب وحركات سنّية في إيران تحمل الأيدولوجية اليسارية الماركسية.

وظلت التأثيرات الخارجية تطغى على الساحة السُّنّية في إيران، فتأسّست أحزاب كردية وبلوشية وعربية وكذلك تركمانية على غرار الحركة اليسارية الشيوعية والبلشفية في الاتحاد السوفياتي آنذاك، وتأثرت هذه الأحزاب بالفكر الماركسي الذي يطالب بحق تقرير المصير للشعوب، ودفاعه عن الشعوب في إيران وحقهم بتقرير مصيرهم في تلك البرهة من الزمن، وإلى يومنا هذا حيث توجد أحزاب تحمل الأيديولوجيا نفسها، وانقسمت الأحزاب اليسارية المذكورة إلى وسط ويسار ويمين، واختلفت على مدى فاعلية رفع السلاح أوعدمه وبين النضال السلمي والمسلّح، فعلى سبيل المثال حصلت عدة انقسامات داخل حزب «الكوملة» الكردي والحزب «الديمقراطي الكردي»، وقس على ذلك بسبب صدام الأيديولوجيات.

يذكر الكاتب أحمدي في مصدر سابق أنّه تأسس أول حزب كردي سنّي إيراني على يد ملا مصطفى برزنجي، وهو حزب «كوملة»، كما عمل على تأسيس جمهورية «مهاباد»، وهي أول حكومة كردية سنّية في المنطقة تأسست بدعم سوفياتي، لكن تدخلت الحكومة الملكية الإيرانية بشكل مسلّح واقتلعتها وهي في مهدها، بعد فترة وجيزة من تأسيسها لا تتجاوز السنة الواحدة وذلك بدعم غربي للحكومة الإيرانية، ومن بين أهم أحزاب اليسار السُّنّي الإيراني: حزب الأمة البلوشي(خلق بلوش)، والحزب الديمقراطي

الكردي، وحزب "كوموله" اليساري.

ويعتقد العديد من النخب الإيرانية أنّ تنامي ظاهرة القوى القومية السُنّية في إيران يعود إلى التأثير الغربي، وعلى رأسه أمريكا، حيث يعتقد هؤلاء (حميد أحمدي) و(الكتّاب الغربيون الذين لا يؤيدون مطالب الشعوب السُنّية في إيران من بينهم كارل براون) بأن قضية الشعوب السُنّية، وخصوصاً الكردية والبلوشية والعربية في إيران تنامت إثر التدخل الأمريكي السوفياتي آنذاك[1]. ويتهم أحمدي الأحزاب الكردية وفي مقدمتها الحزب الديمقراطي الكردستاني بالصلة مع أمريكا، حيث لجأ زعيمه ملا مصطفي برزاني عدة مرات للحضن الأمريكي طالباً نجدته في تأسيس دولة كردية في إيران[2]. ويعتقد أحمدي أن المسألة الكردية لا تتكامل إلا بالدعم الخارجي لها. وتؤمّن القضية الكردية البيئة الملائمة لاستراتيجية القوى الدولية منذ فترة غير قليلة، حسب وصف الكاتب، ويرى أن الكرد أنفسهم كانوا الحاضنة لمثل هذا التدخّل في إقليم كردستان إيران. ويعتقد بأن تكتيك تشجيع التدخّل الأجنبي هي "السمة الرئيسية للحركات التحرّرية في المنطقة".

ونرى أن مثل هذا الجفاء الذي تتّهم به الجهات الشوفينية في إيران حركات التحرّر الوطني للشعوب، ما هو الّا ذرٌّ للرماد في العيون ليتمكنوا من ممارساتهم التعسفية المتمثّلة في طمس هوية هذه الشعوب. وإذا نظرنا بعين الاعتبار إلى مطالب الشعوب فهي لا تخرج عن دائرة

---

(1) السياسة الدولية ومسألة الشرق الأوسط، ص 57.

(2) القومية والتوجه القومي، ص 308.

المطالبة بحريات: العقيدة والرأي واستخدام اللغة وممارسة الطقوس بعيداً عن التهميش والإقصاء.

ساعد على التوجّه المعادي للشعوب في إيران، التي تطالب بحقوقها الشرعية، وجود منظّرين غربيين يمدّون نظراءهم الإيرانيين بفكرة تخوين الناشطين، ورموز الشعوب الإيرانية من بين هؤلاء برينسن، والذي يتهم فيه الأكراد بتحّولهم إلى آلة بيد القوى الأجنبية، ويتّهم شيوخ الأكراد أمثال عبد الرزاق بدرخان، والشيخ محمود برزنجي (1920)، والشيخ عبيد الله، بالسعي للحصول على الدعم الروسي والسوفياتي[3]، ويساند هذه الفكرة المفكر الإيراني إيرج افشار، والذي يتهم شيوخ الأكراد بالدعم من قِبل الملك فيصل ملك العراق آنذاك. ويذهب الدكتور أحمدي إلى أبعد من ذلك ويصف جمهورية مهاباد، التي تأسست في العام 1925 وأطيح بها في العام 1926، بأنها جمهورية سوفياتية، زُرعت في الخاصرة الإيرانية، وما نمو ظاهرة القومية للشعوب الإيرانية إلا تعبيراً عن التدخّل الدولي في الشؤون الداخلية لإيران.

تعقيباً على هذا الاتجاه الفكري السائد، بين الأوساط القومية الإيرانية المعادية للشعوب الإيرانية، يمكن أن نذكر بأن الاتجاه إلى كسب الدعم لا يُعتبر إلا محاولة لنصرة قضاياهم، ولا يدخل في خانة التخوين والتشكيك بمبدأ هذه الجهات القومية للشعوب في إيران، على الرغم من وجود بعض الهفوات لدى قادة الشعوب، ولا يكمن تعميم ذلك على كل الانتماءات الشعبية السنّية والأخذ بمقياس المسطرة في هذا المنحى.

---

(3) القبائل الكردية، ص 158.

على كل حال، واصل اليسار على قدم وساق تمدّده بين البلوش في إيران، ولكن كما يرى أحمدي فإن المسألة البلوشية لم تأخذ طابعاً دوليا، بقدر ما أخذته المسألة الكردية، حيث أن بلوشستان تفتقر إلى تجربة كردستان، ولكن لعب العامل الدولي دوراً حيوياً كما يرى في تحجيم القضية البلوشية، والدفع بالحركات السياسية البلوشية إلى هذا الاتجاه. وقد كانت السياسة البريطانية، حاضرة في قضايا بلوشستان منذ العام 1840، ويتجسّد النفوذ البريطاني بين القبائل البلوشية وتنامي الوعي بين أبنائها حول طرح حق تقرير المصير، لتكون منطلقاً لهذه القبائل لاستخدامها من جهة أداة ضغط تمارس ضد الحكومة الإيرانية وابتزازها بإثارة هذه القضية، ومواجهة المدّ الشيوعي آنذاك، ومن أبرز علامات النفوذ البريطاني في واقع الأمر هو السياسة الإدارية التي كانت تمارسها بريطانيا بين السُّنّة البلوش والمسماة بالـ "ساندمن"، والتي يعتبرها عزيز أحمد بأن بريطانيا كانت تقود زعماء قبائل البلوش تحت إمرتها[4].

قلّل هذا الأمر من نفوذ الشيوعية في بلوشستان، ولكن رغم ذلك ظهرت حركة "تحرير بلوشستان" ذات التوجه اليساري بعد ذلك بفترة. ويرى حميد أحمدي أن لحزب البعث دوراً لا يستهان به في نشاط هذه الحركة. ويرى فرزان فر أن عبدي خان، وهو أحد زعماء القبائل البلوشية ورئيس «حركة تحرير بلوشستان»، كان يتّخذ من بغداد مقراً له، لمواجهة النظام الملكي في إيران انطلاقاً من بغداد، ودول خليجية عربية أخرى للمواجهة[5].

(4) بلوشستان والسياسة البريطانية، ص 206.

(5) Ethnic Groups and the state.P 360

شكّلت "الجبهة الوطنية للشعوب الإيرانية" بدعم من حزب البعث آنذاك ائتلافاً، يضم عدداً من الشخصيات الإيرانية المناوئة من بينها البلوشية والتركية واليسارية الإيرانية، مثل الحزب اليساري "تودة"، وشخصيات إيرانية أخرى. ونشأت على غرارها جبهة بلوشية أخرى سميت بـ "الجبهة الديمقراطية البلوشية"، ونشرت لها صحيفة تحمل اسم "راه اتحاد" أي طريق الوحدة في بغداد، وتجزّأت هذه الحركة فيما بعد إلى عدة أحزاب بلوشية يسارية. كما تأسّست أحزاب سنّية أخرى على غرار حزب "كوملة" الكردي، وأخذًا بالفكر الماركسي تأسست أحزاب سنّية كردية وبلوشية وعربية وكذلك تركمانية عديدة منها أحزاب: "زحمتكشان (حزب كمونيست إيران)، وحزب "كوملة" (فرع كردستان الشيوعي الإيراني)، وحزب "استقلال طلب كردستان"، وحزب كردستان (باك)، "اتحاد الثوروين الكرد". "منظمة جماعة كورمانجي". وقام الفكر الماركسي في بلوشستان أيضًا بتأسيس أحزاب ذات صبغة يسارية سنّية إيرانية-بلوشستانية وهي أحزاب: "جبهة مردم بلوشستان" (جبهة الشعب البلوشي)، ومركز دراسات بلوشستان، وحزب الشعب البلوشي (حزب مردم بلوش)، وجبهة متحد بلوشستان، والحركة الوطنية البلوشية (جنبش ملي بلوشستان).

يرى الكاتب أنّ الدول العربية هي من أوائل الأنظمة في العالم، التي دعمت وساندت بقوة الحركات الانفصالية السُّنّية في إيران، وتحديداً في بلوشستان وعربستان، وأثارت مثل هذه القضايا باعتبارها قضايا عربية تندرج تحت إطار الأمة العربية، وشعاراتها القومية أمة عربية واحدة من الخليج إلى المحيط .يعزز هذه الفكرة بأنّ البلوش هم من أصول عربية

يجب مساندتهم وذلك بسبب مذهبهم السنّي ولغتهم القريبة من العربية وإنتماءاتهم السامية.

ويشير هاريسون سيلنغ في كتابه Ethnicity and the Political Statement in Pakistan أن على الدول العربية أن تدعم البلوش، وذلك لأن الانتفاضة البلوشية هي بالأساس انتفاضة كل العرب، وتعود جذور البلوش إلى العربية منذ عدة قرون، ولو أنّ العرب تقاعسوا عن تقديم الدعم للبلوش فإنّ الماركسيين هم الذين سيسدّون الفراغ الناجم عن عدم دعمهم من قبل الدول العربية. وستضيع الفرصة أمام العرب بأنهم سوف يفقدون حليفاً مهماً وهم البلوش، ولأنّ نظام الخميني في إيران سوف يهدّد جميع الدول العربية في الخليج، وسوف تقترب موسكو من مضيق هرمز في حين يمكن للبلوش أنّ يقوموا بتأمين الاستقرار في مضيق هرمز والخليج برمّته، وهذا الأمر من شأنه مضاعفة الدّور العربي في الخليج، ويمكن للعرب الحفاظ على الهوية العربية للخليج أمام المدّ الإيراني الذي يسعى إلى تفريسه.

إذاً ما يخشاه دوماً الإيرانيون تجاه البلوش هو الدعم العربي، واليوم أصبح الخوف من الانتماء هو ما يخشى منه الإيرانيون المعادون للشعوب السُّنّية يقابله الهاجس القوي لدى البلوش، وهو الحس بالانتماء القومي والديني لدى الشعوب السُّنّية.

كما أنّ منطقة تركمان صحرا شهدت الحالة نفسها، فتأسّست الأحزاب ذات التوجّهات التركمانية اليسارية في إيران من بينها أحزاب: «منظمة تحرير تركمن الصحراء» (سازمان آزادي بخش تركمن صحراء)،

«الحركة الوطنية الديقراطية التركمانية» (حركت ملي دمكراتيك تركمن).
ولا ننسى دور القرب الجغرافي لهذه المناطق بالاتحاد السوفياتي، وما يمكن لهذا الأمر من لعب دور فاعل بهذا الخصوص، وخصوصاً أنه في مراحل متقدمة احتلت روسيا أفغانستان وشكلت حداً فاصلاً بين المناطق السنّية الإيرانية والاتحاد السوفياتي صاحب الإيديولوجيا الماركسية.

كذلك تأسّست أحزاب اشتراكية ذات طابع قومي، حسب المد الجهوي الأيديولوجي وتسلسله، حيث شهدت المنطقة العربية في إيران نشاط أحزاب يسارية وقومية ودينية في التوقيت نفسه، وحيث تأسست الجبهة الديمقراطية الأحوازية (ذات التوجه اليساري)، وحركة تحرير عربستان (ذات التوجّه البعثي القومي)، واللجنة القومية العليا (ذات الفكر العروبي)، والحزب الناصري نفسه في الأحواز وهو فرع لأحزاب إيرانية يسارية نشأت بين العمال في شركات النفط في إقليم الأحواز أمثال حزب توده- حزب العمال الإيراني- فدائيان خلق (أكثريت وأقليت) وغيرها من الأحزاب اليسارية. ولكن بالنسبة للعرب الآخرين، غير الاحوازيين، والذين يسكنون مناطق بوشهر، وموانئ الجنوب في إيران مثل: «ميناء لنجه»، وجزر «قشم»، و «كيش» وغيرها من السكان العرب في إيران، ظلوا منضوين تحت إطار الطابع الديني السلفي، ولم ينخرطوا في الأحزاب اليسارية والشيوعية إلا ما قل وندر.

أما بالنسبة للعرب في الأحواز فكانت الأحزاب الشيوعية واليسارية على النسق نفسه من الأحزاب الكردية، وإن خفّت وتيرة هذا التحرّك بسبب وجود المد القومي في المنطقة العربية، خصوصاً بوجود

زعماء قوميين عرب دعوا إلى القومية العربية والوحدة العربية مثل جمال عبد الناصر، وما تركه هذا الأمر من تأثير على منطقة الخليج برمّتها وكذلك أحزاب قومية مثل حزب البعث العربي الاشتراكي. وبعد أفول المد القومي صار التوجه العربي لدى عرب إيران نحو الفكر السلفي القاعدي، وأصبح سكان هذا المنطقة يمارسون فكراً ومنهجاً هذه الأيديولوجيات.

المحور الثاني: ظهور أحزاب علمانية سنّية

جاء ذلك بتأثير من الفكر والأيديولوجيا الليبرالية، ودعوة الولايات المتحدة الأمريكية إلى حق تقرير المصير، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وسوف نرى مدى تأثر السُّنّة بهذه الأيديولوجيا الخارجية، فأهم الأسباب وراء التأثيرات الخارجية على سنّة إيران تعود إلى الأطر التاريخية خصوصاً على الساحة الدولية، والسياسات التي تركت بصماتها خلال الحرب العالمية الأولى والثانية على شعوب العالم، حيث أن الأكراد في إيران يرون أنفسهم مجزّأين ومنقسمين في ثلاثة دول، وهم يواصلون جهدهم لتأسيس دولة منذ سقوط الحكم العثماني لكن دون جدوى. وكفلت اتفاقية «سفرس» (Sevres) في العام 1920 هذا الحق للأكراد. وبدأ الأكراد المطالبة بالاستقلال منذ ذلك الوقت، وتواصلت المطالبات بشتى الأنواع، وحصلت ثورات لا يسع هذا المقال ذكرها أمثال ثورة شيخ عبدالله، التي كانت أول ثورة كردية تطالب بالاستقلال وإنشاء دولة كردية سنّية، شأنها شأن الدولة الشيعية القاجارية في إيران. وتواصلت الثورات، ففي العام 1925 حصلت ثورة الشيخ سعيد وغيرها من الثورات التحرّرية الكردية، وكذلك الحال بالنسبة للبلوش، وعرب الأحواز وعرب الجزر الجنوبية في

إيران والتركمان.

التأثير الخارجي على السُّنّة في إيران، تمثّل بالأيديولوجيا الليبرالية التي ظهرت مطلع القرن العشرين، وتحديداً بعد الحرب العالمية الثانية، مع شعارات تحرير الشعوب ومناداتها بحق تقرير المصير في إعلان نشأة الأمم المتحدة وبيان حقوق الإنسان. ظلّت الشعوب الإيرانية وبالأخص السُّنّة على وجه التحديد أقلّ توجهاً إلى الليبرالية، وذلك بسبب وجود عدم ثقة متأصّلة، وبسبب الممارسات التي كانت بريطانيا تقوم بها في مناطقهم وازدواجية المعايير المستخدمة ضد السُّنّة الإيرانيين، وعلاقتهم بالحكومة المركزية، وتقارب زعماء السُّنّة الإيرانيين إلى التوجه السوفياتي الداعم لنبذ الهيمنة الليبرالية، وتحرير الشعوب ومساندتها مادياً ومعنوياً. وعلى الرغم من ذلك بقي المذهبيون السُّنّة الإيرانيون في الواجهة ضد الفكر اليساري، الذي يتهمونه بالإلحاد وما شابه ذلك. وبناءاً على ذلك تأسّست أحزاب لا تتجاوز عدد الأصابع ذات طابع ليبرالي سني. منها الحزب «الديمقراطي الليبرالي الكردستاني».

أما العرب في الأحواز فبقوا متأرجحين بين الأحزاب الدينية والقومية واليسارية على حد سواء. فاليسار نشط والسلفية (أنصار السُّنّة وغيرهم) والليبرالية (حزب التضامن الأحوازي) والقومية (الحزب الناصري الجبهة العربية لتحريرالاحواز) واليسار (الجبة الشعبية لتحرير الإحواز)، والجبهة القومية وغيرها من تحرّكات، وتوجهات فكرية متأثّرة بالفكر والأيديولوجيا القريبة أو البعيدة والتي تتطابق مع طموحاتهم وأحلامهم.

المحور الثالث: ظهور الحركة السلفية وتأثيرها على الساحة السُنّية

طالب البعض من الباحثين، ومن بينهم محمد رضا حافظيان، بالفيدرالية الطائفية أو السياسية للشعوب في إيران، وضرورة الاهتمام بالسُّنّة البلوش-إيرانيين من قبل الحكومة. ويقدم هؤلاء حلولاً لهذه المشكلة ويصرّون على منحهم المزيد من الحقوق الدينية، وذلك بسبب اعتبارات تتمثّل بالتهديد الأجنبي ضد إيران، وستخدام ورقة السُّنّة من قبل دول تسعى لقلب النظام الإيراني، على رأسها أمريكا وإسرائيل ودول عربية مثل السعودية.

ويذكر محمد رضا أنّ للسعودية دوراً بارزاً في إثارة القضية السُّنّية في إيران لمواجهة التمدد الشيعي، ويؤكد أنّ المذهب الحنفي المنتشر بين البلوش الإيرانيين لا يمثل تهديداً بقدر ما يمثله التمدّد السلفي، الذي يدخل إلى إيران من أوسع الأبواب عبر السعودية. ويتهم الدول العربية بالعمل على خلق هوية عربية سنّية للبلوش لمواجهة الشيعة في إيران. ويضيف قائلاً: إنّ الوهابية (السلفية) مدرسة تقوم بإعداد القادة البلوش، الذين يفدون إلى المنطقة من الخارج، ويتأثّرون بعد تخرّجهم من مدارس وهابية بصورة تلقائية.

كما يضيف مولوي عبد الحميد إمام جمعة زاهدان قائلاً: إن «المستوى الدراسي للسُّنّة لا يرتقي للشهادات التي تمنح في السعودية

للمولويين، لذلك يرغب الكثير من المولويين بإكمال دراستهم في السعودية، وذلك لأنّ ما تمنحه باكستان والهند من شهادات لا ترتقي أيضاً لمستوى الشهادات التي تمنحهم إياها السعودية».

ويضيف الباحث؛ أنه بعد عودة البلوش من السعودية يمارسون الفكر السلفي المنتشر بسبب ذلك الترابط العلمي بين جماعة «مولوي» والسعودية وأبناء الشعب البلوشي. ويذكر الباحث أنّ من أهم أسباب انتشار السلفية بين أوساط البلوش في إيران هو وجود أواصر تربط كلاً من بلوش إيران وبلوش باكستان مما يمهد الأرضية لهذا الانتشار وبشكل مكثف. وأيضاً هنالك دليل آخر يعود إلى أنّ البلوش الحنفيين يقطنون الخط الفاصل بين إيران وباكستان. والسبب الآخر -كما يراه الكاتب- الفقر الاقتصادي والثقافي والاجتماعي والتمييز الذي يمارَس ضد السنّة، والفارق الكبير بين المذهب الرسمي في البلاد وهو الشيعة ومذهب السنّة لتلك المناطق. دفعت هذه الأمور بالسلفيين أن يأخذوا بزمام المبادرة، ويكثفوا جهدهم الدعائي وأن يخلقوا المشكلة الكبيرة التي تواجه النظام الإيراني في تلك المناطق.

ويذكر الكاتب في مقاله أنّ حزب الفرقان هو حزب سنّي، ينشط في بلوشستان إيران، ويضمّ جمعاً من جماعة «مولوي» البلوشية المعارضة. وينتمي هذا الحزب إلى حزب «الصحابة» الذي ينشط في باكستان، ولدى هذا الحزب علاقات متواصلة بالحكومة السعودية، ويمنح التأشيرات لأعضائه لدخول السعودية مقدمة من قبل وزارة الحج والأوقاف الدينية السعودية، ولهذه الجماعة الحصة الأكبر في إثارة البلبلة وخلق

الاضطرابات في باكستان، وإنّ فلسفة وجود مثل هذا التنظيم هي أساساً لمواجهة الشيعة ومناهضة الجمهورية الاسلامية الإيرانية والقضاء على شيعة باكستان. ولا يعترف هذا الحزب بالشيعة كمسلمين.

هناك تنظيمات تحمل أيديولوجيا معادية للاتحاد السوفياتي، وتتمثّل بالمجاهدين السُّنّة الإيرانيين في أفغانستان من بلوش وكرد وغيرهم في مرحلة الحرب ضد الاتحاد السوفياتي، ومن ثم انخراطهم بالسلفية وأفكار تنظيم القاعدة. وقد نشأت حركات تحمل هذا النمط. بقيت معظم الأحزاب السُّنّية الكردية الأخرى متأثرة باليسار ليومنا هذا، وهي القلب النابض لليسار الإيراني، وموطن للأحزاب التي تحمل لواء الاشتركية وبسبب قرب المناطق السُّنّية للعاصمة الإيرانية طهران، وكونها ملجأً لزعماء الشيوعية الإيرانية على مرّ الفترة السابقة.

أما بالنسبة للبلوش السُّنّة فقد بقيت أحزابهم وحركاتهم تحمل الطابع الديني السلفي، خلافاً للحالة السُّنّية في كردستان. وتأثر البعض منها بالفكرة السلفية الجهادية بعد ظهورها، ودخول المجاهدين العرب عبر بلوشستان لمقاتلة الاحتلال السوفياتي، وبعد ذلك الأمريكي، وتعرّفوا على الفكر السلفي عن قرب، والسبب الآخر كون بلوشستان تقع على مقربة من موطن تنظيم القاعدة في بلوشستان باكستان وأفغانستان، لكنه حافظ على نمطيته ومحليته الدينية، مستخدماً أيديولوجيا دينية قومية ممتزجة بالفكر الجهادي للسلفية، وفي بلوشستان تأسست على هذا السياق حركات منها: حركة المقاومة الشعبية لبلوشستان «جنبش مقاومت ملي بلوشستان» (جند الله)، وبقي هذا التنظيم يسيطر على الساحة البلوشية حتى اعتُقل

زعيمه عبد المالك ريغي على يد السلطات الإيرانية ، ثم أعدم في يونيو (حزيران) 2010.

ولا نغفل دور الشيوخ السُّنّة في دعم مطالب الشعوب الإيرانية، ومساندة الدين الإسلامي، والمحافظة عليه أمام ما يتهدده من خطر. وإن أبرز المشايخ الذين دعموا الحركات السُّنّية رغم خلافهم الفكري والأيديولوجي معها هو الشيخ عزالدين حسيني إمام جماعة في مدينة «مهاباد» السُّنّية الكردية العام 1926 ومطالبته لحكم ذاتي سنّي للأكراد في إيران، وهذا المطلب يشترك فيه مع الحركات اليسارية في كردستان.

وعلى نقيض الحركة السُّنّية الأحوازية فإنّ العرب السُّنّة في جنوب إيران، وسكان الجزر (قشم وكيش و...) بقوا أقرب إلى التنظيمات السلفية الجهادية، والبعض ظلَّ في الوسطية الدينية متخذاً الفكر السُّنّي الوسطي الذي يصدر من مكة والمدينة والأزهر كمرجع له، وهناك العديد منهم سلكوا الاتجاه المعاكس وانضموا إلى القتال في أفغانستان، وقاتلوا في صفوف تنظيم القاعدة وطالبان، وكما تشير الإحصاءات التي تؤيّد وجود عدد من هؤلاء العرب بين صفوف القاعدة، أو كما تشير المعلومات لوجودهم في سجن غوانتانامو الأمريكي إلى الآن.

المحور الرابع: الفكر السُّنّي التقليدي الخارجي

تأثر الفكر السُّنّي في إيران بأفكار ابن تيمية من ناحية، والفكر الاعتدالي الذي يصدر من المؤسسة الدينية في السعودية كمرجع رئيس

يغذّي الفكر السُّنّي الإيراني. وهناك بلدان خليجية أخرى تؤثّر على البلوش خاصة، والعرب السُّنّة في إيران بشكل عام. وظهور عدة حركات تحمل هذه الأفكار إلى السُّنّة الإيرانيين في الدول المذكورة. ومن بين أهم التأثيرات التي تركتها على الساحة السُّنّية وجود جاليات سنّية كبيرة في دول مجاورة أو دول غربية وعربية، حيث السُّنّة الأكراد في إيران يتجمهرون عادة في أوروبا. وأهم البلدان التي يوجد بها السُّنّة الأكراد ويؤثّرون اقتصادياً ومعنوياً على أبناء جلدتهم هي فرنسا وألمانيا وسويسرا والبلدان الاسكندينافية، حيث يوفرون دعماً مادياً للأحزاب السُّنّية الكردية، التي تنشط في مناطقهم. كما يعمل البعض منهم على توفير إمكانيات اقتصادية لتعويض التخلف الاقتصادي الذي تمارسه السلطات الدينية في إيران ضد السُّنّة، وتدشين شركات ومنشآت اقتصادية توفر الدعم المالي لسكان المناطق، كما يساعدون القنوات الفضائية الموجّهة للمناطق السُّنّية الكردية.

أما بالنسبة للبلوش السُّنّة في إيران فإن معظم وجودهم هو في المناطق العربية، وخصوصاً دول مجلس التعاون الخليجي، إضافة إلى باكستان المجاورة، وبسبب النشاط البلوشي الاقتصادي في الدول الخليجية ترك وجود هؤلاء أثراً إيجابياً على الحالة الاقتصادية للبلوش، الذين يعانون من فقر اقتصادي وتهميش من قبل الحكومة المركزية الإيرانية. كما أن البلوش ينشطون في أفغانستان وشمال شرق إيران وطاجيكستان، ويمارسون نشاطاً اقتصادياً يوفّر الدعم المالي لسكان مناطقهم، ويذهب ريع هذا الإنتاج إلى تطوير المناطق البلوشية. وعلى الرغم من وجود جالية بلوشية في بريطانيا، لكنها ليست بالحجم الكردي. وإن الدعم المالي والمذهبي والسياسي، وإطلاق قنوات فضائية، وتدشين مساجد، ومكتبات في إقليم بلوشستان هو بفضل الجالية البلوشية خارج بلوشستان.

كما هو الحال بالنسبة للعرب في إيران الذين يقطنون في دول خليجية وأوروبية، وينشطون سياسياً ومالياً، ويُعتَبرون الداعم الرئيسي للتنمية السياسية والاقتصادية لأبناء جلدتهم، ولكن يختلف هذا الأمر بالنسبة للتركمان من الناحية الاقتصادية، لأن معظم التركمان بالقياس مع بقية السُّنّة في إيران يتمتعون بحالة اقتصادية أفضل بسبب تملكهم لأراضٍ زراعية وموارد اقتصادية طائلة.

المحور الخامس: التأثير الإقليمي المجاور للمناطق السنّية

سنشير إلى التأثير السياسي والمادي والفكري والعقائدي على السنّة في إيران. فمن بين المؤثّرات الخارجية على الساحة السُّنّية في إيران وجود شريحة مثقفة من السُّنّة الإيرانيين، تخرّجوا من الجامعات والمعاهد الغربية، وأتوا بأيديولوجيا اشتراكية ليقوموا على أساسها بتأسيس أحزاب اشتراكية يسارية، والهدف من معظمها حق تقرير المصير، الذي تطالب به الشعوب السنّية في إيران منذ فترة غير قصيرة. فمعظم هؤلاء قاموا بتأسيس أحزاب محورها مطالبات أهل السنّة في إيران. وهم خريجو الجامعات الأوروبية فكان أبرز الشخصيات السنّية الذين عملوا طيلة سنوات للحق الكردي في الحكم الذاتي هو عبدالرحمن قاسملو المثقّف الاشتراكي الكردي، الذي كان أستاذاً محاضراً في جامعة باريس، وأسّس الحزب الديمقراطي الكردستاني.

شئنا أم أبينا فإن الطبقة المثقفة للسُّنّة الإيرانيين من كرد وبلوش وتركمان وعرب هم خريجو جامعات غربية، أسّسوا حركات وجبهات إما انفصالية أو تطالب بمبدأ الفيدراليه لاستيفاء حقوق الشعوب السُّنّية في إيران، وهذا التأثير البارز في حياة السُّنّة هو الذي ترك بصماته في الوسط السُّنّي الإيراني، وذلك لأن معظم القائمين على الحركات الثورية السُّنّية استوردوا الفكر الماركسي، وغيره ليتلاءم وحق تقرير المصير، أي تبيئته مع ظروف وواقع الشعوب السنّية في إيران.

بالنسبة للتأثير الخارجي على السُّنّة في إيران، فإن الحركات المسلحة تستمد دعمها من مناطق مجاورة لسكان تلك المناطق. فالأكراد الذين ينتمون إلى أحزاب مسلحة يدخلون منطقة كردستان من منافذ حدودية مجاورة في تركيا والعراق، ويقومون بأعمال مسلحة ضد الحكومة، فهذا السبب الرئيس لمواصلة حرب الاستنزاف المسلحة ضد الحكومة المركزية. ثم إن المناطق السُّنّية التي تنتمي إلى العرق والمذهب في العراق يقدّمون دعماً عسكرياً ولوجستياً لأكراد إيران ويأوونهم في مناطقهم.

كذلك هي الحال بالنسبة للبلوش، الذين يتردّدون بين حدود باكستان وأفغانستان بكل سهولة بسبب وجود بلوشستان أخرى على الحدود الشرقية لبلوشستان إيران، وتقع في باكستان وأفغانستان، ولأن بلوش باكستان يشكلون 40% من كل البلوش فيعتبر بلوش باكستان أصحاب ثقل روحي ومادي على بلوش إيران، ومن هناك تنطلق الأحزاب المسلحة وغيرها وتؤسّس الحركات. وهذا الأمر يصدق على الأكراد والعرب وغيرهم من السُّنّة في إيران. وإنّ جبهة تحرير بلوشستان بزعامة رحيم زرد كوهي تأسّست في بلوشستان باكستان، وكذلك الحال بالنسبة

"للبشمرك بلوش" أي "فدائيوا بلوش" بزعامة أمان الله بركزايي، وهو ينتمي إلى أسرة دوست محمدي الزعيم البلوشي، الذي يتحدر من أسر بلوشية تعرف بالنضال لاستيفاء حقوق البلوش في إيران، وقام هو أيضاً بتأسيس حركته المسلحة في بلوشستان باكستان.

كما توجد حركة يسارية بلوشية في الغرب وهي "مجلس الشوري القومي البلوشي"، والتي تنشط في أمريكا وتدعو للانفصال، وكذلك "الحزب الديمقراطي البلوشي"، الذي قامت بتأسيسه أحزاب يسارية بلوشية تنضوي تحت إطار أحزاب يسارية إيرانية، وهو فصيل من "الثوار الفدائيون" اليساري الإيراني. يطالب هذا الحزب بالفدرالية لبلوشستان، وهو يحمل أفكارًا فدرالية اشتراكية، ويتقارب أيديولوجياً مع الأحزاب الاشتراكية الروسية. وظلت بلوشستان إيران دائماً منضوية تحت أجواء بلوشستان باكستان بسبب ما تتمتع به الأخيرة من نظام فدرالي أكثر انفتاحاً بالنسبة لإيران. ونشط البلوش بكل حرية في ذلك الإقليم الباكستاني، وظل ينشط إلى يومنا هذا واتخذه الثوار البلوش منطلقاً لمواجهة الحكومة المركزية في إيران على مر العصور.

امتداداً لذلك فإن الشعوب السُنّية في إيران تتقرّب برابطة الدم وبالرابطة القبلية مع أقرباء لها وراء الحدود، وظلّ هذا الهاجس يدفعها إلى التحرّر والمطالبة بحق تقرير المصير وتوحيد الضفتين من الحدود كما أسلفنا، وهي تعيش منقسمة. فعلى سبيل المثال فإن القبائل نفسها تتوزع بين بلوشستان-إيران وباكستان وأفغانستان، وكذلك الحال بالنسبة للقبائل الكردية والعراقية. وهذه الحالة تصدق على العرب الواقعين بين الحدود العراقية الأحوازية، أو العرب في جنوب إيران والجزر الأخرى

الذين تربطهم علاقات أسرية وعاطفية وقبلية مع العرب في دول الخليج.

إن الخلافات الإقليمية والدولية بين الحكومة الإيرانية وغيرها لعبت دوراً في تشديد أو تقليص حجم مطالبات الشعوب في إيران. ومع الأسف الشديد استغلت الدول الغربية هذه الورقة خدمة لمصالحها دون أن تقدّم دعمًا يذكر. فعندما كانت الدول الغربية والعربية تتصالح مع إيران في عهد الشاه محمد رضا بهلوي؛ كانت تتناسى قضايا الشعوب خاصة السُّنّة في إيران بشكل عام، وعندما تتأجج الخلافات مع الحكومة المركزية تستخدم ورقة الشعوب لكسب مصالح ضيّقة تفرّط بها وتدخل في صفقات على حساب الشعوب في أي وقت، حيث تقدّم قنواتهم الإعلامية، وتنشر صحفهم قضاياهم عندما ترى ضرورة في ذلك، بل تتقدّم بخطوات أكثرمن ذلك حيث تطالب بحقوقهم، وتقدّم الدعم اللوجستي للأحزاب القومية، وعندما تنتهي الخلافات مع إيران تسلّم زعاماتهم إلى الحكومة الإيرانية.

شهدنا ذلك في السبعينات، من القرن الماضي، عندما قدّمت حكومة عبد الناصر الدعم للأحوازيين والبلوش لنصرة قضاياهم، وعملت على طرح القضيتين على الساحة العربية بشدّة، وكتبت الصحف عنهم كما فعل رياض نجيب الريّس الكاتب في مجلة المستقبل حيث يستوحي فكره من الحكومة المصرية الناصرية، ويكتب في المجلة التي تصدر في باريس وله العديد من المقالات دعماً للقضية العربية والبلوشية في إيران وبلوشستان. كما أنّ مقال "ديار العرب" بقلم الكاتب العراقي معان العجلي في العام 1979 في بغداد يعكس هذه الحالة الداعمة للقضية البلوشية من قبل النظام العراقي السابق، وصدرت العديد من الصحف والإذاعات لنصرة

السنّة العرب والبلوش في إيران، ولكن بعد نهاية الحرب العراقية الإيرانية أُهملت القضيتان، وأخرجت حكومة بغداد آنذاك العرب والبلوش من أراضيها، وهكذا بالنسبة لدول عربية وغربية أخرى. إذاً يتعلق الدعم الخارجي للشعوب بمستوى علاقات الدول مع حكومة طهران، وظلت هذه الحالة متأرجحة حتى يومنا هذا.

المحور السادس: الثورة المعلوماتية وتأثيرها

في كثير من الأحيان تنشط الحركات السُّنّية البلوشية والكردية وغيرها خارج إيران، وتتواصل مع الداخل مستخدمة التقنية المعلوماتية، وعالم الاتصالات للتواصل مع مؤيّديها في الداخل. ويقول الباحث محمد رضا حافظيان في مقال له في هذا الإطار: «في خارج إيران تنشط العديد من الحركات والجماعات السنّية عبر استخدام المواقع والمدونات في الإنترنت وتمارس نشر معتقداتها وأفكارها الدينية والقومية بين سنّة إيران، حيث أصبحت العديد من التنظيمات السياسية السنّية التي قلما كانت تُعرف في السابق على الساحة السنّية الداخلية ولم يكن لديها تأثير ملموس، أصبحت اليوم تستخدم الإنترنت وتتواصل مع جماعات لها في الداخل وتبدي رأيها ويصل ذلك بطبيعة الحال إإلى من تريد مخاطبتهم. وهذا الأمر لم تُستثنَ منه بلوشستان وبقية المناطق السنّية. فالثورة المعلوماتية كسرت الحواجز والحدود وتركت ظلالها على السنّة في إيران وأثّرت كثيراً على مجريات الأحداث».

يضيف حافظيان قائلاً: «أثّرت تقنية المعلومات على العلاقات

بين الشعوب، وعلى عالمهم الخارجي، وعلاقاتهم مع بعضهم البعض، حيث أصبحت اليوم ازدواجية التقنية المعلوماتية الأمر الحاسم في اختيار الهوية القومية والعولمة والحداثة وإزالة الحواجز المتمثلة بالحدود وعلاقة الدول ببعضها وهذا الأمر يعتبر الداعم الأكبر للمناطق الإيرانية ذات الأغلبية السنّية، وعلى توجّه سكانها السنّة وما ترك ذلك من تأثير على علاقتهم بالحكومة المركزية».

إذاً تركت الثورة المعلوماتية الجديدة أثراً بالغاً في جميع أبناء المعمورة، وخصوصاً السُّنّة في إيران، تمثّلت بالقنوات التلفزيونية وثورة الإنترنت، وما لها من دور في التواصل وبين الشعوب، حيث ظلَّ الساسة الإيرانيون يصفونها بالحرب السايبرية والحرب الناعمة بسبب تأثيرها، الذي لا يروق، لهم على الشعوب في إيران. تعتبر هذه الظاهرة الأبرز والأكثر تأثيراً خارجياً على السُّنّة في إيران. وعلى نظرية تدويل قضايا الشعوب، حيث يعتقد معظم الباحثين أنه بسبب الاهتمام الذي تبديه الدول ووسائل الإعلام بما يجري من أحداث في منطقة الشرق الأوسط وإيران، بعد الثورة الدينية التي شهدها هذا البلد في الثمانينات، من القرن الماضي، وإلى الآن، ودور إيران في قضايا حسّاسة، مثل لبنان وفلسطين، أصبحت الشؤون الداخلية لهذا البلد وعلى رأسها قضية الشعوب كقضية السنّة في إيران على رأس الاهتمام الدولي حيث تطرح دائماً على طاولة المباحثات والعلاقات الدولية مع هذا البلد، وهذا يدل على مدى سطوة وسيطرة الأحزاب القومية السنّية للإمساك بهذه الملفات. وقدّم الباحث في العلاقات الدولية جان برتن، والذي يتحدر من المدرسة السياسية ذات التوجهات الفكرية الواقعية، بعض الحلول لقضايا الصراع الدولي حول

الشعوب وطالب بتعديل مسارات الشعوب ومعالجة قضاياهم.

واليوم، تدرس القضايا السُّنّية في إيران في إطار نظريات العولمة والحداثة. فلا يمكن اعتبار مثل هذه القضايا وشؤون الشعوب المضطهدة والمغلوبة على أمرها بسبب القومية والمذهب، أو ما شابه ذلك على أنها قضايا وطنية بحتة، حيث إنه بفضل تكنولوجيا المعلومات والترابط بين الشعوب فإنها تؤثّر وتتأثر بما يحدث في العالم وهذا الأمر ينطبق على سنّة إيران بكل تأكيد.

المحور السابع: تأثير النخب السُّنّية

تواصل النخب في إيران حشد الدعم الدولي لقضاياهم، رغم التّهم الموجهة لهم من قبل الحكومة الإيرانية، ومن قِبل الشوفينيين بالعمالة. ففي حين يرى الباحثون في القضايا الإثنية لإيران بأن السبب الرئيس وراء وجود مشكلة دينية أو إثنية في إيران هي الواقع الجيوسياسي للشرق الأوسط وإيران على وجه التحديد. حيث إنّ من بين التوجهات الدولية رفع القضايا الإثنية في إيران، واستمرارها في الواجهة، وتبنّي نظريات مدرسة فكر "ويلسون"، وهي علمانية المنشأ ليبرالية التوجهات، وتدعو إلى تأسيس حكم ذاتي للشعوب التي لم يحالفها الحظ، ولم تحصل على حقوقها الإثنية في إطار دولة، وذلك بغرض استيفائها لهذه الحقوق وتجنيبها الاضطهاد والتمييز الديني والإثني. وأيّد عدد كبير من الناشطين السنّة الإيرانيين مبدأ الليبرالية وظلت تطالب بهذه القضية الدول الغربية والولايات المتحدة خاصة بأخذها زمام المبادرة.

وفي ما يتعلق بالجهد الدولي لنصرة الشعوب الإيرانية، صدرت العديد من القرارات في الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومجلس حقوق الإنسان، ومنظمات غربية عديدة، وأخذت على عاتقها متابعة هذا الأمر، وذلك بسبب مطالبة الناشطين في مجال حقوق الشعوب في هذا الإطار. وهذا الأمر دفع بالكثير من النخب الإثنية في إيران للأخذ بمبدأ "ويلسون" للمطالبة بحقوقهم والمطالبة بحق تقرير مصيرهم.

كما يبيّن التبرير التاريخي للتقارب بين البعض من الفصائل السُّنّية في إيران والشيوعية، بالاعتماد على دعوة لينين وجهوده لبناء جسور الصداقة مع دول آسيوية وأفريقية، واعتماد الماركسية لتوحيد العالم، ودعوته إلى تأسيس حكومات ذاتية، وحق استخدام اللغة القومية كمبدأ لتحرير الشعوب. وترسّخت الفكرة الليبرالية بين العرب والأرمن أكثر من غيرهم، كما ترسخت الفكرة الاشتراكية بين الإيرانيين أكثر من غيرهم من شعوب الشرق الأوسط. وهذا المبدأ هو نقطة التقاء الليبرالية والاشتراكية بين الأحزاب الإيرانية بمختلف توجّهاتها الفكرية اليسارية أو الليبرالية وحتى الدينية، واستفاد هؤلاء من هذا المنبر، حتى السلفيون الإيرانيون من بينهم البلوش، فظهر ريغي مثلاً عدة مرات على قناة VOA الأمريكية الليبرالية الناطقة باللغة الفارسية والكل يعرف سلفية ريغي، لكنه تعامل مع هذه القناة وطرح قضيته رغم اختلافه الفكري معها، وتعامل مع فصائل مقاومة إيرانية يسارية كذلك، وهذا الأمر يصدق على بقية الفصائل الإيرانية.

المحور الثامن: الاستشراق ودوره في إثارة قضية السنّة

يعتقد البعض من بين القوميين الإيرانيين المتحمّسين بضرورة صهر الشعوب في بوتقة الحكم الإيراني، وتبديلهم إلى شيعة وتحويلهم إلى فرس باستخدام آليات التفريس، وعملية التشيّع باعتبارهما الركيزتين الأساسيتين اللتين تعرف بهما إيران حاضرة للشعب الفارسي الشيعي، من هنا عمدوا إلى خلق الذرائع واتهام السنّة في إيران بالعمالة للأجانب، وذلك بتلقّيهم دعماً أجنبياً مختلفاً وتمسّكهم بمذهبهم السنّي دون غيره.

يأتي في مقدمة المنظرين الإيرانيين الكاتب حميد أحمدي، الذي كثر ذكر اسمه في هذا المقال بسبب تنظيره لقضايا الشعوب وتأليفه كتباً تناولت قضاياهم، والذي قال: إنّ الاستشراق هو العامل الرئيس في إثارة الحس القومي لدى الشعوب الإيرانية، عموماً والسُّنّية خصوصاً، وهذا الاستشراق تتبعه أجندة غربية لتمزيق إيران إلى دويلات. كذلك كتب أحمدي تحت عنوان "الاستشراق وتأثيره على شعوب إيران" قائلاً: "عمل المستشرقون الغربيون في توسيع دائرة الفكر القومي، والتوجه العرقي والإثني لدى الشعوب الإيرانية، بإثارة قضايا اللغة غير الفارسية والمذهب السُّنّي حيث قدّم العديد من السوسيولوجيين، وعلماء فقه اللغة والإنثربولوجيين، والمؤرّخين ورجال السياسة الغربيين بإثارة قضايا الشعوب في إيران، والتركيز عليها من أجل الوصول إلى مطامعهم، وعملوا على كشف الجذور التاريخية للغة القومية للشعوب الإيرانية، وإثارة النزعة

القومية واستخدامها ضد اللغة الفارسية ليبدأوا بمشروعهم الانفصالي. وكان معظم هؤلاء المستشرقين يهوداً من بينهم المستشرق اليهودي المجري آرمينوس وامبري، المتوفى في العام 1913، قد خدموا الأهداف الاستعمارية البريطانية، وزاروا المنطقة عدة مرات وكتاباتهم مليئة بإثارة النزعة القومية الانفصالية"[6].

هناك مستشرق آخر أكد على القومية البلوشية دون الديانة السُّنّية الإسلامية، واعتبر البلوش من أحفاد البابليين وأثار النزعة القومية لديهم، كما أن هنالك مستشرقَين آخرَين وهما "راولينسون" و "اللورد كرزون" اللذان اعتبرهما "عنايت الله بلوش" وهو أحد زعماء البلوش القوميين، بأنهما مصدر إلهام للأمة البلوشية والنزعة القومية البلوشية. واستعارت النخب البلوشية والكردية والعربية، على حد وصف الكاتب، الفكر الاستشراقي المشحون بالقومية والمعادي لفكرة الانتماء إلى إيران.

(6) القومية والتوجه القومي لدى الشعوب في إيران، ص 355.

في الملف الحقوقي سُنَّة إيران.. ضبابية الأرقام وكابوس البقاء

أحمَد الحَمْدِي(*)

تحاول هذه الورقة الولوج عبر البعد الديموغرافي- السكاني للأقلية[1] الإسلامية «السُنية» في جمهورية إيران الإسلامية؛ ذات الأغلبية الإسلامية «الشِيعية الإمامية الاثني عشرية»، مستكشفين فيها عيناتٍ من الملف الحقوقي، كمراجعة حقوقية دينية فكرية، ومدنية اجتماعية. والهدف منها هو: إبصار الذات الإسلامية- الإسلامية لذاتها من الداخل بما يتعلق بالبعد الإسلامي الداخلي، وبالدور الحضاري المركزي المطلوب منها في الخارج، والبعد الإسلامي الإقليمي لمعرفة ما ستكون عليه في خارطة الحضور العالمي.

(*) باحث سعودي.

(1) يجب التفريق بين وصف «الأقلية» وبين «الشعور بالأقلية»، ذلك أن الإطلاق الأول -وهو محل اهتمام الورقة بداية- يطلق في الدراسات المسحية السكانية على: مجموعة من البشر تعيش بين مجموعة بشرية أكثر عدداً؛ وتتمايز عنها في خاصية من الخاصيات -عرقية/ثقافية/دينية/ دون أن يعني ذلك موقفا سياسيًا معينًا، وتعامَل نتيجة هذا التمايز معاملة مختلفة عن معاملة الأكثرية. أما الإطلاق الثاني لوصف الأقلية -وهو محل هدف الورقة غاية- فيمكن إطلاقه كمجاور للدراسات الأنثروبولوجية الثقافية؛ والنفسية الاجتماعية. فقد تشعر الجماعة -كذلك الأفراد- بالشعور بالأقلية مع عدم وجود الفارق المايز المهم لها عن غيرها؛ مما يجعلها تشعر بأنها أقلية. فالفوارق المهمة أو الأساسية، وكذلك العدد؛ تُعتبر من القياسات الرئيسة في وصف الأقلية بالمعنى الأول والثاني. انظر: علي الكتاني، الأقليات الإسلامية في العالم اليوم، مكتبة المنارة، ط الأولى: 1988، مكة المكرمة- السعودية، ص 6. وعبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط الأولى: 1987، بيروت- لبنان 1 ص 244. وسليمان توبولياك، الأحكام السياسية للأقليات المسلمة في الفقه الإسلامي، دار النفائس، ط الأولى: 1997، بيروت- لبنان، ص 28. والقرضاوي، في فقه الأقليات المسلمة، دار الشروق، ط الأولى: 2001، القاهرة- مصر، ص 15.

الظاهرة السُنِيَّة في إيران

ملاحظة علاقات وتوزعات الظواهر الإنسانية -كذلك الطبيعية- تؤدي إلى إرساء أسس تكشف عن «العلامات» بين الظاهرة المدروسة، والظاهرة الأخرى ذات «الخصائص» المشابهة لها فالمهارة الاستكشافية في التنوعات المكانية تُدخل المعلومات في تركيبة تتعالى دوماً، وتحاول استخراج نتيجة تنتفع منها في حياة الإنسان من خلاصات التجارب المتلاحقة في جهود العلوم الإنسانية.

وكذلك الأمر هنا، فعندما نتناول وضع «الوجه المذهبي[2] السُّنّي» في جمهورية إيران بمقاربات الدرس الإنساني (مجتمعاً، واقتصاداً، وعمراناً) عبر فلسفة علم المكان/الجغرافيا[3] -مثلاً- تفيدنا هذه المقاربة من حيثيتين: الأولى: القضاء على انفعالات عاطفية (أحكام دينية بالإقصاء المذهبي مثلاً) لم تعد تجدي نفعاً في الرصد العِلمي للظواهر؛ والثانية - وهي نتيجة للأولى غالباً- القضاء على أفعال مدنية غير محسوبة؛ (تحكمات ومحاولات دنيوية بالإلغاء الوجودي مثلاً) لم تعد تجدِي نفعاً في التخطيط العملي للمجتمعات، والتقدم بين الحضارات.

---

(2) كما يمكن أيضاً مقاربة الوجه السياسي الجغرافي البيئي في علم المكان؛ من خلال ما يعرف بحقل «الجيوبولتيكا السياسية/ الجغرافيا السياسية»، أي: ارتباط الوحدة السياسية -الدولة- بالأرض والتربة؛ والعلاقات الناشئة فيها، وحالات التعارض بينها. انظر: ألكسندر دوفاي، الجغرافيا السياسية، تعريب: حسين حيدر، عويدات للنشر والطباعة، ط، الأولى: 2007، بيروت-لبنان. وعاطف علبي، الجغرافيا الاقتصادية والسياسية والسكانية والجيوبولتيكا فما بعد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ط الأولى: 1989، بيروت-لبنان، ص 197.

(3) محسن المظفر، فلسفة علم المكان/الجغرافيا، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط، الأولى: 2005، عمان- الأردن، ص 140-141.

المشكل الحقوقي للسُّنّة في إيران

تَطرح إشكاليات السنّة في إيران كأقلية من الأقليات لها حقوق وعليها واجبات؛ مشكلة المستوى الحضاري للكيان الفكري الشيعي من جهة، ووجهه السياسي، وانتشاره المجتمعي من جهة أخرى كصانع قرار في المحصلة النهائية. فعند ذكر هذه الكلمة «أقلية سنّية» تتوارد جملة أحكام مسبقة أهمها: مفهوم الأضعف أو القاصر، أو الأمر الذي يوضح مدى قدرة الأقوى، أو المتمتع بعلاقة قوة مع الآخر، وموقفه من كرامة هذا الآخر الذاتية، بتعبير آخر: ما مدى الحرص على حق الآخر كجزء أساسي من «مفهوم حق الذات»[4] في العيش بحرية والشعور بالأمان في حياة كريمة؟

الغالب في الماضي والحاضر من تاريخ الكيانات الحضارية؛ قيام الدول على تعدد من الأديان والقوميات[5]، وإيران واحدة من تلك الدول التي تحفل بحمولة تعددية ثقافية هائلة. فمثلاً من حيث التنوع اللغوي هناك قرابة مائة وعشر لغات، أهمها خمس لغات هي: الفارسية -اللغة الرسمية للدولة- والبلوشية، والكردية، والعربية، والآذرية[6]. وعندما دخل الفرس في الإسلام سمت تصوراتهم العقيدية، وعلوا في النظم الاجتماعية، وتحرروا من أصفاد الحكم المطلق. وتخلصوا من أغلال الظلم والاستبداد،

---

(4) نظر: هيثم مناع، الإمعان في حقوق الإنسان: موسوعة عالمية مختصرة، اللجنة العربية لحقوق الإنسان، ط 2000، دار بيسان، بيروت-لبنان. دار الأهالي، دمشق-سوريا، ص 121-122.

(5) عاطف علبي، الجغرافيا الاقتصادية والسياسية والسكانية والجيوبولتيكا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ط، الأولى: 1989م، بيروت-لبنان، ص 265.

(6) موسوعة وكيبيديا الحرة الإلكترونية، مادة جمهوريّة إيران الإسلاميّة 12 مارس (آذار) 2010.

وسمت حتى أرواحهم، وظهر فيهم العرفان، والمتصوفة، والزهاد[7].

الإحصاء السُّنّي مهمّة صعبة

الوصف الدقيق للتوزع الجغرافي في التجمعات السُّنّية في إيران عملية وعرة من جهتين:

الأولى: إن الوثائق الوطنية التي يحملها المواطن الإيراني لا تصف المذهب وإنما الدّيانة؛ فيتساوى السُّنّي - أياً كان توجّهه- بالشيعي أياً كان مشرَبه- وعندئذ نحن أمام أقلية متماثلة في الانتماء للجنس الديني لمن نودّ معرفة موقعها منه؛ من حيث إنهما يحملان وصف الدين الإسلامي فحسب.

الثانية: إن وجود مثل هذا الوصف يسبب تفاقم الإثنيات، ويعمّق إشكالية السُّنّة في حال وجوده، مثل تصاعد الأزمة الطائفية والعنصرية المجتمعية. فطائفة السُّنّة في إيران تعتبر ثاني أكبر طائفة[8]، بعد الأكثرية الإمامية التي تجاوزت في الإحصاءات الأخيرة نسبة خمسة وثمانين بالمائة.

تكاد الدراسات والمحاولات تتقارب، فالإحصائيات السكانية لا تُظهر عدد المسلمين السُّنّة في إيران على الوجه الدقيق والمتيقّن؛ وترى

---

(7) أحمد الحوفي، تيارات ثقافية بين العرب والفرس، دار نهضة مصر، ط الثالثة: 1978، القاهرة-مصر، ص 277-278. وإبراهيم شتا، التصوف عند الفرس، دار المعارف، سلسلة: كتابك 62، ط 1978، القاهرة-مصر، ص 3 وما بعدها.

(8) همام عبد المعبود، المستقبل الاستراتيجي لأهل السنّة في إيران، تحقيق صحفي موقع المسلم نت، 1427/03/24هـ (2006/4/23م).

أنه من الصعب معرفة نسبتهم، إلا أن المتعارف عليه في الدوائر السُّنّية أن تعداد السُّنّة ليس بأقل من «14 إلى نحو 20 مليون نسمة»[9]، وتتراوح نسبتهم المئوية ما بين عشرين وثلاثين بالمائة من عدد السكان الكلي[10]. علماً أن عدد السكان الأصلي في تقديرات العام (2009) يقدر بقرابة أربعة وسبعين مليون نسمة[11].

والجدولان (1) و (2) يوضحان النسب موازاةً بالإحصاء السكاني التقديري، والتمركزات الجهوية:

الجدول (1)

العام	معامل النسبة الكلية التقديرية للسكان	معامل النسبة التقديرية «للسُّنّة» من السكان
حدود 2000	70 مليون نسمة	% 25
حدود 2000	74 مليون نسمة	%30-%25

(9) سعد نامي، إيران: 20 مليون نسمة يمثلون أهل السنّة ، مقال، صحيفة الرياض- السعودية، عدد: 15117، 13 نوفمبر (تشرين الثاني) 2009. وهمام عبد المعبود، المستقبل الاستراتيجي لأهل السنّة في إيران، تحقيق صحفي موقع المسلم نت 24/03/1427هـ (2006/4/23م).

(10) انظر: عبد الله الغريب، أحوال أهل السنّة في إيران، 203، نشر: ناصر السيد القسطاوي، ط الثانية: 1990م، القاهرة- مصر، ص 200 - 201. وطه الديلمي، هذه هي الحقيقة، مركز الرافدين للدراسات الارتيادية، ط، الأولى: 2009، ص 24.

(11) موسوعة ويكيبيديا الحرة الإلكترونية نت، مادة: «قائمة الدول حسب عدد السكان».21 مارس (آذار) 2010.

هذا ما يتعلق بالنسبة العامة، أما من حيث «الوصف المناطقي» والحضور المسلكي[12] للسنّة في الخارطة الإيرانية؛ فإن التعيين يتخذ من التجمعات الأغلبية مؤشر رصد:

والجدول (2) يوضح تلك التكتلات السنّية في إيران:

المحافظة / المدينة	الموقع	توصيف عام	توصيف مذهبي / حركي
محافظة خوزستان/ الأحواز	الغرب والجنوب الغربي	وتسمى قديما (عربستان) أي بلاد العرب، وحالياً بالأحواز	السلفية/ وجماعة الدعوة والتبليغ
محافظة كردستان	الغرب	الأكثرية للأكراد	شافعية
محافظة أذربيجان الغربية	شمال غرب	الأكثرية للأكراد	السلفية
محافظة كرمنشاه	الشرق والجنوب الشرقي	-	الإخوان المسلمون
منطقة تركمن صحرا	الشمال	-	حنفية/سلفية/صوفية/ إخوان مسلمون
محافظة خراسان	الشمال	-	حنفية/صوفية
محافظة سيستان وبلوشستان	الجنوب الشرقي	الأكثرية للبلوش السنة	حنفية/ سلفية/ وجماعة الدعوة والتبليغ
محافظة هرمزقان/ هرمزكَان	الجنوب	الأكثرية في بندر عباس، وقشم، وسواحل الخليج العربي	شافعية
محافظة فارس	الجنوب	الأكثرية في لارستان	شافعية
مدينة بوشهر	الجنوب الغربي	-	شافعية
محافظة أردبيل	الجنوب الغربي	ضواحي مدينة خلخال	شافعية وحنفية
منطقة طالش وعنبران	الشمال	غرب بحر قزوين	شافعية وحنفية
العاصمة طهران	الشمال	بها عدد كبير يقدر بمليون سني	شافعية

(12) علي عبد العال ،خارطة الحركات السنية في إيران، حوار مع صباح الموسوي، الكاتب العربي الأحوازي، المقيم في كندا، مدير موقع المركز العربي الكندي، والمختص في الشؤون الإيرانية؛ منشور في: إسلام أون لاين نت-وغيره- بتاريخ: 2009/03/01.

المشكلات التي تعترض «المسألة السُّنّية» في إيران شديدة التداخل، ومرجعها ليس المذهبية وحدها -وإن كانت أكبر العوامل- فجزء منها يعود لأسباب عرقية في دولة متعددة العرقيات مثل إيران، فجميع المسلمين السُّنّة في إيران ليسوا من أصول فارسية، فهم إما أكراد أو بلوش أو عرب أوترك، أو لأسباب جغرافية فمعظم أهل السُّنّة يقيمون على أطراف الدول التي تصل بينهم وبين دول سنّية هي على خلاف مع إيران مثل أفغانستان أو باكستان، أو العراق، وزاد من مشكلتهم «البعد السياسي» الذي تمثّل في عدم انخراطهم في الثورة الإيرانية منذ بدايتها.

كانت هذه الأسباب وغيرها مبرّراً لإثارة الشكّ تجاههم، فهم في نظر النظام الإيراني ليسوا مجرّد فصيل يختلف مذهبياً معه، ولكنهم عرق مشكوك في انتمائه إلى جسد الدولة الإيرانية، وكثيراً ما يُتّهمون بالقيام بعمليات التهريب أو الاتصال بالجهات المعادية، وهي مبرّرات كافية للنظام الإيراني للتنكيل بهم، أو على الأقل الوقوف موقف الحذر تجاههم، وإن كان النظام أنكر مراراً أنه يقوم باضطهادهم أو تعذيبهم إلا أنه اضطر أخيراً، وتحت ضغط الصحافة، إلى الاعتراف بأن عدداً من رجال النظام قاموا بأعمال عنف ضد المسلمين السُّنّة وغيرهم من المعارضين، ولكن السلطات قالت إن ذلك لم يصدر بأوامر من القيادة أو من «المرجعية» الدينية[13].

ونسوق هنا بعض العيّنات لـ«قياس مؤشر الحَراك الإيراني تجاه الأقلية السُّنّية» -من فترة «ما بعد الثورة الإسلامية»، وخصوصاً ما كان

(13) إبراهيم الأحوازي، أهل السنّة في إيران بين تحديات الواقع وآفاق المستقبل، مقال، مركز الشرق للدراسات الحضارية والاستراتيجية نت، بتاريخ: 2005/05/23.

قريب العهد بنا- كببليوغرافيا توضيحية لتجاوزات حقوقية، تمّت ضد أطراف سُنّية أخذت شكلين من الممارسات: تتوجه تارة إلى أفراد كرموز أو دعاة، وتارة تكون موجهة إلى التكتلات والأنشطة السُّنّية، تقوم بها-غالباً- أدوات الجهاز السياسي، أو العاطفة الشخصية المنفعلة التي تتحرك من خلال مرجعيات دينية، مثلما جرى في المحافظات الآتية:

محافظة خوزستان / الأحواز:

في مقابلة[14] أجريت مع صباح الموسوي، الكاتب العربي الأحوازي، المقيم في كندا، مدير موقع: «المركز العربي الكندي» والمختص في الشؤون الإيرانية أفصح فيها عن بعض التجاوزات:

- مسجد الجامع في ميناء «لنجة» قد تعرض إلى هجوم من قبل الحرس الثوري الإيراني (أوائل الثمانينات)؛ وجرت فيه مذبحة راح ضحيتها العشرات من القتلى والجرحى من المصلّين والمعتكفين.

- بعد سقوط الشاه وقيام نظام الثورة زادت السلطات الإيرانية من ضغوطها على (عرب الأحواز)، وأخذت تعمل على إلغاء هويتهم العربية، من أجل الهيمنة الفكرية والثقافية على الشعب الأحوازي.

- إن السلطات الإيرانية قامت باعتقال إمام أهل السُّنّة في الإقليم الشيخ عبد الحميد الدوسري، وأصدرت ضده حكماً بالسجن سبع سنوات، وأغلقت جامع الإمام الشافعي، المسجد الوحيد لأهل السُّنّة في الإقليم،

---

(14) علي عبد العال :خارطة الحركات السنّية في إيران، منشور في: إسلام أون لاين نت–وغيره– بتاريخ: 2009/03/01م.

إضافة إلى الاعتقالات والإعدامات في صفوف العديد من النشطاء الإسلاميين .

- ويفيد آخر أنه في العام 2005 كشفت وثائق ومخططات رسمية، صادرة من قبل أعلى الهيئات القيادية في إيران، وهي مكتب رئاسة الجمهورية، عن تهجير مئات الآلف من الأحوازيين وتوطين أعاجم محلهم في إطار سياسة التفريس المستمرة(15).

- ويفيد «المركز الأحوازي لحقوق الإنسان» أن السلطات الإيرانية تقوم بقتل المدنين الأحوازيين - حيث نسبة العرب السنّة فيها كبيرة- العزّل؛ بعد كل مظاهرة سلمية مدنية بهدف زرع الخوف و الإرهاب في قلوبهم و العمل على إخماد أصواتهم المنادية بحقوق الإنسان والحقوق المدنية و الإنسانية(16).

محافظة كردستان:

شهد هذا الإقليم التاريخي العريق في فترة ما بعد الثورة (1979) جملة من التجاوزات في حق رموز سنّية:

- الشيخ ناصر سبحاني، من رموز أهل السُّنّة في إقليم كردستان، أعدم في العام 1992، بتهمة نشر الوهابية بعد تعرّضه للتعذيب الشديد على يد الاستخبارات الإيرانية.

- أحمد مفتي زادة، من رموز السُّنّة في محافظة كردستان، وهو

(15) صباح الموسوي، الأحواز عربية وإن طال ليل اغتصابها، العربية نت 2009/04/20.

(16) وللمزيد: إضافة إلى توثيق عشرات الأفلام من الصور الحية في موقع: المركز الأحوازي لحقوق الإنسان نت:
http://www.acfh.info/acfh

مؤسس أول حركة دينية لأهل السُّنّة في إيران بعد الثورة عرفت باسم (شمس- شورى المسلمين السُّنّة). وبسبب مواقفه الصريحة مع ما رآه توجهاً طائفياً لنظام الخميني أطلقت عليه النار أثناء إلقائه كلمة في "حسينية إرشاد" في طهران، ثم تم اعتقاله. وبعد عشر سنوات من سجنه أُطلق سراحه بعد التأكد من إصابته بمرض عضال. وقد توفّي العام 1993، عقب إطلاق سراحه من السجن بشهور قليلة بعد رفض النظام السماح له بالسفر إلى الخارج من أجل العلاج، وقد منع تشييع جنازته ودفن بأيدي رجال الحرس الثوري.

- الشيخ محمد الربيعي من مشاهير الكتّاب في محافظة كردستان، وكان إمام جمعة مدينة كرمانشاه. أُغلق جامعه في العام 1996، واغتيل على يد الاستخبارات الإيرانية في العام نفسه. وبعد اغتياله شهدت المدينة مظاهرات احتجاجية قتل وجرح فيها العشرات من أهل السُّنّة كما تم اعتقال آخرين منهم[17].

- الشيخ أيوب كنجي، اعتُقل وعذّب، منذ العام 2008، وكان إماماً و خطيبًا في جامع قبا في مدينة «سنندج[18]».

محافظة أذربيجان الغربية:

- مدينة «مهاباد» إحدى أهم مدن أهل السُّنّة والجماعة، التي تقع جنوب بحيرة أرومية في وادٍ ضيق، على ارتفاع 1300 متر فوق مستوى سطح البحر، في محافظة «آذربيجان الغربية» (شمال غربي إيران).

(17) عبد المنعم البلوشي، معاناة أهل السنة في إيران -الحلقة الثانية-، مجلة: السنّة - العدد 68. عن موقع البينة نت.

(18) وقع: «سني نيوز نت: www.sunni-news.net، بتاريخ: 03 يناير (كانون الثاني) 2010.

تعد «مهاباد» رمزاً وطنياً بالنسبة للأكراد -ذوي الأكثرية السنّية-. فقد كانت عاصمة (لجمهورية مهاباد) التي تأسست في أقصى شمال غرب إيران حول هذه المدينة، وكانت دُويلة قصيرة العمر غير معترف بها دولياً مدعومة سوفياتياً كجمهورية كردية أُنشئت العام 1946، ولم تدم أكثر من 11 شهرًا[19]. شهدت هي الأخرى تجاوزات حقوقية، فالملا سيد محمد أبو بكري، إمام سنّي في بلدة «ربط» قرب سردخت (شمال غرب) أصيب برصاصات عدة أطلقها مجهولان أثناء توجهه إلى المسجد لصلاة الفجر، وقد تم العثور على اثنين وخمسين رصاصة فارغة في مكان الحادث[20].

محافظة كرمنشاه:

شهدت هذه المحافظة أيضا ملاحقات لرموز من أهل السنة؛ منهم: الشيخ حسين الحسيني، من علماء أهل السنّة في محافظة كرمنشاه[21].

محافظة خراسان:

- نسبة السُّنّة في خراسان حتى منتصف الثمانينات (25%)، ولغة أهل السُّنّة فيها هي لغة إيران الرسمية الفارسية. وفي حدود العام 1985 تم اعتقال الشيخ مولوي محي الدين، مدير مدرسة دينية سنّية بتهمة أنه وهابي، بسبب قيامه بنشاط علمي يرد فيه على ما يراه خطأ.

---

(19) موقع سني أون لاين نت. الموقع الرسمي لأهل السنّة في إيران: www.sunnionline.us/arabic، بتاريخ: 29 أبريل (نيسان) 2009.

(20) صحيفة الشرق الأوسط، العدد 8624، 9 يوليو (تموز) 2002.

(21) صباح الموسوي، ما موقف «الإخوان» من مأساة سنة إيران؟ ،موقع: العربية نت: 30 نوفمبر (تشرين الثاني) 2008.

- تم حلُّ جمعية «جوانا توحيد» بتهمة الشيوعية مرة، وبتهمة الانتماء لـ«مجاهدي خلق»، وهي معروفة بقربها من السنّة.

- مدينة تايباد، بلغ عدد سكانها -حتى منتصف الثمانينات- خمسة وعشرين ألف نسمة، وستون بالمائة منهم من أهل السُّنّة، تمارس ضدّهم الرقابة الأمنية في الخطب والتقييدات في الأنشطة المدنية.[22].

محافظة سيستان وبلوشستان:

- يعيش أهل السُّنّة، وهم أكثرية، حياة بدائية بسبب الإهمال، والتهميش. وتنتشر بين شريحة الشباب المخدرات.

- تتحدث السلطة عن وجود الوهابية والوهابيين، ويتم إصدار الفتاوى بتكفيرهم.

- تم اعتقال صوفي دوست محمد، وهو ناشط ديني وتم عقابه بالسجن لمدة سنتين[23].

- مع أن جامعة دار العلوم بزاهدان، وهي أكبر مركز علمي لأهل السُّنّة في إيران، في حين أن الجامع المكي – الضخم- في مدينة زاهدان مركز بلوشستان جنوب شرقي إيران؛ هو أكبر مسجد لأهل السُّنّة في إيران[24].

- أغلق النظام الحاكم جميع المدارس التي تدرِّس المذهب السنّي

(22) عبد الله الغريب، أحوال أهل السُّنة في إيران، نشر: ناصر السيد القسطاوي، ط. الثانية: 1990، القاهرة- مصر، ص 140 - 146.

(23) م. س: ص 147 - 149.

(24) إسماعيل قلجايي، الجامع المكي وأثره في المجتمع السني الإيراني، موقع: «سني أون لاين نت»: www.sunnionline.us/arabic بتاريخ: 11 مايو (أيار) 2008.

الإسلامي في إقليم بلوشستان الإيراني فيما عدا أربع مدارس فقط[25].

محافظة فارس:

- يرى البعض أن مدينة شيراز - التابعة لمحافظة فارس- أصبحت مستهدفة (قتل للعلماء، وإغلاق مراكز التعليم)، في وقت مبكر من تاريخ تعاقب الولايات عليها حتى عهد الثورة الإيرانية، فقد كانت من أهم مراكز العلم والفقه والشعر في تاريخ هذه الأمة، وتلألأت كنجم لامع في سماء الحضارة الإسلامية بتخريجها العباقرة والجهابذة في كل فن وعلم، وازدهرت ازدهاراً مرموقاً عظيماً في زمن غابر من تاريخها، ثم تمايل نجمها إلى الأفول والغياب والتخلّف في العلوم الإسلامية بعد ما كانت مأوى الطلبة الوافدين من مختلف الأقطار، وملجأ أصحاب العلم والعرفان والتزكية. هذه المدينة أصبحت تقارن بمثيلاتها -من حيث التردّي العام للسنّة فيها- واستهداف السنّة فيها في حرياتهم كمركز علمي من قبل النظام؛ كغيرها من المدن التي تزخر بحضور السنة مثل: «أصفهان» و «تبريز»[26].

مدينة بوشهر: التشييع لأكثرية سُنّية

- بوشهر من المحافظات الإيرانية التي تقع في جنوب غرب إيران،

---

(25) أمير طاهري، معاناة الأقليات في إيران، موقع: «العربية نت:www.alarabiya.net، بتاريخ: 26 فبراير (شباط) 2010.

(26) أبو عبد الله البلوشي: مدينة «شيراز» قبل الصفوية وبعدها، موقع: «سني أون لاين نت:.www.sunnionline us/arabic، بتاريخ: 13 يوليو (تموز) 2008.

تبلغ مساحتها حوالى (27،653 كم^2)، ويسكن فيها قرابة (653،000) نسمة، 48% في المائة منهم قرويون والباقي يسكنون في المدن.

- كانت مدينة بوشهر (عاصمة محافظة بوشهر باسمها نفسه) منذ نشوئها مدينة سُنّية، (مدينة دشتي التي بناها الخليفة عمر بن عبد العزيز، أيضا كانت سنّية)، وكانت أسرة آل مذكور، التي هي أول أسرة حاكمة في هذه المدينة، جميعاً من أهل السُّنّة الشوافع، إلى أن قدم حسن آل عصفور (1216 هـ.ق)، من البحرين إلى بوشهر، وقدّم مساعيَ كبيرة لتشييع أهلها، وازداد عدد الشيعة في هذه الناحية نتيجة نشاطاته. وقد كانت أيضاً نشاطات آل عاشور والبحرينيين، وآل أمير مرموقة أيضاً في مدينة «دشتي» للدعوة إلى التشيع في تلك السنوات.

مع وجود هذا التاريخ الطويل، الذي عاشه أهل السُّنّة في بوشهر، لم يجرِ حتى الآن بحث كامل وشامل حول تاريخ حضور علمائهم في بوشهر، وحول نشاطاتهم وخاصة مراكزهم التعليمية والتربوية والمكاتب الشخصية لكبار العلماء، إذ ليست لدينا معلومات كافية عن علمائها وعن علماء أهل السنّة المقيمين في بوشهر، وما هي الكتب التي أُلّفت ودوّنت أو تُرجمت على أيديهم؟. ويوجد بها حالياً مسجدان للسنّة[27].

(27) انظر: أهل السُّنة في بوشهر ، موقع: سني أون لاين نت: www.sunnionline.us/arabic، بتاريخ: 27 يناير (كانون الثاني) 2010.

محافظة أردبيل:

- يبلغ عدد سكان مديرية خلخال -التابعة لمحافظة أردبيل- حوالي ألف عائلة ومنهم 280 عائلة بعدد 1120 نسمة من أهل السُّنّة، والآخرون من الشيعة[28].

- بتاريخ 27 ربيع الأول 1431هـ/13 مارس (آذار) 2010م اعتقلت السلطات الإيرانية عالم الدين الشاب الشيخ علي رضا رسولي، من علماء أهل السُّنّة، في مدينة مشهد (كانت تسمى قديماً طوس)[29]. جدير بالذكر أن هذا العالم الشاب كان أستاذاً بجامعة دار العلوم في زاهدان، ولكن قبل زهاء سنتين -من تاريخه- ذهب إلى منطقته في محافظة خراسان الرضوية واشتغل بنشاطات دينية تربوية في مدينة مشهد. وقد قامت السلطات الأمنية باعتقاله، بعد اقتحام بيته ومطالبته بالإجابة على أسئلتهم في دائرة الاستخبارات، ولكنه لم يرجع[30].

منطقة طالش وعنبران:

- مدرسة الإمام عبد القادر الجيلاني -السُّنّية- في مدينة أسالم، من مدن منطقة طالش إحدى مناطق أهل السُّنّة الحدودية الشمالية، بدأت نشاطاتها العلمية والدينية العام 1975 بمساعي وجهود كبار علماء المنطقة آنذاك كالشيخ شير محمد آفندي والشيخ حاج رؤوف آفندي ومسلم آفندي.

---

(28) التعريف بمناطق أهل السنة والجماعة في مقاطعة أردبيل ، موقع: سني أون لاين نت:.www.sunnionline.us/arabic، بتاريخ 11 مايو(أيار) 2008

(29) للمزيد حول: مدينة مشهد، موقع: http://www.m-alhassanain.com/modon/mashhad.htm.

(30) موقع: سني أون لاين نت:www.sunnionline.us/arabic، بتاريخ: 13 مارس (آذار) 2010.

واستمرت دراسة العلوم الشرعية فيها نحو خمس عشرة سنةً في عمارة المسجد والغرف المتواضعة بجنبها. ثم نقلت المدرسة بسبب وجود المزيد من الإمكانيات إلى مسجد فاروق الأعظم الجديد، وتولى إدارة شؤونها الشيخ برهان آفندي إمام الجمعة في مسجد الفاروق الأعظم. ثم تبرع بعض سكان المدينة، بقطعة أرض وقفاً باسم المدرسة، حيث بنيت العمارة الجديدة للمدرسة في الأرض الجديدة الموقوفة بعد جمع الإعانات الشعبية ومساعداتهم وأخذ ترخيص البناء والإنشاء من البلدية وسائر المؤسسات، وواصلت فيها نشاطاتها إلى أن واجه أصحابها ضغوطاً ومخالفات من جانب مسؤولي المنطقة وقالوا مرة إن المدرسة لا تحمل الترخيص للنشاط التعليمي، ولما رأوا المقاومة من قبل أساتذتها جاؤوا بعد شهور بعذر جديد وهو أن عمارة المدرسة غير مضادة للهزات الأرضية والزلازل ويمكن أن تسقط على الطلاب والأساتذة بأول زلزلة. وزادوا في الضغوط على مدرّسيها إلى أن تمكنوا من تخريبها[31].

العاصمة طهران:

- تشير المصادر إلى أن الوجود السُّنّي في العاصمة الإيرانية طهران ليس بالقليل، وتتضارب التقديرات حول هذه النسبة التي يرجح البعض أنها لا تقل عن «مليون سني». وتتحدث أوساط سنية - في ما أصبح من قبيل الظاهرة الشائعة بين القاصي والداني ودونه ما يحصى من المقالات والكتب- أن السُّنّة في طهران لا يوجد لهم مسجد واحد؛ على الرغم من حضورهم الكبير فيها، بينما تنفي أطراف أخرى[32] هذه الشائعة.

(31) شبكة البلوش الإخبارية نت: http://baloshna.blogspot.com بتاريخ: 28 نوفمبر 2008م.

(32) محمد ناصر البخيتي، ظاهرة الشيعة فوبيا.. أخطر داء يصيب الوعي العربي، صحيفة: صوت الأخدود

وعلى كل فإن دلّ ذلك على شيء إنما يدلّ على ضعف التحقيق المسحي الببليوغرافي، وهذا الأخير مؤشر على مدى عدم الوضوح والضبابية التي تكتنف المسألة السنّية في إيران وسياساتها الداخلية.

- لا يوجد في طهران مركز أو مؤسسة رسمية لمتابعة قضايا أهل السُّنّة إلا ممثلوهم في مجلس الشورى، وهم قليلون؛ والسبب في قلة هذا العدد هو أن مجلس صيانة الدستور في الغالب يرفض صلاحية معظم المرشحين من أهل السنّة من ذوي الخبرة والصلاحية[33].

- ومن جهة أخرى – قريبة تاريخياً- ذكرت مصادر إيرانية أن الحكومة منعت زعيم أهل السُّنّة في البلاد - والذي من المفترض أن يمثل طهران في وجهها السُّنّي- وهو عالم الدين البارز "عبد الحميد البلوشي" من السفر إلى خارج البلاد. وكان عبد الحميد قد سافر إلى السعودية بدعوة من الملك عبد الله عاهل المملكة العربية السعودية في شهر رمضان، للعام 1430هـ/ سبتمبر 2009م.

الالتزامات القانونية: مطلب في المراجعة الحقوقية الداخلية

- تُفيد المادة: (12) من الدستور الإيراني؛ أنه في كل منطقة يتمتع أتباع أحد المذاهب بالأكثرية، فإن الأحكام المحلية لتلك المنطقة تكون وفق ذلك المذهب، مع الحفاظ على حقوق أتباع المذاهب الأخرى، وعدم

الإلكترونية نت: http://www.okhdood.com وهي صحيفة تمثل الواجهة الإعلامية للأقلية الشيعية، في العربية السعودية.

(33) كما يرى ذلك: الشيخ عبد الحميد إسماعيل – الرمز السُّني في إيران حاليا- في حوار أجراه معه: خالد محمود في صحيفة الشرق الأوسط، العدد: 11362، بتاريخ: 06 يناير (كانون الثاني) 2010.

التدخل في شؤونهم المذهبية.

- الدستور الإيراني يمنع السُّنّة من الترشح للرئاسة؛ لأنه ينص صراحة على أن «يكون الرئيس من أتباع المذهب الشيعي الاثني عشري دون غيره»[34].

- وتؤكد المادة (15) من الدستور، والتي تنص أيضاً على وجوب تدريس لغات تلك الأقلية في مختلف المراحل التعليمية[35]. كحماية للهوية القومية من جهة واحترام ومراعاة الأقليات من أخرى.

هذه ثلاث عينات من التزامات قانونية، الأول والثالث هما في صالح أهل السنة في إيران، وعدم تفعيل هذه البنود يشكل جزءاً من المشكل الحقوقي للأقلية السنّية في إيران؛ لذا فمن الممكن أيضًا أن يكون حل المسائل الناشئة عنها كامناً فيها: علاج الأزمة الطائفية مثلاً.

الالتزامات القانونية: مطلب في المراجعة الحقوقية الخارجية

- وقّعت إيران على وثائق دولية ذات حمولة حقوقية تلزمها خارجياً وداخلياً بعدة لوائح تتقاطع مع حقوق الأقليات عموماً؛ والأقلية السُّنّية خصوصاً:

---

(34) أيمن حسونة، الأقلية السُّنية في إيران، وكالة الأخبار العراقية نت: www.iraq4allnews.dk، بتاريخ: 06 مارس (آذار) 2010.

(35) همام عبد المعبود، مستقبل أهل السُّنة في إيران، التنوير للدراسات الإنسانية نت، بتاريخ: 21 مارس (آذار) 2010.

- إيران عضو في منظمة «المؤتمر الإسلامي»، ومن المعلوم أن من مواثيق المنظمة والتي جعلتها المنظمة الأهداف التالية:

(1) تعزيز التضامن الإسلامي (داخلياً وخارجياً).
(2) العمل على محو التفرقة العنصرية.
(3) احترام حق تقرير المصير، وعدم التدخل في شؤون الدول الأعضاء.
(4) حل ما قد ينشأ من مشكلات بطرق سلمية[36] تفاوضية.

إذاً، تعتبر هذه البنود القانونية -وغيرها- واحدة من أكبر مسؤوليات إيران على الصعيد الإقليمي: العربي والإسلامي؛ وعلى المستوى الدولي، عليها أن تتحمل التبعات القانونية والسياسية فيها.

إن إحدى السمات الحضارية البارزة، والتي من المؤكد أنها ستظهر بشكل أكبر، وجود التكتلات في صناعة المصائر والاحتراف في الممازجة والمزاوجة بين التكتلات الداخلية كعنصر قوة وإثراء؛ والتحالفات الخارجية كعنصر إفادة وعطاء[37].

---

(36) حمد عزيز شكري، الأحلاف والتكتلات في السياسية العالمية، سلسلة عالم المعرفة/رقم: 7، المجلس الوطني للثقافة والعلوم والآدب، ط، يوليو (تموز) 1978 الكويت، ص 117-118.
(37) مصدر سابق، ص 16-17.

خاتمة

إن التجربة التاريخية الإيرانية مع «الأقلية السُّنّية» تمّت في إطار معطيات محلية معيّنة؛ وفي ظل بيئة اجتماعية، وسياسية، أهم ما يميزها الخصوصية الشيعية لأغلبية إيران، ومركزية «المراجع الدينية»[38] في صنع القرار في مصائرها، وبلورة المواقف الاجتماعية الناشئة عنها، وتكوين توجهات الرأي العام تجاهها.

من الواضح أيضا أن إخفاقات المسلمين، عموماً، ليست نتيجة لدهاء الأعداء[39] بداءة، وإنما للعجز عن الكف عن استبداد بعضهم بعضاً بداهة وتوظيف النعرات الطائفية لا يخدم في النهاية إلا المستبد الخارجي والداخلي[40].

وإن كانت من إفادة تدرس وتقدمها لنا النماذج الحقوقية القليلة الماضية للأقلية السُّنّية في إيران؛ فإن هذا الدرس وتلك الفائدة أوجزها الرئيس الإيراني محمد خاتمي بقوله: «إن ما نفقده على طول خط الفكر السياسي؛ هو غياب السؤال عن ماهية التغلب والمغالبة، وعن كيفية الخروج منه»[41].

---

(38) وليد عبد الناصر، إيران: دراسة عن الثورة والدولة، ص 123، دار الشروق، ط، الأولى 1997م، القاهرة- مصر.

(39) وائل عادل: كتاب: زلزال العقول، ص 46، أكاديمية التغيير، http://aoc.fm/site.

(40) عيسى الشارقي، حينما تبكي أمة جلادها، مجلة التجديد/البحرين، ص 40،36.؛ العدد الخامس: أبريل(نيسان) 2009.

(41) محمد خاتمي، الإسلام والعالم، ص 140، مكتبة الشروق، ط الثانية: 2001م، القاهرة-مصر.

المشاركون في الكتاب

أحمد الحمدي باحث من المملكة العربية السعودية، حاصل على بكالوريوس في الشريعة والدراسات الإسلامية، مهتم بحقل العلوم الفلسفية والدراسات المعرفية التربوية في القرآن الكريم. حصل على أكثر من عشرين اعتماداً في العلوم التربوية والإنسانية في عدة مجالات كالتحليل النفسي للخط الكتابي (جرافولوجي)، والتحليل النفسي للخط الكتابي (جرافوثيرابي). وحاصل أيضاً على اعتماد التخطيط الاستراتيجي الذاتي، وغيرها. له عدد من البحوث والمقالات منها: «تحديات الإدارة في القرن الواحد والعشرين». شارك في تحرير عدد من الكتب. حرر العديد من الكتب منها:

- «الثورة القرآنية وأزمة التعليم الديني»، للدكتور أبو يعرب المرزوقي، تونس.
- «حرية الضمير والمعتقد»، الدار المتوسطية للنشر، بيروت.

إدريس لكريني حاصل على الدكتوراه في الحقوق (تخصص العلاقات الدولية) من جامعة محمد الخامس بالرباط. يعمل أستاذاً باحثاً في كلية الحقوق، جامعة القاضي عياض بمراكش؛ وعمل لعدة سنوات أستاذاً زائراً بكلية الحقوق، جامعة المولى إسماعيل بمكناس-المغرب. نشرت له أكثر من أربعين دراسة وبحثاً مرتبطة بالقانون، والعلاقات الدولية، والشؤون العربية، والعلوم السياسية، وذلك في عدد من المجلات العربية المتخصصة

مثل: المستقبل العربي (لبنان)، شؤون عربية (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية)، التاريخ العربي (جمعية المؤرخين المغاربة - المغرب)، الوفاق العربي (لندن)، القسطاس (المغرب)؛ والمجلة المغربية للاقتصاد والقانون المقارن (المغرب). وله العشرات من المقالات والحوارات بمختلف الجرائد العربية والمغربية منها: القدس العربي؛ العرب؛ العرب الأسبوعي؛ الصباح، الأحداث المغربية؛ المنعطف؛ والاتحاد الاشتراكي. له كتاب تحت عنوان: «من غزو أفغانسان إلى احتلال العراق: التداعيات الدولية الكبرى لأحداث 11 سبتمبر»، صدر سنة 2005؛ وكتاب مشترك بعنوان: «نحو استراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب»، صدر سنة 2008. كما صدر له سنة 2009 كتاب تحت عنوان: «إدارة الأزمات في عالم متغيّر: المفهوم والمقوّمات والوسائل والتحديات»، عن المركز العلمي للدراسات السياسية بالأردن.

طلال عتريسي باحث وكاتب لبناني، أستاذ في علم الاجتماع، مدير سابق لكلية العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية، مدير سابق لمركز الدراسات الاستراتيجية في بيروت، رئيس تحرير سابق لمجلة شؤون الشرق الأوسط. نشرت أبحاثه في دوريات عربية وأجنبية. صدرت له مؤلفات عدة حول قضايا الشرق الأوسط السياسية والاستراتيجية والاجتماعية .

رضوان زيادة باحث في العلوم السياسية. حصل على جائزة عبدالحميد شومان للباحثين العرب في العلوم الاجتماعية والسياسية لعام 2004. وهو مؤسس ومدير مركز دمشق لدراسات حقوق الإنسان 2005، ثم أصبح باحثاً في معهد الولايات المتحدة للسلام – واشنطن (2007-2008). انتقل إلى جامعة هارفرد باحثاً زائراً في كلية جون كنيدي للعلوم السياسية،

ومركز «كار» لحقوق الإنسان (2008-2009). تُرجمت مقالاته ودراساته إلى الإنكليزية والفرنسية والألمانية والتركية والفارسية. له عدد من الكتب منها:

- «مسيرة حقوق الإنسان في العالم العربي»، بيروت، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي 2000.
- «صدى الحداثة: ما بعد الحداثة في زمنها القادم»، بيروت، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي 2003.

عباس المرشد: عباس ميرزا المرشد، باحث من البحرين، حاصل على بكالوريس علم نفس وعلوم سياسية من جامعة الكويت سنة 1998، وكاتب مقال في صحيفة الوقت البحرينة منذ 2004 وحتى الآن. صدرت له عدة مؤلفات منها:

- «ضخامة التراث ووعي المفارقة: التيارالإسلامي والمجتمع السياسي في البحرين»، 2002.
- «عاشوراء البحرين»، 2004.
- كتاب «التنظيمات والجمعيات السياسية في البحرين»، بالاشتراك مع الناشط الحقوقي عبد الهادي الخواجة، 2008.

علي الحسيني باحث من العراق. عمل مدرساً للمنطق الكلاسيكي في حوزة قم الدينية (2000-2002). نشر عشرات البحوث المختصة بالحركات والأحزاب الإسلامية الشيعية والدراسات النقدية حول الفكر الديني الحديث والمعاصر. نشر عشرات المقالات حول المشهد السياسي في إيران وحاكمية رجال الدين فيها. عمل باحثاً منتدَباً لبعض المراكز البحثية العربية والأجنبية. عمل صحافياً في أكثر من صحيفة عراقية. وهو عضو

في اتحاد الأدباء والكتّاب في العراق.

علي عبداللطيف اللافي كاتب وصحفي تونسي، يعمل في الحقل الأكاديمي في العاصمة التونسية. له العديد من المقالات والبحوث بالصحف التونسية والعربية. مهتم برصد التيارات الإسلامية والقومية واليسارية في الوطن العربي، والشأن الإيراني. يعدُّ كتباً تتناول الشأن الموريتاني والمغرب العربي.

عمران سميح نزال باحث وكاتب أردني، مهتم بالدراسات الشرعية والفكر الإسلامي. له العديد من المؤلفات منها:

- «فهم الإنسان: النظرية المعرفية العربية».
- «علم تاريخ نزول آيات القرآن الكريم وسوره» (بالاشتراك).
- «المدخل العلمي والمعرفي لفهم القرآن الكريم».
- «شرعية الاختلاف بين المسلمين».
- «دور التراث في بناء الحاضر وإبصار المستقبل».
- «الوحدة التاريخية للسور القرآنية».
- «سبل زوال الاستبداد الفكري بين المسلمين».
- «فلسفة القوة وتكوين الدولة في الإسلام».

محمد العواودة كاتب وباحث سياسي أردني، له عدد من الدراسات والمقالات في موقع «إسلامنا» الإلكتروني، وجريدة «الغد» الأردنية، وجريدة «الحقيقة» الدولية. كما له مجموعة من البحوث والدراسات حول العمل

الإسلامي والحركات الإسلامية، نُشر بعضها في كتاب المسبار الشهري.

محمد فلاحية باحث صحفي وكاتب إيراني من عرب الأحواز، من مواليد 1976. حاصل على بكالوريوس لغة عربية وفارسية. عمل في الصحافة العربية والفارسية في تحليل شؤون إيران. له عدد من المقالات المنشورة: 30 مقالاً في الصحف الفارسية، و 20 مقالاً في الصحف العربية. عمل في تلفزيون «العالم» كمراسل ومحرر إخباري، وكمدير مسؤول في صحيفة «أقلام الطلبة»، كما عمل في عدد من الصحف والتلفزيونات والإذاعات العربية والفارسية.

هذا الكتاب هو محاولة لعرض التيار السنّي في إيران - على امتداد التاريخ - ومحاولات التعايش، والنضال من أجل الاندماج، والرهانات لخلق أرضية وطنية تتجاوز حدود الطائفية الضيّقة أوالمذهبية المحدودة. ولكن ذلك لا يتم إلا إذا توفّر حوار جادٌ مبنيٌ على معرفة بالواقع السنّي في إيران والمزيج المكوِّن للدولة الإيرانية. تناول الكتاب إيران بين التاريخ والواقع المعاصر، وبحث مسألة "الأقليّة" السُنية في إيران، وناقش تدبير التنوع المجتمعي في وضع السُنة، وقدم موجزًا لحاضرهم، و اشتمل على دراسة تشكّل الوعي الجماعي للطائفة، وعرض شخصيات الفكر السُني في إيران المعاصرة والتكوينات المهمة، والتأثيرات الخارجية على ملف السُنة في إيران، كما تناول الملف الحقوقي للسُنّة في إيران.


ISBN 978-9948-443-47-6



